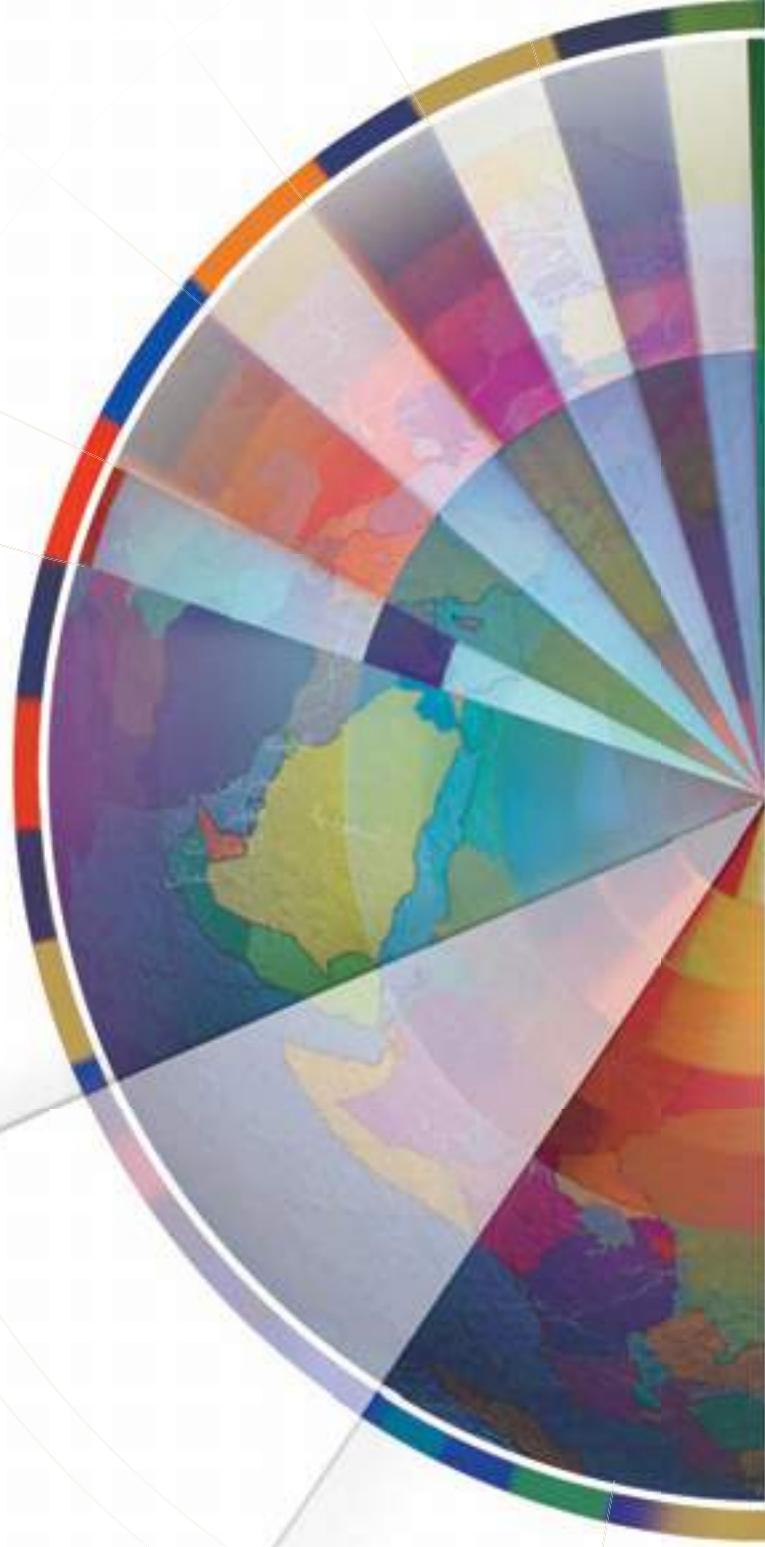


التقرير السنوي والحسابات الختامية

٢٠٠٩



مؤسسة الخليج للإستثمار
Gulf Investment Corporation



قائمة المحتويات	
١	نبذة عن البيانات المالية
٢	رسالة الشركة
٣	مجلس الإدارة
٤	كلمة الرئيس
٦	كلمة الرئيس التنفيذي
١١	التقرير الاقتصادي
٢١	التقرير المالي
٢٧	إدارة المخاطر
٤١	بازل ٢ الإفصاح
٥٨	البيانات المالية المجمعة
١٠٥	الاستثمارات المباشرة
١٠٦	المنتجات الاستثمارية
١٠٧	الدليل الإداري للمؤسسة
١٠٨	العنوان



٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	(مليون دولار أمريكي)
للسنة المالية			
١٥٣	١٠	٥٥١	إيرادات التشغيل والإيرادات الأخرى
٤٦	٤٨	٥٢	مصاريف التشغيل
٩١	<٩٩٦>	٢٥٢	صافي الربح
في نهاية العام			
٦,١١٣	٧,٢١١	٩,١٧٥	إجمالي الأصول
٢,٦٠٤	٣,٣٣١	٥,١٨٧	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
٤٥٨	١,١٠٣	١,٣٨٧	أسهم وصناديق إدارة
١,٤٢٨	١,١١٦	١,٠٦٠	استثمارات ومساهمات في مشاريع
١,٣٦٠	٢,٨٩٦	٢,٨٠٤	الودائع
١,٧٥٠	٦٦٢	١,٩٥٨	حقوق المساهمين
نسب مختارة (%)			
الربحية			
٥,٣	-	٢٥,٨	العائد على رأس المال المدفوع
٦,٣	-	١٤,٩	العائد على متوسط حقوق المساهمين المعدلة
كفاءة رأس المال			
(حسب معايير بنك التسويات)			
٢٧,٧	٨,٧	١٨,٦	- نسبة إجمالي مخاطر الأصول
٢٧,٧	٨,٧	١٨,٦	- كفاءة الفئة الأولى من رأس المال
٢٨,٦	٩,٢	٢١,٣	نسبة حقوق المساهمين لمجموع الأصول
جودة الأصول			
٤٣,٢	٤٨,٢	٥٧,٠	نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الالتزامات في دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كنسبة من إجمالي الأصول
السيولة			
٧٣,٠	٧٩,٣	٨٢,٠	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
الإنتاجية			
٣,٣	-	٨,٦	إيراد التشغيل مقسوماً على مصاريف التشغيل

مؤسسة الخليج للاستثمار مؤسسة مالية رائدة توفر مجموعة شاملة من الخدمات المالية لدعم القطاع الخاص وحفز النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي إطار سعيها لتبوء مكانة عالمية متميزة، تركز مؤسسة الخليج للاستثمار كل طاقاتها ومواردها لتحقيق أهداف عملائها وتعزيز قيمة حقوق مساهميها من خلال تحقيق معدلات عوائد منافسة والارتقاء بمواردها البشرية عن طريق صقل مواهب العاملين فيها وتطوير خبراتهم.

أعضاء مجلس الإدارة

سلطنة عمان

سعادة السيد درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي *
الأمين العام
وزارة المالية

سعادة السيد عبد القادر بن أحمد عسقلان ** ***
رئيس لجنة التدقيق
الرئيس التنفيذي
بنك عمان العربي

دولة قطر

سعادة الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني *
نائب المحافظ
مصرف قطر المركزي

سعادة الدكتور حسين علي العبد الله ** ***
عضو مجلس الإدارة التنفيذي
جهاز قطر للاستثمار

الإدارة العليا

السيد هشام عبد الرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي والمدير العام

السيد راشد بن رشيد
نائب المدير العام
ورئيس الشؤون المالية والإدارية

* عضو اللجنة التنفيذية
** عضو لجنة التدقيق
*** عضو لجنة إدارة المخاطر

دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيد فيصل علي المنصوري * ***
رئيس مجلس الإدارة
مدير إدارة تنمية الإيرادات
وزارة المالية

سعادة السيد سعيد راشد اليتيم **
القائم بأعمال مدير إدارة الميزانية والإيرادات
وزارة المالية

دولة الكويت

سعادة الدكتور يوسف حمد الإبراهيم * ***
رئيس لجنة إدارة المخاطر
مستشار صاحب السمو أمير دولة الكويت

سعادة السيد صالح محمد اليوسف **
الرئيس والعضو المنتدب
شركة أفكار القابضة، الكويت

مملكة البحرين

سعادة الدكتور زكريا أحمد هجرس *
رئيس اللجنة التنفيذية
الرئيس التنفيذي
شركة الوطن للنشر والتوزيع ش م ب

سعادة الدكتور خالد عبدالله اليسام ** ***
رئيس
بنك البحرين الإسلامي

المملكة العربية السعودية

سعادة السيد محمد بن سالم الدبيب **
المدير العام المكلف
صندوق التنمية الصناعية السعودي

سعادة السيد خالد بن صالح الخطاف * ***
رئيس المسؤولين الماليين
السوق المالية السعودية (تداول)

كلمة الرئيس

إلى مساهميننا الكرام،
بالنيابة عن مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار،
يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي حول أنشطة المؤسسة
ونتاؤها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

يسعدني أن أرف إليكم أن المؤسسة قد نجحت في التصدي
للتحديات وكان أداؤها قويا خلال سنة صعبة، فقد سجلت
الإيرادات التشغيلية ارتفاعا حادا لتبلغ ١٥٣ مليون دولار
أميركي لتحقيق المؤسسة من خلال ذلك ربحا صافيا بلغ ٩١
مليون دولار أميركي لسنة ٢٠٠٩.



خرجت مؤسسة الخليج للاستثمار قوية من خضم الأزمة المالية التي سادت خلال سنة ٢٠٠٨، وأعدت بذلك تأكيد مرونتها وقدرتها على التكيف بسرعة كبيرة مع التغيرات التي تطرأ على بيئة عملها. وتكللت المبادرات الرامية لتخفيف المخاطر وتقليل الاعتماد على الاقتراض في الميزانية العمومية وتحقيق أفضل تخصيص للموارد وتعزيز الأنظمة التي تم تطبيقها بنجاح كبير، وأصبحت المؤسسة الآن في وضع قوي تستطيع من خلاله اغتنام الفرص المواتية.

لقد اكتسبت المؤسسة مكانة قيادية في مجالات أعمالها المختارة وتمتع بقاعدة رأسمالية صلبة وبنية إدارية تحتية قوية وأثبتت أنها تتمتع بدرجة عالية من المرونة، ومن هذا المنطلق، أتوقع مستقبلاً زاهراً لمؤسسة الخليج للاستثمار.

وتطبيقاً لمبدأ التناوب على مناصبي الرئيس ونائب الرئيس كل سنتين، سوف يتولى د. زكريا أحمد هجرس، الرئيس التنفيذي لشركة الوطن للنشر والتوزيع ش.م.ب، البحرين، منصب رئيس مجلس الإدارة بعد اجتماع الجمعية العمومية للمؤسسة في شهر مارس ٢٠١٠، واني، إذ أرحب به، أرجو له التوفيق في دوره الجديد. وإنه لمن دواعي سروري أيضاً أن أرحب بثلاثة أعضاء جدد في مجلس الإدارة، وهم السيد فيصل محمد الحجى بوحضور المستشار في ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت والسيد بدر عجيل العجيل، المدير التنفيذي لقطاع الاحتياطي العام في الهيئة العامة للاستثمار بالكويت، والسيد تركي بن إبراهيم المالك، رئيس مسؤولي التشغيل في الشركة العربية السعودية للاستثمار بالملكة العربية السعودية.

أود أن انتهز هذه الفرصة للتقدم بجزيل الشكر للدكتور يوسف حمد الابراهيم، مستشار سمو أمير دولة الكويت والسيد صالح محمد اليوسف، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة أفكار القابضة، الكويت، والسيد محمد الديب، المدير العام بالنيابة في الصندوق السعودي للتنمية الصناعية بالملكة العربية السعودية، لما قدموه من مساهمة قيّمة كأعضاء في مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار.

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن فائق تقديري لأصحاب الجلالة والسمو، الملوك والأمراء قادة دول مجلس التعاون الخليجي لدعمهم الكبير والمستمر.

وختاماً، أود أن أعبر عن عميق مشاعر التقدير والامتنان لجمع أعضاء اللجان التنفيذية والتدقيق وإدارة المخاطر لما قدموه من توجيه استراتيجي، ولجميع موظفي المؤسسة لتفانيهم والتزامهم.

فيصل علي المنصوري

رئيس مجلس الإدارة

وكمعظم المؤسسات المالية النشطة في الأسواق العالمية، تأثرت أعمال المؤسسة سلباً بالأزمة التي عصفت بالأسواق المالية الإقليمية والدولية، إلا أن عناصر القوة التي بنتها المؤسسة وعززتها على مدى السنين، إلى جانب الإدارة الديناميكية والتي تتميز بروح المبادرة، مكنت مؤسسة الخليج للاستثمار من التكيف مع البيئة المتغيرة ومن اجتياز الأزمة.

في الوقت الذي قامت فيه المؤسسة بتقليص اعتمادها على الاقتراض وتقليل نسب المخاطرة، استطاعت تنفيذ معاملات مربحة ساهمت في تعزيز النتيجة الصافية لأعمالها، وتم أيضاً تعزيز القاعدة الرأسمالية عن طريق مساهمات رأسمالية إضافية من قبل المساهمين الذين أكدوا بذلك استمرار التزامهم تجاه مؤسسة الخليج للاستثمار ودعمهم لها.

ارتفعت حقوق المساهمين خلال سنة ٢٠٠٩ بأكثر من مليار دولار أمريكي أو ١٦٤٪ لتصل إلى ١,٧٥ مليار دولار في نهاية السنة، ونتج نصف هذه الزيادة تقريباً، أو ٥٢٨ مليون دولار عن أرباح التقييم وأرباح السنة. وتم تخفيض نسبة الاستدانة إلى ٣,٥ مقارنة بـ ١٠,٨ مرة في السنة السابقة. وبالنظر إلى كون قاعدة رأس المال تشكل ما يزيد على ٢٨٪ من مجموع الموجودات، فإن المؤسسة تعتبر من أكبر المؤسسات المالية في المنطقة التي تتمتع بملاءة مالية مرتفعة، وسوف نسعى لتوظيف هذا المورد بأسلوب كفؤ ومحكم بهدف تحقيق عوائد منافسة. تشكل إدارة رأس المال جزءاً أساسياً من فلسفة إدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار وتأخذ بعين الاعتبار كافة المتطلبات الاقتصادية والتنظيمية.

استمرت الإدارة في التركيز على تطوير الموارد الاقتصادية والمالية للدول المساهمة والمساهمة فيها وذلك من خلال التوسع في الاستثمار المباشر في المشاريع على الرغم من تقلص السيولة في أسواق الائتمان، كما زادت المؤسسة استثماراتها في أسواق رأس المال في المنطقة خلال سنة ٢٠٠٩، وانعكس التركيز على المنطقة في ارتفاع الاستثمارات المخصصة للمنطقة من ٢٨٪ إلى ٥٢٪ خلال سنة ٢٠٠٩.

وهذا التركيز لا يعني فقط توجيه المزيد من الموارد الاستثمارية إلى اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بل يتطلب أيضاً تعزيز دور مؤسسة الخليج للاستثمار كمطور لمفاهيم وأفكار الاستثمار التي تدعم وتشجع القطاع الخاص في المنطقة.

كلمة الرئيس التنفيذي

قدمت مؤسسة الخليج للاستثمار أداءً جيداً في سنة ٢٠٠٩ واستعادت من جديد وبقوة من المستويات المتدنية التي سجلتها في سنة ٢٠٠٨، وحققت المؤسسة ربحاً صافياً بلغ ٩١ مليون دولار في سنة ٢٠٠٩ وهو ما يعتبر جيداً بالنظر إلى الظروف التشغيلية الصعبة في تلك السنة. بالإضافة إلى ذلك، يسعدنا أن نضيف أن معظم أنشطة أعمالنا قد ساهمت في تحقيق هذا الأداء القوي.

باشرت مؤسسة الخليج للاستثمار عدداً من خطط العمل المركزة والمحددة والتي تهدف لتخفيض مستويات المخاطر وتعزيز قاعدة رأس المال وتحسين وضع السيولة وزيادة الكفاءة التشغيلية. وقد ساهمت تلك الإجراءات التي اتسمت الحيطة واتخذت في الوقت المناسب، وبشكل كبير، في تحسن مؤشرات الأداء الرئيسية.



وعلى الرغم من البيئة المعاكسة للأعمال، فقد نفذ فريق المشاريع عدة صفقات ساهمت في توسيع محفظة الاستثمارات الرئيسية، وأدت هذه الاستثمارات الجديدة، إلى جانب الارتفاع في ارباح تقييم بعض المشاريع المدرجة في سوق الأوراق المالية، إلى نمو المحفظة بمعدل سنوي بلغ حوالي ٢٨٪ لتصل إلى ١,٥ مليار دولار في نهاية سنة ٢٠٠٩.

نجحت مؤسسة الخليج للاستثمار في إنجاز مشروع هام في مجال الطاقة، وهو مشروع الدر للطاقة والمياه في مملكة البحرين، وأعادت بذلك تأكيد مركزها كلاعب إقليمي رئيسي في هذا القطاع، ومع هذا المشروع الجديد، ارتفع مجموع التزاماتنا في مجال مشاريع الطاقة والمرافق في المنطقة، الأمر الذي يعكس التزامنا تجاه هذا القطاع الاستراتيجي. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ركزت المؤسسة على قطاعات معينة ومنها قطاعات المعادن والكيماويات والطاقة والمرافق والاتصالات والخدمات المالية، حيث عززنا موقفنا لنصبح لاعبا مهيمنا ومحركا رئيسيا.

وفي موازاة الاستمرار في رصد فرص الاستثمار المباشر في المنطقة، ستحافظ المؤسسة على اتباع المعايير الدقيقة خلال مرحلة الفرز والاختيار، وفي الوقت ذاته تقوم المؤسسة بتطبيق مبادرات تهدف لدعم إطار عمل الرقابة الداخلية ضمن هذا النشاط، كما تكثف على مراجعة الجهود الرامية لاستخراج القيمة الحقيقية من بعض الاستثمارات وذلك كله بهدف إعادة تدوير الموجودات بتوظيف حصيلة الاستثمارات في قطاعات واعدة أخرى.

أما الأنشطة في مجال الأسواق العالمية، فإنها تشكل عنصرا أساسيا في نموذج أعمال مؤسسة الخليج للاستثمار محققة بذلك توازنا مدروسا بين المخاطر المنتقاة وجاعلة بإمكان

ارتفعت إيرادات التشغيل إلى ١٥٢ مليون دولار أميركي من ٩ ملايين دولار أميركي في سنة ٢٠٠٨، الأمر الذي يرجع بشكل رئيسي إلى الإيرادات من محفظة الاستثمارات الرئيسية وأنشطة الأسواق العالمية. وقد ارتفعت حقوق المساهمين إلى ١,٧٥٠ مليون دولار، بزيادة بلغت ١٦٤٪ مقارنة بالسنة السابقة، نتيجة لمكاسب كبيرة في تقييم الموجودات وعمليات ضخ لرؤوس الأموال من قبل المساهمين. ومع تخفيض مستويات المخاطر انخفاض إجمالي الميزانية العمومية بنسبة تفوق الـ ١٥٪ بقليل حيث بلغت ٦,١١٢ مليون، وبدرجة منخفضة جدا من الاقتراض. في نهاية سنة ٢٠٠٩ سجلت نسبة كفاية رأس المال، المحتسبة على أساس توجيهات بازل ٢، ارتفاعا حادا لتبلغ ٢٧,٧٪، وهي نسبة أعلى بكثير من الـ ٨,٧٪ التي سجلت في سنة ٢٠٠٨.

التزمت المؤسسة خلال عام ٢٠٠٩ بسياسة تكوين المخصصات، وهي سياسة محافظة، فأخذت مخصصات بلغت ١٦,١ مليون دولار أميركي. بالإضافة إلى ذلك، بلغت تكلفة تخفيض حجم الاستثمارات ٤٠,٥ مليون دولار أميركي خلال الفترة ذاتها. ومع أن كلا العاملين أثرا على الربحية، إلا أننا واثقون من أن إجراءات الحرص هذه سوف تعود بمنافع مادية جيدة على الشركة في المستقبل، فميزانيتنا العمومية أصبحت الآن بوضع ممتاز كما تعكسه مكاسب إعادة التقييم التي بلغت ٤٤٧ مليون دولار أميركي في سنة ٢٠٠٩.

الاستثمارات الرئيسية، وهي النشاط الرئيسي لمؤسسة الخليج للاستثمار، وساهمت بنسبة ٦٨٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية. واستطاعت المؤسسة انتهاز ظروف مواتية للتخارج من بعض الاستثمارات خلال السنة وحقت بذلك أرباحا زادت معها نسبة الربحية.

تضاعفت إيرادات التشغيل عدة مرات لتصل إلى ١٥٣ مليون دولار أميركي مقارنة بـ ٩ مليون دولار في سنة ٢٠٠٨

زادت حقوق المساهمين لتصل إلى ١,٧٥٠ مليون دولار أميركي بزيادة بنسبة ١٦٤٪ مقارنة بالسنة السابقة

في نهاية سنة ٢٠٠٩ سجلت نسبة كفاية رأس المال، المحتسبة على أساس توجيهات بازل ٢، ارتفاعا حادا لتصل إلى ٧,٧٪،

المؤسسة الاستمرار في تنوع المخاطر ومصادر الإيراد. تركز مجموعة الأسواق العالمية على أنشطة المؤسسة في مجال إدارة الموجودات سواء كانت مملوكة للمؤسسة أو مدارة لحساب الغير. وتغطي فرق الاستثمار مجموعة واسعة من فئات الموجودات المختلفة، بما في ذلك أدوات الدين العادي والاستثمارات في أسهم الشركات صناديق الأسهم الخاصة الدولية واستراتيجيات صناديق التحوط البديلة والمنتجات المالية المركبة والمشتقات.

خلال سنة ٢٠٠٩، استعادت مجموعة الأعمال هذه أداءها القوي مع استقرار الأسواق وعودة قيم الموجودات إلى مستويات واقعية. وعلى هذه الخلفية، تم تحقيق مكاسب تقييم كبيرة ضمن محافظ الدين، الأمر الذي يعكس النوعية الممتازة للموجودات المحتفظ بها. وكذلك حققت محفظة صناديق التحوط أداء جيدا وقدمت مساهمة واضحة في إيرادات وأرباح المؤسسة وإن كانت على مستويات أدنى بسبب تقليص المراكز، وفي هذه السنة أيضا، حققت محفظة أسهم شركات دول مجلس التعاون الخليجي أرباحا جيدة وأثبتت قدرة فريق المؤسسة وعمق ما يملكه من معرفة ودراية بديناميكيات أسواق المنطقة.

أجريت بشكل نشط وجدي عملية إعداد نموذج كمي لمحفظة الأسواق العالمية بهدف تحقيق أعلى درجات العوائد التي تأخذ عنصر المخاطرة بعين الاعتبار. وعلى قاعدة من الإحصائيات الصلبة والنموذج الاقتصادي المدروس، تم إعداد التوقعات والتنبؤات النوعية لخلق عملية توزيع للاصول بشكل سليم.

اتخذت المؤسسة خلال السنة خطوات تهدف إلى تعزيز إطار الرقابة الكلية أيضا لأن وجود بيئة تحتية سليمة لإدارة المخاطر في جميع أنشطة المؤسسة سيظل يشكل جزءا أساسيا من الهدف الاستراتيجي لمؤسسة الخليج للاستثمار، وسوف نواصل تحسين

إن هيكل الملكية للمؤسسة والمكانة التي وصلت إليها ومركزها الرأسمالي المتين وتنظيمها الكفؤ والمرن وتركيزها الواضح على بلوغ أهدافها تشكل مصادر القوة الرئيسية التي نتمتع بها، وإني لواثق تماما بأن المؤسسة تتمتع الآن بوضع جيد وتملك الإمكانيات التي تؤهلها لتطوير هذه الطاقات لتحقيق المزيد من النجاح.

لقد كانت سنة ٢٠٠٩ سنة ناجحة بالنسبة لمؤسسة الخليج للاستثمار من أوجه عديدة. أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم ببالغ الشكر للمساهمين ومجلس الإدارة ولجانته الفرعية لدعمهم المستمر وتوجيههم القيم اللذين جعلوا هذا النجاح ممكنا. يعكس هذا الإنجاز أيضا تفاني والتزام جميع موظفي المؤسسة، وإنه لشرف كبير لي أن أكون على رأس فريق كهذا، ولهذا السبب أشعر بثقة تامة بمستقبل ناجح لمؤسسة الخليج للاستثمار.

هشام عبد الرزاق الرزوقي

الرئيس التنفيذي والمدير العام

أنظمتنا وعملياتنا وتبنى أفضل معايير ممارسات السوق وبما يتماشى مع بيئة تشغيلية متطورة وديناميكية.

تشكل إدارة الالتزامات المالية أحد أهم أوجه استراتيجية أعمالنا وتتم هذه الإدارة ضمن عمليات الخزينة في مؤسسة الخليج للاستثمار. لقد كانت إدارة السيولة دائما إحدى نقاط القوة في المؤسسة حيث أثبتت على مدى السنوات الماضية قدرتنا على الوصول إلى مصادر الأموال حتى في أصعب الأوقات وأكثر المراحل حرجا. بلغ مجموع النقد وموجودات السوق النقدية قصيرة الأجل ما يزيد قليلا عن مليار دولار أميركي في نهاية سنة ٢٠٠٩، وكنا قد حافظنا على هذا المستوى في نهاية سنة ٢٠٠٨ أيضا. وتجدر الإشارة إلى أن لدى المؤسسة خطط عمل متعددة لتحقيق التنوع وتعزيز قاعدة التمويل بتكاليف معقولة، بالتوافق التام مع مواعيد استحقاق التزاماتها التمويلية متوسطة الأجل.

سوف تظل إدارة المصروفات تحظى بالأولوية ضمن المؤسسة، فالتركيز الحازم والنظام الذي نطبقه على هيكل التكلفة يشكل ميزة تنافسية رئيسية تعود على المؤسسة بالمنافع الجمة من حيث زيادة الكفاءة وتحسين هوامش الربح. فقد قامت مؤسسة الخليج للاستثمار خلال سنة ٢٠٠٩ بتطبيق خطة لتخفيض المصاريف ونجحت في تخفيض مصاريف التشغيل بأكثر من ٤٢٪ عن مستواها في السنة السابقة، علما بأن المؤسسة تولي أهمية خاصة للموارد البشرية، ويسعدني أن أقول إن تخفيض التكاليف الذي حققته المؤسسة لم يؤد إلى الاستغناء عن أي من العاملين. وفي هذا الصدد، سوف تظل مؤسسة الخليج للاستثمار تلعب دورا هاما في تطوير الموارد البشرية في المنطقة عن طريق برامج التدريب المصممة لتحقيق أهداف محددة للخريجين الشباب.



شهدت سنة ٢٠٠٩ أسوأ ركود اقتصادي منذ عقود لم يشهد له العالم مثيلاً منذ الكساد الكبير. بدأ الانكماش في سوق العقار السكني في الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان يتوسع بمعدلات عالية جداً وامتد بعد ذلك إلى جميع دول العالم وتصاعدت آثاره في أعقاب انهيار ليمان برذرز.

في سياق البحث عن حل قبيل انعقاد مؤتمر قمة الدول العشرين في لندن في شهر أبريل ٢٠٠٩، كانت هناك خلافات شديدة بين الدول الرئيسية حول السياسات الواجب تبنيها لمواجهة الوضع. فمن جهة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي يضغطان لإجراء زيادات كبيرة في الإنفاق على إجراءات التحفيز الضريبي وخاصة في الدول التي تملك فوائض كبيرة في حساباتها الجارية مثل ألمانيا واليابان والصين. ومن جهة أخرى، عارضت ألمانيا وفرنسا وروسيا جهود واشنطن وضغطت باتجاه إيجاد أنظمة دولية أكثر صرامة، فالسياسات التوسعية العالمية، نقدية كانت أم ضريبية خففت من الآثار السلبية لسحب الائتمان من قبل المؤسسات المالية. وإضافة إلى ذلك، أدخلت تغييرات كبيرة على البيئة التنظيمية بهدف الحيلولة دون تكرار الأزمة في المستقبل.



الاقتصاديات والأسواق العالمية

في نهاية السنة كان من المرجح أن يكون الناتج العالمي الإجمالي قد تقلص بنسبة ٠,٨٪ مقارنة بالسنة السابقة، ونتيجة لتراجع اقتصاديات الدول المتقدمة التي تقلص ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٢٪^١ في سنة ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يكون ناتج الولايات المتحدة الأمريكية قد تقلص بنسبة ٢,٥٪^١ ويعزى هذا الأداء بشكل رئيسي لتراجع الإنفاق الاستهلاكي. إلا أن المتوقع من أن يكون معدل التقلص في الولايات المتحدة الأمريكية أقل مما كان عليه في دول منطقة اليورو واليابان حيث بلغ ٣,٩٪^١ و ٥,٣٪^١ على التوالي، ويمكن أن يعزى هذا إلى عاملي الدفع وهما تعالي النمط الاستهلاكي وزيادة الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة. وعلى العكس من ذلك، لم يكن قطاع التجارة، وهو محرك النمو في كل من الاتحاد الأوروبي واليابان، قد استعاد عافيته بحلول نهاية السنة.

ورغم ذلك فقد أثبتت الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية أنها تملك قدراً أكبر من المرونة حيث حافظت على معدلات نمو إيجابية طوال فترة الأزمة المالية، ومن المتوقع أن تكون قد حققت نمواً بنسبة ٢,٢٪^١ في سنة ٢٠٠٩. والشئ المؤكد هو أنها قد استعادت عافيتها بسرعة أكبر مما حققته اقتصاديات الدول المتقدمة وذلك بسبب الإنفاق الرأسمالي الكبير على مشاريع البنية التحتية، الأمر الذي شكل مصدر دعم للطلب المحلي. ومن المتوقع أن تكون الدول النامية في آسيا قد حققت معدل نمو بلغ ٦,٥٪^٢ في سنة ٢٠٠٩، وتأتي الصين والهند على رأس قائمة هذه الدول، حيث بلغ معدل النمو ٨,٧٪^٢ في الأولى و ٥,٦٪^٢ في الثانية، وتقدر نسبة النمو في منطقة الشرق الأوسط بـ ٢,٢٪^٢ في سنة ٢٠٠٩.

الجدول ١: المؤشرات الاقتصادية العالمية الرئيسية (التغيير السنوي %)

البلد	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			التضخم			البطالة *		
	٢٠٠٨	ت ٢٠٠٩	م ٢٠١٠	٢٠٠٨	ت ٢٠٠٩	م ٢٠١٠	٢٠٠٨	ت ٢٠٠٩	م ٢٠١٠
الولايات المتحدة	٠,٤	-٢,٥	٢,٩	٣,٨	-٠,٣	٢,٢	٥,٨	٩,٣	١٠,٠
اليابان	-١,٢	-٥,٤	١,٣	١,٤	-١,٣	١,٠-	٤,٠	٥,٢	٥,٤
ألمانيا	١,٣	-٥,٠	١,٨	٢,٦	٠,٤	١,٠	٧,٨	٨,٢	٩,٠
فرنسا	٠,٣	-٢,٢	١,٤	٢,٨	٠,١	١,٢	٧,٤	٩,٢	١٠,١
المملكة المتحدة	٠,٥	-٤,٧	١,٥	٣,٦	١,٢	٢,٤	٢,٨	٤,٨	٥,٤
منطقة اليورو	٠,٥	-٣,٩	١,٣	٣,٣	٠,٣	١,٢	٧,٦	٩,٤	١٠,٤
الصين	٩,٠	٨,٥	٩,٧	٥,٩	-٠,٧	٢,٨	م غ	م غ	م غ
الهند	٦,٧	٦,٨	٧,٨	٩,٠	١٠,٤	٧,١	م غ	م غ	م غ

ملاحظة: أرقام سنة ٢٠٠٨ فعلية؛ ت: تقديرية؛ م: متوقعة؛ *: المتوسط للسنة.
المصدر: كونسنتوس إيكونوميكس آي إن سي: التوقعات، يناير ٢٠١٠

بحلول نهاية السنة، عادت أسعار الأسهم العالمية للارتفاع من جديد إلا أن أسواق سندات الدين ظلت ضعيفة. الجدول ٢ يبين أداء مؤشرات الأسهم العالمية الرئيسية في سنة ٢٠٠٩ ويدل على التحول إلى الوضع الإيجابي بالنسبة لجميع هذه المؤشرات.

الجدول ٢: مؤشرات الأسهم العالمية لسنة ٢٠٠٩ (بالعملات المحلية)

المؤشر	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	التغيير %	أدنى مستوى ٢٠٠٩	تاريخ أعلى مستوى	أدنى مستوى ٢٠٠٩	تاريخ أدنى مستوى
أميركا الشمالية							
داو جونز الصناعي	٨,٧٧٦,٤	١٠,٤٢٨,١	١٨,٨	١٠,٥٤٨,٥	٢٠ ديسمبر	٦,٥٤٧,١	٩ مارس
ستاندرد أند بورز ٥٠٠	٩٠٣,٣	١,١١٥,١	٢٣,٥	١,١٢٧,٨	٢٨ ديسمبر	٦٧٦,٥	٩ مارس
ناسداك المدمج	١,٥٧٧,٠	٢,١٤١,١	٤٣,٩	٢,٢٩١,٣	٢٠ ديسمبر	١,٢٦٨,٦	٩ مارس
راسل ٢٠٠٠	٤٩٩,٥	٦٢٥,٤	٢٥,٢	٦٣٤,١	٢٤ ديسمبر	٣٤٣,٣	٩ مارس
داو جونز ويلشاير ٥٠٠٠	٣٣,٩	٤٣,٦	٢٨,٥	٤٤,١	٢٨ ديسمبر	٢٥,٦	٩ مارس
داو جونز ويلشاير - السوق العالمية الإجمالية	١,٧٣٥,٦	٢,٣١٨,١	٣٣,٦	٢,٣٣١,٦	٢٩ ديسمبر	١,٣٢١,٥	٩ مارس
أوروبا							
فاينانشيال تايمز ١٠٠	٤,٤٣٤,٢	٥,٤١٢,٩	٢٢,١	٥,٤٣٧,٦	٢٩ ديسمبر	٣,٥١٢,١	٣ مارس
إكسترا داكس	٨٤,٨١٠,٢	٥,٩٥٧,٤	٢٣,٨	٦,٠١١,٥	٢٩ ديسمبر	٣,٦٦٦,٤	٦ مارس
كالك ٤٠	٣,٢١٧,٩	٣,٩٣٦,٣	٢٢,٣	٣,٩٥٩,٩	٢٩ ديسمبر	٢,٥١٩,٣	٩ مارس
آسيا							
نيكاي ٢٢٥	٨٨,٨٥٩,٦	١٠,٥٤٦,٤	١٩,٠	١٠,٦٣٩,٧	٢٦ أغسطس	٧,٠٥٤,٩	١٠ مارس
هانغ سنغ	١٤,٣٨٧,٥	٢١,٨٧٢,٥	٥٢,٠	٢٢,٩٤٤,٠	١٠ نوفمبر	١١,٣٤٤,٦	٩ مارس

ملاحظة: ٨ في نهاية السنة، ٢٠٠٨/١٢/٣٠. المصادر: بلومبرغ ورويترز.

ارتفعت العوائد على سندات الخزينة في نهاية السنة بشكل كبير. وكان العائد على سندات الخزينة البالغة مدتها ١٠ سنوات ٣,٨٤٪ مقارنة بـ ٢,٢٢٪ في سنة ٢٠٠٨ (أنظر الجدول ٣ الخاص بسندات الخزينة الأميركية). ويعكس ارتفاع العوائد التكهات بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سوف تزيد الاقتراض من المستثمرين الدوليين لتمويل خطة التحفيز الاقتصادي البالغة تكلفتها ٧٨٧ مليار دولار والإبقاء على العائد على سندات الخزينة وأسعار الفائدة في السوق منخفضة.

الجدول ٣: سندات الخزينة الأمريكية (العائد %)

التغيير %	٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
٥٢,١-	٠,١٢٦٨	٠,٠٦٠٨	٣ أشهر
٧٢,٢	١,٥٥٨٧	٢,٦٨٣٩	٥ سنوات
٧٢,٨	٢,٢٢٠٥	٣,٨٣٦٨	١٠ سنوات
٧٢,٩	٢,٦٧٩٦	٤,٦٣٥١	٣٠ سنة

المصدر: رويترز.

أسواق النفط

يبين الجدول ٤ متوسط أسعار النفط لفئات الخام الرئيسية (غرب تكساس المتوسط وبرت وسلة أوبك). شهدت أسعار النفط تراجعاً فاقته ٣٥٪ في سنة ٢٠٠٩، وبحلول نهاية السنة، بلغ متوسط سعر نفط غرب تكساس المتوسط ٦١,٩ دولار، وبرت ٦١,٧ دولار وسلة أوبك ٦١,١ دولار، إلا أن التوقعات أجمعت على أن من غير المرجح أن ينخفض نفط غرب تكساس المتوسط دون هذه المستويات، على افتراض استمرار مستويات الطلب من الصين وبقاء العرض من خارج دول الأوبك بطيئاً. ومن المتوقع أن يعود سعر النفط للارتفاع لمساعدة دول مجلس التعاون الخليجي على زيادة دخلها من صادرات النفط بشكل معتدل وإن كان ذلك بمعدل أبطأ مما كان سائداً خلال سنة ٢٠٠٨ (أنظر الجدول ٧).

الجدول ٤: أسعار النفط الخام الفورية، المتوسط السنوي (دولار / برميل)

السنة	سلة أوبك		برت		غرب تكساس المتوسط	
	المتوسط	التغيير السنوي %	المتوسط	التغيير السنوي %	المتوسط	التغيير السنوي %
٢٠٠٩	٦١,٠٦	٣٥,٤-	٦١,٦٨	٣٦,٧-	٦١,٨٨	٣٨,١-
٢٠٠٨	٩٤,٤٥	٣٦,٧	٩٦,٣٧	٣٤,٢	١٠٠,٠	٣٨,٣
٢٠٠٧	٦٩,١٠	١٣,١	٧٢,٥٥	١١,٣	٧٢,٢٩	٩,٥
٢٠٠٦	٦١,٠٨	٢٠,٦	٦٥,١٥	١٩,٧	٦٦,٠٤	١٦,٩
٢٠٠٥	٥٠,٦٤	٤٠,٥	٥٤,٤٤	٤٢,٤	٥٦,٥١	٣٦,٤

المصدر: ميس، ٢٥ يناير ٢٠١٠ أعداد أخرى مختلفة.

في نهاية السنة، كانت قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى قد تراجعت (الجدول ٥)، وعزي تراجع الدولار هذا لسببين رئيسيين من المرجح أنهما سيبقيان قائمين لبعض الوقت في المستقبل. والسبب الأول هو أن أسعار الفائدة الحقيقية بقيت منخفضة، والثاني هو التزايد الدوري للعجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول ٥: أسعار العملات

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	التغيير السنوي لسنة ٢٠٠٩ (مقابل الدولار)	
١,٣٩٧٨	١,٤٣١٦	٢,٤٢	اليورو
١,٤٦٢٥	١,٦١٥٤	١٠,٤٥	الجنه الاسترليني
٩٠,٦	٩٢,٩	٢,٥٤	الين الياباني

المصدر: رويترز.

اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

بعد أن سجل مجمل الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي تزايداً بمعدل نمو سنوي متراكم بلغ ٧٪ بين سنة ٢٠٠٢ وسنة ٢٠٠٨، فإنه من المتوقع أن يتقلص خلال عام ٢٠٠٩. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل من الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فعلى الأرجح أن يتقلص بنسبة تتراوح بين ١ و ٢٪، ويمرّ هذا الانخفاض في الأداء بشكل رئيسي إلى خفض إنتاج النفط. ومن جهة أخرى، من المتوقع أن تكون كل من عمان وقطر في سنة ٢٠٠٩ قد سجلت نمواً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي وإن كان بمعدل أبطأ مما هو عليه في سنة ٢٠٠٨. متأثراً بنمو إنتاج المواد الهيدروكربونية. ونتيجة لذلك، فمن المقدر أن يكون الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي قد تقلص بنسبة ١،١٪ في سنة ٢٠٠٩، حيث من المتوقع أن يسجل الناتج نمواً إجمالياً بنسبة ٢،٤٪ في سنة ٢٠١٠.

وفي سنة ٢٠٠٩، ظل قطاع المواد غير الهيدروكربونية يشكل قوة الدفع وراء اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وتقدر نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي مع هذا القطاع بـ ٣،٧٪، علماً بأن هذا القطاع يساهم بحوالي ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يقدر بـ ٨٤٨ مليار دولار أميركي، وتتراوح نسبة النمو لكل من دول المنطقة على حدة ما بين ٥،٠٪ في الإمارات العربية المتحدة و ٥٪ في عمان.

ومن المتوقع أن يكون فائض الحساب الجاري المجمع قد تقلص إلى ٤٤ مليار دولار في سنة ٢٠٠٩ من ٢٦١ مليار دولار في سنة ٢٠٠٨، إلا أن المراقبين يتوقعون أن يبلغ الفائض ١٢٢ مليار دولار لسنة ٢٠١٠، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط، إلا أن من المتوقع أن يكون رصيد الحساب الجاري قد انخفض من ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٨ إلى ٦٪ في سنة ٢٠٠٩، مع تراوح الأداء في كل دول ما بين عجز بنسبة ٨٪ في عمان وفائض كبير يصل إلى ٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت.

وبلغ مجموع الموجودات الأجنبية لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي والمؤسسات التابعة للدول والأنظمة المصرفية، باستثناء قطاع الشركات غير المالية، ١،٥ تريليون دولار في نهاية سنة ٢٠٠٩، ويتراوح الأداء من ٢٤ مليار دولار في عمان إلى ٩٤ مليار دولار في المملكة العربية السعودية. أما الاحتياطيات الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي فتقدر بـ ٥٢٢ مليار دولار في سنة ٢٠٠٩، وتتراوح بالنسبة لدول المجلس بين ٤ مليارات للبحرين و ٤٤٧ مليار للسعودية.

ونتيجة لهذا الأداء، فمن المقدر أن تكون الموجودات الأجنبية للصناديق السيادية قد ارتفعت بنسبة ٢١٪، من ٦٢٤ مليار دولار في سنة ٢٠٠٨ إلى ٧٦٨ مليار دولار في سنة ٢٠٠٩، ومن شأن هذا الأداء أن يضمن ارتفاعاً ثابتاً للإنفاق الحكومي الذي سيعوّض، ولو جزئياً، تباطؤ الإنفاق غير الحكومي نتيجة لتشديد شروط الائتمان.

واصلت دول مجلس التعاون الخليجي بوجه عام تحقيق فوائض في ميزانياتها الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وإن كان بمعدلات أدنى، حيث انخفض هذا الفائض من ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٨ إلى ٨٪ في سنة ٢٠٠٩. أما بالنسبة لكل دولة على حدة فقد تراوحت النسبة بين عجز بنسبة ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين وفائض كبير بنسبة ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت.

وفي سنة ٢٠٠٩، من المقدر أن تكون دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت نسبة قابلة للاستمرار من الدين الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، علماً بأن الجزء الأكبر من الدين عائد لجهات محلية باستثناء عمان والبحرين. وبالنسبة لكل من دول المجلس الست، تراوحت هذه النسبة بين ١،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عمان و ٣،٢٪ في البحرين، في حين بلغت نسبة الدين الإجمالي في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ١٤،٥٪ و ١٦،٤٪ على التوالي.

الجدول ٦: نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ (التغيير السنوي %)

التقديري	الفعلي			
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
١،٩	٦،٣	٨،٤	٦،٥	البحرين
١،٩-	٦،٠	٤،٤	٦،٣	الكويت
٥،٢	١٢،٣	٧،٧	٦،٨	عمان
٩،٣	١٤،٣	١٣،٨	١٥،٠	قطر
١،٠-	٤،٥	٣،٣	٣،٠	السعودية
١،٢-	٧،٠	٦،٨	٩،٤	الإمارات

المصدر: معهد التمويل الدولي، تقرير دول مجلس التعاون الخليجي، سبتمبر ٢٠٠٩.

الجدول ٧: إيرادات النفط والغاز لدول مجلس التعاون الخليجي (مليار دولار أميركي)

٢٠٠٩ ت	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٨,٦	١٣,٨	١٠,٨	٩,٢	٧,٨	البحرين
٤٧,٢	٨٢,٦	٥٩,٠	٥٥,٧	٤٤,١	الكويت
١٨,٧	٢٨,٧	١٨,٧	١٧,٥	١٥,٧	عمان
٤٢,٤	٦٦,٣	٣٩,٩	٣١,٢	٢٢,٩	قطر
١٥٥,٠	٢٨١,٠	٢٠٥,٥	١٨٨,٥	١٦١,٨	السعودية
٦٣,٠	١٠٢,٠	٧٤,٠	٧٠,١	٥٥,١	الإمارات
٣٣٤,٩	٥٧٤,٤	٤٠٧,٤	٣٧٢,٢	٣٠٧,٤	إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي

ملاحظة: ت: تقديري.

المصدر: قاعدة بيانات معهد التمويل الدولي www.iif.com سبتمبر ٢٠٠٩.

الجدول ٨: مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية لدول مجلس التعاون الخليجي (التغيير السنوي %)

٢٠٠٩ ت	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٣,٠	٣,٥	٣,٣	٢,٠	البحرين
٤,٦	١٠,٥	٥,٥	٣,١	الكويت
٣,٣	١٢,٦	٥,٩	٣,٤	عمان
٠,٠	١٥,٠	١٣,٨	١١,٨	قطر
٤,٥	٩,٩	٤,١	٢,٣	السعودية
٢,٥	١٢,٣	١١,١	٩,٣	الإمارات

ملاحظة: ب: تقديري.

المصدر: صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، أكتوبر ٢٠٠٩.

من المتوقع أن يكون متوسط نسبة التضخم قد انخفض من أعلى مستوياته البالغ ٨,١ % في سنة ٢٠٠٨ إلى ٢,٥ % في سنة ٢٠٠٩، وتراوح النسبة بين ١,١ في كل من قطر والإمارات و ٥,٤ % في الكويت وعمان.

وقد تراجعت عملية تنمية القطاعات في دول مجلس التعاون الخليجي على امتداد السنة نتيجة لاستمرار الأزمة المالية، إلا أن صعود أسعار النفط خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ وضع دول مجلس التعاون الخليجي في موقع أقوى نسبياً وعزز قدرتها على استيعاب الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

وساهم تسارع التكامل المالي بين دول مجلس التعاون الخليجي وبقية دول العالم في زيادة تعرض الاقتصاديات الخليجية للأزمة المالية العالمية وضاعف أثر الأزمة على هذه الدول، على الرغم من غياب المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالأزمة في المنطقة، إلا أن أثر الأزمة ظهر بوضوح وبشكل أكبر من خلال التشدد في شروط التمويل الخارجي الذي أثر على سيولة النظام المصرفي في المنطقة.

ورغم ذلك، اقتصر الأثر الإجمالي على تخفيض تدفقات التمويل الخارجي لمشاريع القطاع الخاص. ومن المشاريع التي تقدر قيمتها بـ ٢ تريليون دولار للقطاعين العام والخاص، تم تجميد أو إلغاء مشاريع تعادل قيمتها حوالي ٢٢ % من هذا المبلغ، ويتراوح عدد المشاريع المجمدة أو الملغاة بين ٧ مشاريع في البحرين وعمان وأكثر من ٣٥٠ مشروعاً في الإمارات العربية المتحدة^٢، واجتمع ضعف الطلب على السلع والخدمات مع التشدد في منح الائتمان ليؤثر سلباً على ربحية قطاع الشركات.

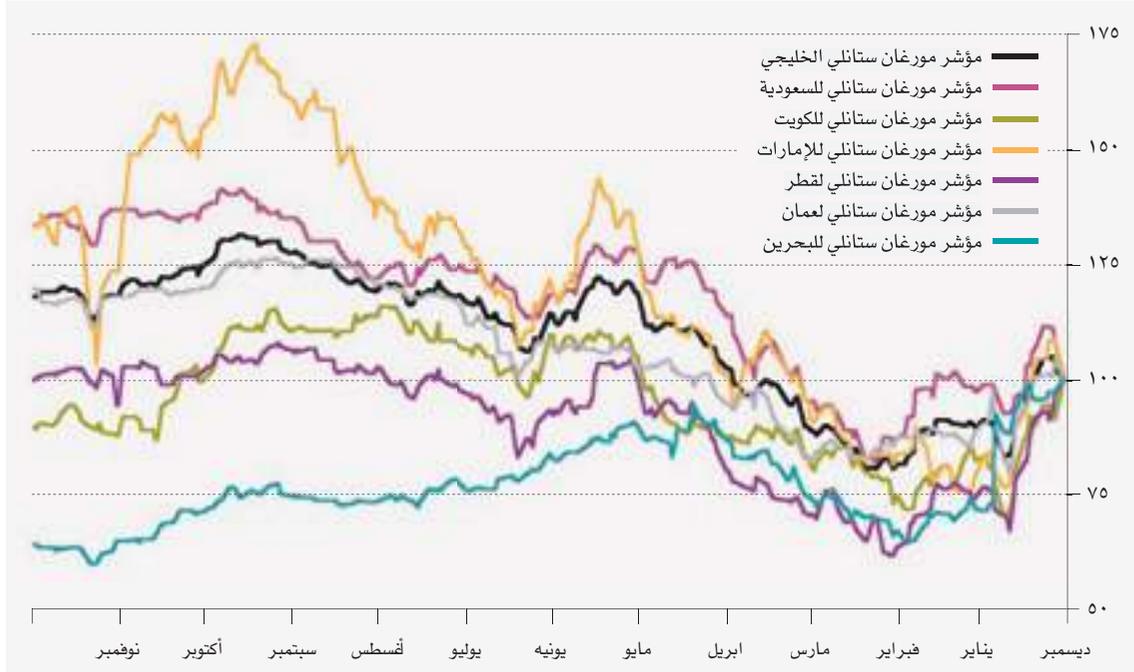
وفيما يتعلق بأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، كانت درجة تعالي أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية سنة ٢٠٠٩ أقل من الأداء الذي سجلته الأسواق المماثلة في اقتصاديات ناشئة أخرى. وقد ارتفع مؤشر مورغان ستانلي الشامل لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ١٧,٨٪ في سنة ٢٠٠٩ مقارنة مع ٧٤,٥٪ لمؤشر مورغان ستانلي الشامل للأسواق الناشئة.

ومع التشدد في شروط الائتمان في الأسواق العالمية، تعرض قطاع العقار في دول مجلس التعاون الخليجي لضغوط هائلة، وكانت دبي الأكثر تأثراً بالأزمة المالية باعتبارها أكثر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تكاملاً وتفاعلاً مع الاقتصاد العالمي. وبحلول نهاية السنة، طلبت دبي تجميد عملية تسديد ديون بقيمة ٢٦ مليار دولار مستحقة على "دبي العالمية"، الأمر الذي سبب إرباكا شديداً للسوق تلاه حصول دبي على قرض إنقاذ بقيمة ١٠ مليارات دولار من حكومة أبوظبي استخدم منها ٤,١ مليار دولار لتسديد صكوك إسلامية صادرة عن "نخيل"، الذراع العقاري لمجموعة دبي العالمية.

البورصات الخليجية

نظرة عامة

الشكل ١: أداء مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: وحدة أبحاث مؤسسة الخليج للاستثمار، رويترز داتا.

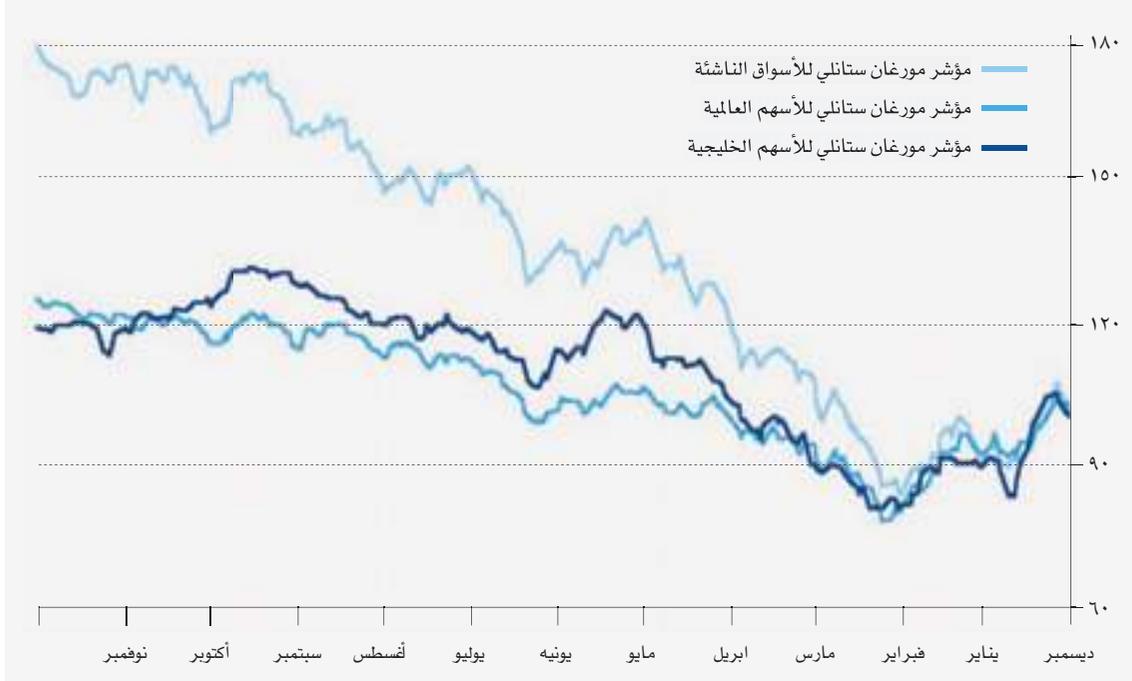
شارفت سنة ٢٠٠٩ على نهايتها ولا تزال قضايا الائتمان العالقة وأثرها على المؤسسات المالية تلقي بظلال قاتمة على الأسواق ومشاعر المستثمرين.

شهدت السنة فترات صعده فيها أسعار النفط بشكل مفاجئ وارتفعت معها المشاعر في جميع البورصات الخليجية على الرغم من تكرار إعادة تقييم الإيرادات خلال السنة، واستفادت الأسواق الإقليمية من الدلائل التي برزت قبيل نهاية السنة على أن الاقتصاد العالمي قد خرج من أسوأ أزمة ركود يشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

واستمر خلال العام التدخل من جانب مختلف الحكومات وكان أبرزها ما قدمته الحكومة القطرية للبنوك، كما ساعد تبني الميزانيات التوسعية على تشجيع الإنفاق الاستثماري في المنطقة، إلا أن القلق بشأن الائتمان لا يزال قائماً، ومن أبرز الأحداث الإقليمية على هذا الصعيد مسألة ديون سعد / التصيبي خلال الجزء الأول من السنة وعرض تجميد تسديد دبي العالمية في وقت لاحق، وغيرها من الأحداث.

ومع استمرار الاستقرار السياسي في تعزيز القوة البنوية والتوقعات الإيجابية لأسعار النفط وما ستوفره من دعم كاف لمسيرة النمو، يمكن لدول المنطقة أن تعتمد بصورة مكثفة على الفوائض المالية الضخمة في تعزيز النمو على المدى المتوسط.

الشكل ٢: الأداء النسبي لمؤشر مورغان ستانلي للأسهم الخليجية



المصدر: وحدة أبحاث مؤسسة الخليج للاستثمار، رويترز داتا.

أفضل مؤشر مورغان ستانلي للأسهم الخليجية في نهاية السنة على مستوى ٤٠٧,٠١ نقطة مرتفعاً بنسبة ١٧,٨٪ خلال السنة، إلا أن أداء هذا المؤشر جاء أقل بكثير من مستوى أداء مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة.

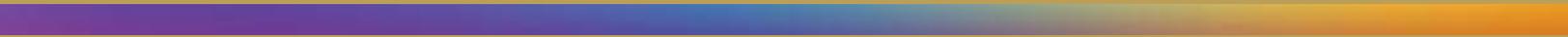
العوائد على مؤشرات الأسهم

كان مؤشر سوق الأوراق المالية السعودية (تداول) الأفضل أداءً بين مؤشرات الدول الأخرى في المنطقة، حيث حقق مكاسب بلغت ٢٧,٥٪ خلال السنة، وجاء في المرتبة الثانية، ولكن بفارق كبير عن أداء المؤشر السعودي، وأتى مؤشر مورغان ستانلي لسوق مسقط ٣٠ (عمان) في المرتبة الثانية بفارق بعيد مع مكاسب بلغت ١٧,٠٪ في سنة ٢٠٠٩. وفي الإمارات العربية المتحدة جاء أداء مؤشر بورصة أبوظبي أفضل من أداء مؤشر سوق دبي المالية حيث سجل مكاسب بلغت ١٤,٨٪ مقابل ١٠,٢٪. أما مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية فقد تراجع بنسبة ١٠٪ خلال السنة، وكان أداء مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية هو الأسوأ حيث تكبد خسارة بلغت ١٩,٢٪.

الجدول ٩

التغيير %	ديسمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠٠٨	
+١٧,٠٨%	٤٠٧,٠١	٣٤٥,٤٨	مؤشر مورغان ستانلي للأسهم الخليجية
+٧٤,٥%	٩٨٩,٤٧	٥٦٧,٠٤	مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة
+٢٢,٨%	٨٣٢,٥٠	٦٧٧,٨١	مؤشر مورغان ستانلي للأسهم العالمية
+٢٧,٥%	٦١٢١,٧٦	٤٨٠٢,٩٩	السعودية - مؤشر تداول
+١٧,٠%	٦٣٦٨,٨٠	٥٤٤١,١٢	عمان - مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية
+١٤,٨%	٢٧٤٣,٦١	٢٣٩٠,٠١	الإمارات - مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية
+١٠,٢%	١٨٠٢,٥٨	١٦٣٦,٢٩	دبي - مؤشر سوق دبي المالية
+١,١%	٦٩٥٩,١٧	٦٨٨٦,١٢	قطر - مؤشر بورصة الدوحة
-١٠,٠%	٧٠٠٥,٣٠	٧٧٨٢,٦٠	الكويت - مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية
-١٩,٢%	١٤٥٨,٢٤	١٨٠٤,٠٧	البحرين - مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية

المصدر: وحدة أبحاث مؤسسة الخليج للاستثمار، رويترز داتا.



هدفنا المالي:

تحقيق أقصى قيمة ممكنة لاستثمار المساهمين على المدى الطويل من خلال أداء مالي متميز على الدوام، مع الحفاظ على وضع مالي قوي.

هدف أدائنا المالي:

استمرار اتجاهات نمو الأرباح وتحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين بصورة منتظمة من خلال مصادر إيرادات متنوعة.

هدف وضعنا المالي:

الإدارة الفعالة لمختلف أنواع المخاطر المرتبطة بأعمالنا والحفاظ على مستوى جودة الموجودات وقوة القاعدة الرأسمالية والسيولة، مع تحقيق النتائج المستهدفة.



تحليل صافي الدخل

حققت مؤسسة الخليج للاستثمار دخلاً تشغيلياً مجعماً بلغ ١٠٧ ملايين دولار أميركي لسنة ٢٠٠٩ وذلك قبل احتساب مخصص خسائر انخفاض قيمة الموجودات والبالغة ١٦ مليون دولار، ويعزى معظم هذه المخصصات إلى الخسائر الناتجة عن انخفاض القيمة المرتبطة باستثمارات في صناديق أسهم خاصة دولية.

لقد ساهمت أنشطة أعمال مؤسسة الخليج للاستثمار الأساسية في هذا التعافي القوي، الأمر الذي يعكس أيضاً التطبيق الفعال وفي الوقت المناسب لقرارات استراتيجية حقيقية. ويؤكد تحليل عناصر الموجودات قوة فلسفة الاستثمار التي تنتهجها المؤسسة حتى في الظروف التي لا تخلو من تحديات كبيرة.

إيرادات الفوائد

تتحقق إيرادات الفوائد من محفظة سندات الدين والأدوات المالية المركبة ومحفظة أسواق النقد والقروض.

تراجع إجمالي الدخل من الفوائد وغيرها من فئات الدخل المماثل بنسبة ٦٦٪ حيث بلغ ٨٤ مليون دولار أميركي في عام ٢٠٠٩، ويعزى هذا الأداء إلى الهبوط الحاد لأسعار الفائدة على المستوى العالمي ولقيامنا بالتصفية الجزئية للموجودات التي تحمل الفائدة وذلك طبقاً لبرنامج تخفيض حجم بعض الاستثمارات.

أرباح / خسائر الاستثمار الصافية

تمثل أرباح / خسائر الاستثمار الربح المحقق عند بيع الموجودات المالية والربح الناتج عن تقييم الموجودات المالية بالقيمة السوقية العادلة وذلك خلال الفترة المشمولة ببيان الدخل.

حققت المؤسسة ربحاً صافياً بلغ ١٠٨ ملايين دولار خلال سنة ٢٠٠٩ مقارنة بخسارة صافية بلغت ١٢٩ مليون دولار في السنة السابقة، وساهم في تحقيق هذه الأرباح التخارج المخطط له بشكل جيد من بعض المساهمات في الأسهم. وحققت معاملات في مساهمتين رئيسيتين في أسهم مدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي أرباحاً بلغ مجموعها ٦٢ مليون دولار أميركي، كما تم تحقيق أرباح جيدة من استثمارات صناديق تحوط بديلة تمت بناء على استراتيجيات محددة، والتي حققت أداء جيداً في سنة ٢٠٠٩ على خلفية التحسن الذي طرأ على أسواق صناديق التحوط العالمية، وبلغت هذه الأرباح ٥١ مليون دولار أميركي.

الدخل من توزيعات الأرباح

بلغ الدخل من توزيعات الأرباح ١٧ مليون دولار (٢٠٠٨ : ٢٣ مليون دولار). ويتكون هذا الدخل من مبالغ حصلنا عليها من صناديق أسهم خاصة ومساهمات في حقوق الملكية ومحافظ وصناديق إدارة، علماً بأن الدخل من توزيعات أرباح الأسهم كان أقل مما تم تحقيقه في السنة السابقة.

الحصة في نتائج أعمال المؤسسات الزميلة

بلغت الحصة في نتائج المؤسسات الزميلة خلال السنة ٥ ملايين دولار أميركي بانخفاض كبير عن الدخل الناتج عن هذا البند في السنة الماضية والبالغ ١١٨ مليون دولار. ويمثل هذا البند حصة مؤسسة الخليج للاستثمار في أرباح شركات زميلة، ويعزى التراجع خلال سنة ٢٠٠٩ وبدرجة كبيرة إلى أثر انخفاض المساهمة في هذه الأرباح من قبل مشاريع في قطاع المعادن نتيجة لعوامل مرتبطة بالدورة الاقتصادية لهذا القطاع، علماً بأن استثمار المؤسسة في هذا القطاع الذي كان مساهماً رئيسياً في أرباح السنة السابقة قد تأثر سلباً بهذا التراجع. والجدير بالذكر أن المحفظة تتضمن أيضاً مشاريع جديدة لا تزال مساهمتها في أرباح المساهمة محدودة ويتوقع لها أن تتحسن بشكل كبير خلال السنوات القادمة مع نمو أعمالها وازدهارها. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن تلعب استثمارات مؤسسة الخليج للاستثمار في قطاعات الطاقة والخدمات وإعادة التأمين وغيرها من القطاعات دوراً قوياً في تعزيز نمو أرباح المؤسسة في المستقبل.

صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

يمثل الدخل من الأتعاب والعمولات والذي بلغ ٢٢ مليون دولار خلال السنة زيادة بنسبة ٢٩٪ أو ٥ ملايين دولار مقارنة بالسنة السابقة، علماً بأن المؤسسة قد حققت أتعاباً مقابل التطوير الناجح لمشروع طاقة وخدمات رئيسي في مملكة البحرين بلغت ١١ مليون دولار، وتحقق المؤسسة الدخل من الأتعاب من نشاط إدارة الصناديق وأعمال الاستشارات المالية وخدمات الحفظ والإدارة المتعلقة بالصناديق المدارة لحساب الغير.

الإيرادات التشغيلية الأخرى

تمثل الإيرادات التشغيلية الأخرى الدخل من الشركات التابعة المجمعة وغيرها من الشركات التابعة والتي لم يطرأ عليها أي تغيير فقط سنة ٢٠٠٨.

مصروفات الفوائد

انخفضت مصروفات الفوائد بنسبة ٦٨٪ مقارنة بالسنة السابقة، ويعكس هذا الانخفاض تراجع أسعار الفائدة وانخفاض الالتزامات المالية ذات الفائدة، حيث بلغ رصيد الودائع في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، ١,٤ مليار دولار أميركي مقارنة بـ ٢,٩ مليار دولار في نهاية سنة ٢٠٠٨. وكذلك انخفضت تكلفة الفائدة على التمويل لأجل خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير بسبب استحقاق سند بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أميركي وتدني أسعار الليبور خلال السنة.

مصاريف التشغيل

انخفضت مصاريف التشغيل بنسبة تزيد قليلاً عن ٤٪ أو مليوني دولار أميركي على أساس سنوي لتصل إلى ٤٦ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، ونجح معظم التوفير في المصاريف عن الإدارة الحازمة للتكاليف حيث تم تخفيض فئات مصاريف التشغيل الأخرى بنسبة ٤٢٪ بدون التأثير على عمليات المؤسسة.

مخصص انخفاض قيمة الموجودات وخسائر إعادة التقييم بأسعار السوق

بلغ مجمل مخصص انخفاض قيمة الموجودات والخسارة الناتجة عن إعادة التقييم بأسعار السوق ١٦ مليون دولار، وهو مبلغ يقل كثيراً عن الـ ٩٥٨ مليون دولار الذي تم تكوينه في سنة ٢٠٠٨. وكانت معظم المخصصات الإضافية التي أجريت في سنة ٢٠٠٩ تتعلق بمخاطر صناديق الأسهم الخاصة الدولية. واستطاعت المؤسسة رد جزء من مخصصات تم تكوينها في سنة ٢٠٠٨ لسندات الدين، وذلك عندما عادت القيم إلى مستويات واقعية من جديد، الأمر الذي يعكس الجودة العالية لموجودات محفظة مؤسسة الخليج للاستثمار، حيث استمرت المؤسسة في تبني خطا محافظاً فيما يتعلق بسياسة أخذ المخصصات على أساس التقييم بأسعار السوق حيثما كان ذلك ممكناً. ويتضمن الإيضاح رقم ٢١ في البيانات المالية للمؤسسة تحليلاً تفصيلياً لهذه الأرقام.

تحليل الميزانية العمومية

اتخذت المؤسسة خطوات متحفظة في أوائل سنة ٢٠٠٩ لإعادة هيكلة الاقتراض وتخفيضه ضمن الميزانية العمومية بهدف توزيع الموجودات بشكل يركز على معيار العائد الذي يأخذ عنصر المخاطرة بعين الاعتبار، علماً بأن ذلك نتج عن التغيير الذي طرأ على بيئة الأعمال وبما يتماشى مع هذا التغيير. وتم تطبيق مبادرات على صعيد الموجودات والالتزامات المالية. ونتيجة لهذه الخطوات انخفض إجمالي الموجودات بنسبة ١٥٪ ليصل إلى ٦,١١٣ مليون دولار أميركي في نهاية سنة ٢٠٠٩.

لا تزال استراتيجية المؤسسة تركز على دول مجلس التعاون الخليجي وشركائها التجاريين الرئيسيين في الدول الصناعية الكبرى. ويذكر الإيضاح ٢٢-١ في البيانات المالية التوزيع الجغرافي لانكشاف المؤسسة على مخاطر الائتمان.

وتورد الأجزاء التالية من التقرير تفاصيل الفئات الرئيسية من الموجودات.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة عن طريق بيان الدخل

تشمل هذه الفئة الاستثمارات في الأسهم والصناديق والبالغة ٥٣ مليون دولار أميركي وسندات الدين وصناديق أدوات الدين الأخرى والبالغة ٢٠٧ مليون دولار أميركي والاستثمارات البديلة في الأسهم والبالغة ٢٤١ مليون دولار. وانخفضت قيمة المحفظة بنسبة ٤٥٪ مقارنة بالسنة السابقة وهو الانخفاض الذي نتج أساساً عن تقليص مدى التعرض للمخاطر.

يعزى العنصر الرئيسي لانخفاض إلى عمليات استرداد ضمن الاستراتيجيات البديلة، بما في ذلك استراتيجيات التحوط والاستثمارات في السندات المدعومة بالرهن وغيرها من الاستثمارات ذات الصلة.

القروض

تماشيا مع القرار الاستراتيجي بالتوقف عن مجال الأعمال هذا، باستثناء القروض لكيانات ضمن محفظة استثمارات مؤسسة الخليج للاستثمار الرئيسية، بلغ رصيد القروض القائمة ٨٥ مليون دولار أميركي في نهاية سنة ٢٠٠٩، وهي قروض مقدمة بين الطرفين، وبمعدلات عائد تجارية، وذلك لاستثمارين في مشروعين ضمن المحفظة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض، بما في ذلك ضمانات القروض ٥ ملايين دولار أميركي، وبلغت المخصصات الخاصة والمتعلقة بالأطراف المقابلة مليوني دولار بينما بلغت المخصصات العامة وفق أنظمة بنك الكويت المركزي ٢ ملايين دولار. يتضمن الإيضاح ٨ ضمن البيانات المالية تفاصيل تتعلق بالمخصصات. إن المخصصات المحددة قد تمت بشأن قروض مساندة لبعض مشاريع المؤسسة. وقد أجريت إلى المدى الكامل لبلغ الخسارة المحتملة بينما تم الإبقاء على مخصصات عامة لتغطية الخسائر المستقبلية الممكنة والتي لم يتم تحديدها بعد.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ مجمل الموجودات المالية المتاحة للبيع ٢,١٢٧ مليون دولار، بإنخفاض بلغ ١٩٪ عن مستواها في السنة السابقة. ويعزى الجزء الأكبر من هذا الانخفاض إلى التصفية المقررة مسبقا لسندات الدين ضمن محفظة السندات الدولية، علما بأن حجم محفظة الديون تقلص بنسبة ٢٤٪ خلال السنة مقارنة بالسنة السابقة نتيجة لبرنامج البيع وعمليات الاسترداد الطبيعية. وتجدر الإشارة إلى أن سندات الدين والأدوات الأخرى التي تحمل فائدة تشكل ٧٧٪ من فئة الموجودات المالية المتاحة للبيع.

تتكون محفظة السندات بشكل رئيسي من سندات عادية ذات سعر فائدة عائم أو سندات ذات سعر فائدة ثابت تم تبديلها لتصبح الفائدة عائمة وذلك باستخدام صفقات التبادل المتقابل لأسعار الفائدة والسندات المركبة. وتجرى متابعة هذه المحفظة وتقييم وضعها وأدائها على معيار داخلي محدد لضمان المحافظة على مستوى عال من الجودة. والجدير بالذكر أن أكثر من ٨٥٪ من موجودات المحفظة تتكون من أدوات صادرة عن جهات ذات نوعية استثمارية جيدة وتسليفات سيادية عالية الجودة لأطراف في دول مجلس التعاون الخليجي. يتضمن الجزء الخاص بإدارة المخاطر في هذا التقرير تحليلا لمخاطر الائتمان المرتبطة بمحفظة السندات الاستثمارية، بينما يتضمن الإيضاح ٥ في البيانات المالية المجمع تفاصيل أخرى تشمل موجزا للتصنيف الائتماني.

وتشمل الموجودات المالية المتاحة للبيع أيضا استثمارات في أسهم وصناديق مدارة يبلغ مجموعها ٦٤ مليون دولار، ويبلغ مجموع المساهمات ٣٩٩ مليون دولار كما تبلغ قيمة الاستثمارات في صندوق الأسهم الخاصة الدولية ٢٦٩ مليون دولار. وقد تراجعت الأسهم والصناديق بنسبة ٦١٪ عن مستواها في نهاية السنة السابقة، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التراجع الذي سجلته محافظ الأسهم الدولية، وحققت محفظة الأسهم ارتفاعا بنسبة ٢٩٪ خلال السنة، الأمر الذي يعكس التحسن الكبير على قيم هذه المساهمات وخاصة في الأسهم المدرجة.

تستثمر أموال صناديق الأسهم الخاصة في استثمارات مساهمة تتطوي على تمويل مركب بطبيعته وصناديق أسهم خاصة مدارة خارجيا، وتستثمر هذه الصناديق في استحوادات مدعومة وأخرى غير مدعومة بالاقراض وعمليات خصخصة وإعادة هيكلة رأس المال وشركات سريعة النمو وتمويلات توسع وعمليات ذات دورة استثمارية كاملة وغيرها من عمليات الأسهم ذات الطبيعة الخاصة.

يتم إدراج استثمارات في صناديق الأسهم الخاصة في الدفاتر بالقيمة العادلة، وقد تم تحميل عمليات السنة بمخصصات بلغت ١٥ مليون دولار أميركي بناء على تقييمات بسعر السوق، مقارنة بـ ٤٩ مليون دولار في سنة ٢٠٠٨.

يتضمن الإيضاح ٥ في البيانات المالية المجمع كشفا بالموجودات المالية المتاحة للبيع.

الاستثمار في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي الشركة التي تملك المجموعة تأثيرا كبيرا عليها، وتتمثل هذه الصفة عادة بامتلاك حصة مساهمة وحق التصويت بأكثر من ٢٠٪ من رأس مال الشركة المستثمر فيها، وتجرى القيود المحاسبية بشأن المساهمة في الشركات الزميلة في دفاتر المؤسسة باستخدام طريقة محاسبية المساهمات، حيث تسجل قيمة المساهمة ميدئيا بالتكلفة وتعديل القيمة بعد ذلك لتعكس أي تغيير يحدث في المستقبل بشأن قيمة مساهمة مؤسسة الخليج للاستثمار في الشركة المستثمر فيها.

إن ثمة استثمارات رئيسية في مشاريع أعمال مجددة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وتشكل هذه الاستثمارات جزءاً أساسياً من أنشطة المؤسسة التي أصبحت على مر السنين لاعبا مهيمنا ومحركا رئيسا مثل هذه المشاريع في القطاع الخاص، علما بأن التركيز كان ولا يزال على قطاعات تملك فيها المؤسسة موقفا قويا مثل قطاعات المعادن والبتروكيماويات والطاقة والمرافق والخدمات المالية ومواد البناء، وتجدر الإشارة إلى أننا نتمتع بميزة تنافسية في هذه القطاعات.

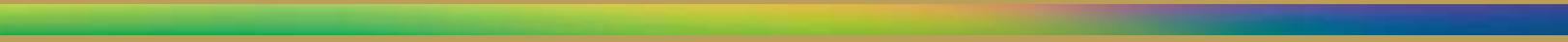
سجلت الاستثمارات في الشركات الزميلة زيادة بلغت ٢٥٪ لتصل إلى ١,٠٠٩ مليون دولار أميركي. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ما تم ضخه من رؤوس أموال في بعض هذه المشاريع. وقد ارتفعت حصة المؤسسة في احتياطيات الشركات الزميلة، والمبينة مباشرة في بند حقوق المساهمين، بمبلغ ٦٢ مليون دولار أميركي خلال السنة.

العقار والموجودات الأخرى

بلغ مجموع الموجودات، شاملا العقار والموجودات الثابتة، ٢٢٤ مليون دولار أميركي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، منها ٣٨ مليون دولار تتعلق بالعقار والموجودات الثابتة، بينما كان المتبقي والبالغ ١٨٦ مليون دولار أميركي يتكون من فوائد ورسوم مستحقة ومكافأة نهاية خدمة الموظفين والذمم المدينة والمصروفات المدفوعة مقدما وموجودات متنوعة أخرى، حسبما هو مبين في الإيضاح ٩ في البيانات المالية المجمعة.

السيولة والتمويل

لقد أوردنا بحثا أكثر تفصيلا لموضوع السيولة والتمويل ومختلف المخاطر ذات الصلة بأنشطة أعمالنا والقوة الرأسمالية للمؤسسة في الجزء التالي من هذا التقرير والذي يتعلق بإدارة المخاطر.



تشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من الأهداف الاستراتيجية لمؤسسة الخليج للاستثمار، علماً بأن أنشطة أعمال المؤسسة، في سياق السعي لتحقيق أهدافها المالية التي تتمثل بتحقيق عوائد تنافسية وعلى نحو مستمر، لا بد وأن تتطوي على مخاطر. وإدراكاً منها للعلاقة الوثيقة بين العوائد والمخاطر، يكمن هدف إدارة المخاطر في فهم وإدارة هذه المخاطر. وبالإضافة إلى دورها الحيوي الذي يهدف إلى حماية أعمال المؤسسة، تسعى إدارة المخاطر للمساهمة في نجاح المؤسسة من خلال كونها عنصر تمكين للأعمال أيضاً.

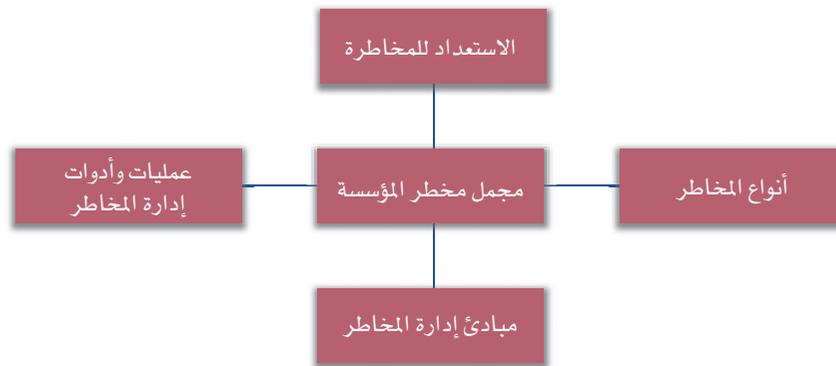
تم خلال سنة ٢٠٠٩ تطبيق عدة مبادرات تسعى لتخفيف المخاطر، ومنها التوقف عن عمليات الاستثمار المعززة بالاقتراض وتحسين عملية تخصيص الموارد وتعزيز الأنظمة. وبدأت المؤسسة جني ثمار هذه المبادرات من خلال التحسن الكبير الذي طرأ على وضع كفاية رأس المال وجودة الموجودات والاستثمار المدعوم بالاقتراض والعمليات والربحية. وعلى هذه الخلفية، تبقى مؤسسة الخليج للاستثمار مؤسسة مالية راسخة الجذور وقوية ومستقرة.

إن هدف إدارة المخاطر ليس تجنب المخاطر بل فهمها وإدارتها.



إن الأنشطة المتنوعة للمؤسسة تعرض مؤسسة الخليج للاستثمار لمجموعة واسعة من المخاطر، علماً بأن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو التأكد من المحافظة على توازن مناسب بين الأنشطة التي تتطوي على المخاطرة والعائد المتوقع واستعداد المؤسسة لتقبل المخاطر.

تقوم إدارة مستقلة لإدارة المخاطر باعتماد إطار إدارة مخاطر المؤسسة الذي يشمل كافة أوجه الإدارة الحصيفة للمخاطر من خلال سياسات وإجراءات وحدود تغطي كافة أنشطة المؤسسة. إن هذه الأدوات تجعل بإمكان إدارة المخاطر التعرف على الفرص الاستراتيجية وتخفيض عدم اليقين من الناحيتين التشغيلية والاستراتيجية، كما أن من شأنها تعزيز قدرة مؤسسة الخليج للاستثمار على إدارة المخاطر وتقييم الأداء وتخصيص الموارد الرأسمالية.



يقوم إطار إدارة مخاطر المؤسسة بتحديد وتعريف مجموعة واسعة من المخاطر التي تتعرض لها أعمال المؤسسة وعملياتها، وهذه المخاطر هي: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التمويل ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية.

لقد أولت مؤسسة الخليج للاستثمار أولوية قصوى لإدارة هذه المخاطر عن طريق الاستثمار في المعرفة والأنظمة، علماً بأن هناك مجموعة من الموظفين الذين يملكون كفاءة عالية وخبرات واسعة وأدوات التحليل الكمية والاستثمار المستمر في التكنولوجيا باعتبارها موارد أساسية تستخدم في إدارة المخاطر بشكل فعال. إن من شأن الأساليب النوعية والكمية رفع العائد مقابل المخاطر، ومن مدخلاتها الرئيسية المعلومات عن الماضي والتوجهات الحالية لبيئة الأعمال والتوقعات بالنسبة للمستقبل.

تبدأ عملية إدارة المخاطر بلجنة إدارة المخاطر التي تتكون من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتقوم اللجنة بتحديد مدى استعداد المؤسسة لتحمل المخاطر، وتليها مرحلة تتطوي على خطوات، وهي:

(أ) تحديد وقياس المخاطر المختلفة التي يمكن أن تنشأ

(ب) مراقبة ومتابعة تلك المخاطر

(ت) الوصول إلى المستوى الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

يعمل فريق إدارة المخاطر كحلقة وصل هامة بين الإدارة والأقسام التي تتعرض للمخاطر، حيث تساعد الإدارة في تحديد استعدادها للمخاطرة ومدى هذا الاستعداد والتأكد من انحصار النشاط المعرض للمخاطر ضمن حدود المخاطر المقبولة لدى تلك الإدارة.

لا تتحصر المسؤولية عن إدارة المخاطر ضمن المؤسسة في إدارة أو قسم واحد، حيث أن الفلسفة التي اعتمدها المؤسسة تقوم على تعزيز ثقافة الإدارة الحكيمة للمخاطر عبر كافة وحدات العمل ومجالات الخدمات المساندة.

من منظور الرقابة الداخلية، يجري تسهيل عملية إدارة المخاطر عن طريق مجموعة من الوظائف المستقلة بالإضافة إلى إدارة المخاطر. وتشمل هذه الوحدات، التي تتبع الإدارة العليا مباشرة، الرقابة المالية والتدقيق الداخلي والالتزام الرقابي. ومما لا شك فيه أن هذا الأسلوب متعدد الجوانب يساعد في تحقيق الإدارة الفعالة للمخاطر من خلال تحديد ومراقبة المخاطر من مختلف الزوايا.

تتضمن الأجزاء التالية من هذا التقرير مزيداً من البحث والتنصيص لإدارة فئات المخاطر آنفة الذكر.

المخاطر الائتمانية

تتمثل المخاطر الائتمانية في إمكانية تكبد الخسارة نتيجة لإخفاق الملتزم في أداء التزاماته التعاقدية.

كان للتحسن الذي شهدته أسواق الائتمان خلال سنة ٢٠٠٩ أثر إيجابي على المحفظة الائتمانية للمؤسسة، وخاصة بالنظر إلى الجودة العالية لموجودات المحفظة. وقد استردت المؤسسة جزءا كبيرا من الخسائر التقييمية التي تكبدتها في سنة ٢٠٠٨ وذلك نتيجة لعودة التقييمات إلى مستويات أكثر واقعية. وقد استفادت المؤسسة من كون التقييمات التي أثرت سلبا على محفظة الشركة قد نتجت عن اختلال وضع السوق ولا تعزى لجودة الموجودات. ونتيجة للسياسات الحصيفة والمحفظة للمؤسسة، وكونها قد أخذت مخصصات كافية في السنة السابقة، لم تكن هناك حاجة في سنة ٢٠٠٩ لتجنيب مخصصات إضافية لتغطية انخفاض التقييمات. وتجدد الإشارة إلى أن المحافظ الائتمانية الخاصة بالمؤسسة حققت مكاسب تقييم بلغت ٢٦٥ مليون دولار أميركي أثناء السنة موضوع هذا التقييم.

بالنظر إلى الجودة العالية والسيولة الوافرة ضمن محفظة الائتمان، استطاعت المؤسسة كذلك تنفيذ خطة التوقف عن الاعتماد على الاقتراض في العمليات الاستثمارية لهذه المحفظة، ولم يكن هناك أثر يذكر على الربحية والدخل. وعلى الرغم من تخفيض حجم مخاطر الائتمان نتيجة لتقليص الاستثمارات المدعومة بالاقتراض، استطاع الفريق التعرف على فرص نشأت نتيجة لاختلال أوضاع السوق واختلاف الأسعار، وخاصة في أسواق الائتمان الإقليمية حيث تملك مؤسسة الخليج للاستثمار فهما أفضل للمخاطر الكامنة.

إن حجم وعدد وأثر الأحداث ذات الصلة بالائتمان والتي طرأت أثناء الأزمة الأخيرة لم تر الأسواق مثيلا لها في الماضي. كما أن انتقال عدوى الأزمة بما لها من أثر عميق على مجمل الأوضاع غير الطريقة التي تدار بها مخاطر الائتمان. ومع أن أدوات إدارة المخاطر التقليدية، بما في ذلك النماذج الرياضية والإحصائية، كانت مفيدة إلى حد ما، إلا أن العنصر المطلوب أكثر من كافة عناصر العلاج الأخرى كان المرونة أي القدرة والاستعداد للتكيف بسرعة مع الأحداث غير المتوقعة.

كانت الأداة الرئيسية التي استخدمت في إدارة مخاطر الائتمان هي مجموعة من سياسات وإجراءات الائتمان المحددة بعناية ودقة. فبالإضافة إلى إبلاغ الجهات المعنية داخل المؤسسة بمدى استعداد مؤسسة الخليج للاستثمار للمخاطر، وذلك عن طريق تبني حدود لكل دولة يجري الاستثمار فيها وكل منتج وصناعة وملتزم، أدرجت هذه السياسات وبالتفصيل عمليات القياس والمتابعة وإعداد التقرير ذات الصلة، علما بأن إطار اعتماد الائتمان، والذي ليطبق بشكل حازم، يوجب القيام بتقييم متشدد وشامل لجدارة كل ملتزم بالائتمان، وبعد ذلك تقوم الإدارة باعتماد الحدود الائتمانية لكل ملتزم. وبالإضافة إلى ذلك، يتم وضع حدود بالنسبة لكل منتج وكل صناعة بهدف ضمان تنوع مخاطر الائتمان بالقدر الممكن، كما أن سياسات وإجراءات الائتمان تصمم للتعرف، في مرحلة مبكرة، على مستويات التعرض للمخاطر التي تتطلب متابعة ومراجعة أكثر تفصيلا.

إن عملية إدارة المخاطر الائتمانية تستخدم الأساليب والطرق الإحصائية لتقدير الخسائر المتوقعة وتلك غير المتوقعة لمختلف الأنشطة. وبناء على منهجية القياس الائتمانية، يتيح النظام إمكانية قياس المخاطر الائتمانية بدقة أكبر، سواء على أساس الانكشافات الفردية أو على أساس المحافظ. وتقدر الخسائر المتوقعة وتلك غير المتوقعة بناء على بيانات احتمال الإخلال والخسائر الناجمة عن الإخلال والتي تنشرها وكالات التصنيف الرئيسية.

إن محفظة ديون الأسواق الرأسمالية، التي تشكل أكبر فئات الموجودات وتمثل حوالي ٤٢٪ من مجموع الميزانية، تجري متابعتها بالمقارنة بحدود خاصة بقيمة الائتمان المعرضة للمخاطر والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة. إن حد الائتمان البالغ ١٧٥ مليون دولار والمعرض للمخاطر (درجة ثقة بنسبة ٩٦،٩٩٪ لسنة واحدة) والتي تشكل إضافة إلى الحدود النظرية الحالية لهذه المحفظة، تقوم على أساس منهج قياس الائتمان الذي يستخدم أساليب " محاكاة مونت كارلو " .

يبين الجدول أدناه أرقام التقييم المعرضة للمخاطر فيما يتعلق بمحافظ أسواق الديون الرأسمالية. وقد بلغت القيمة السوقية لهذه المحفظة ٢,٦٠٣,٧ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، مقارنة بـ ٣,٣٢١,٥ مليون دولار في بداية سنة ٢٠٠٩. وقد نتج الانخفاض البالغ ٢٤٪ خلال السنة في متوسط قيمة الائتمان المعرض للمخاطر وبشكل رئيسي عن تخفيض المراكز ضمن محافظ الديون، لكن الجدير بالذكر أن القيمة الائتمانية المعرضة للمخاطر في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كانت أقل من مثيلتها في نهاية سنة ٢٠٠٨ بـ ١٧٪ أو ٣١,٩ مليون دولار.

الجدول ١: قيم الائتمان المعرض للمخاطر لسنة ٢٠٠٩ - مستوى ثقة يعادل ٩٦,٩٩٪ لفترة احتفاظ تبلغ سنة واحدة

بآلاف الدولارات الأميركية	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	٢٠٠٩/١٢/٣١
محافظ الديون	١٦٠,٧٨٥	١٤٨,٢٣٠	٢٢٢,٨٠٤	١٥٤,٧٢٦

مع أن وحدات العمل هي المسؤولة عن إبقاء الانكشافات ضمن الحدود المقررة، إلا أن الانكشافات الفعلية تخضع لمراقبة مستمرة من قبل إدارات رقابية مستقلة ومنها إدارة المخاطر والرقابة المالية والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا تمثل عنصراً أساسياً في عملية المراقبة، ومن خلال الاستخدام الفعال للنظم الحديثة القادرة على متابعة ومراقبة الأنشطة التي تنطوي على المخاطر وذلك أولاً بأول وبشكل آني تقريباً.

يتضمن الشكل أدناه تحليلاً حسب نوع النشاط للمصادر الرئيسية لمخاطر الائتمان، وتعكس النسب مدى تعرض كل منها للمخاطر، وتم احتسابها على أساس توجيهات بنك التسويات الدولية بشأن كفاية رأس المال. ويتضمن القسم الخاص بالإفصاح في الجزء الخاص ببازل ٢ تفاصيل إضافية حول أمور شتى بما فيها التعرض لمخاطر الائتمان حسب التصنيف والقطاع والموقع الجغرافي وفترة الائتمان.

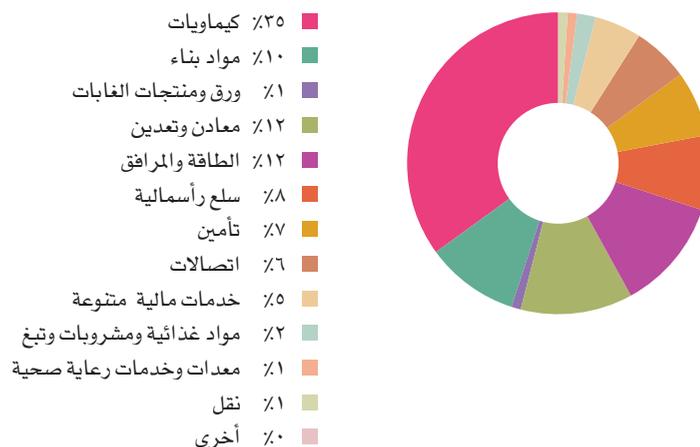
الشكل رقم ١: مصادر مخاطر الائتمان (التعرض الوزني لمخاطر الائتمان)



إن الجزء الأكبر من إعادة الاصطفاف في الرسم التوضيحي للائتمان كما هو في نهاية سنة ٢٠٠٩، مقارنة بنهاية السنة السابقة، يتعلق بالشركات والمشاريع والأسهم الخاصة. فقد انخفض خطر الائتمان المتعلق بالشركات من ٣٢,٦% من الإجمالي في سنة ٢٠٠٨ على ٢٥,٥% في نهاية سنة ٢٠٠٩، وزيادة مقابلة في المشاريع والأسهم الخاصة. وكان العنصران الرئيسيان في مجمل مخاطر الائتمان هما الاستثمار في المشاريع وأسهم الشركات الخاصة وسندات الدين الصادرة عن البنوك والشركات.

يركز نشاط المشاريع على دول مجلس التعاون الخليجي بسبب فهمنا العميق لديناميكية بيئة هذه المنطقة حيث نتمتع بفهم أفضل للمخاطر الكامنة. تجري الاستثمارات بعد القيام بتحليل نوعي وكمي صارم وبعد التوصل إلى تلبية أهداف العائد على المخاطر. ويوضح الشكل رقم ٢ مدى التنوع الواسع الذي يشمل مختلف قطاعات الصناعة ضمن هذه المحفظة. أما صناديق الأسهم الخاصة وصناديق الأسهم الأخرى فتتمثل الاستثمارات مع مديري وصناديق أطراف ثالثة وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا والدين يتم اختيارهم بعد دراسة مستفيضة لسجل أدائهم وبعد إجراء استقصاءات أولية شاملة.

الشكل رقم ٢: المشروعات الاستثمارية الرئيسية حسب القطاع



الأدوات المالية خارج بنود الميزانية العمومية

في السياق الطبيعي لنشاطها، تستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار المشتقات وأدوات التعامل بالعملة لتلبية الاحتياجات المالية لعملائها، وتحقيق إيرادات من عمليات التداول وإدارة انكشافاتها لمخاطر السوق.

أما فيما يتعلق بتعاملاتها في مجال المشتقات وأدوات العملات، فتطبق المؤسسة إجراءات مماثلة لإجراءات بنود الميزانية العمومية لقياس ومراقبة مخاطر الائتمان. وبلغ التعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة للبنود خارج الميزانية العمومية حوالي ١, ٧٪ من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان، وتمثل هذه النسبة التقييم بأسعار السوق أو عقود تكلفة الاستبدال. وفي نهاية سنة ٢٠٠٩، كانت جميع المشتقات القائمة والمحتفظ بها لغرض التداول تتكون من عقود عملات أجنبية، منها ٦٧٪ قصيرة الأجل تستحق خلال أقل من سنة واحدة. وأما مبالغ مخاطر الائتمان الناشئة عن هذه المعاملات فتتعلق ببنوك رئيسية. تشمل المعاملات خارج بنود الميزانية العمومية بنود احتمالية تتعلق بالائتمان ومصممة لتلبية المتطلبات المالية لعملاء المؤسسة. ويتضمن الإيضاحان ٢٤ و ٢٥ في البيانات المالية تحليلاً تفصيلياً لمخاطر الائتمان للبنود الاحتمالية ذات الصلة بالائتمان والمشتقات ومنتجات التعامل بالعملة.

لا تزال أسواق الائتمان العالمية متقلبة بشكل يعكس عمق حالة عدم اليقين. وقد اتخذت المؤسسة عدداً من الخطوات الاستباقية للحد من المخاطر المتوقعة.

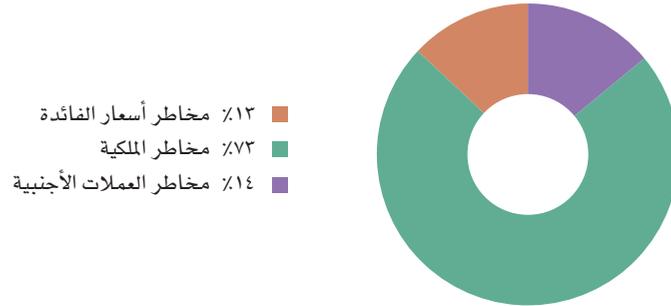
ومع استمرار تركيز وتطوير آلية متابعة المخاطر والضوابط ذات الصلة، أصبحت وظيفة إدارة المخاطر الآن أكثر انخراطاً في أنشطة وحدات الأعمال بعد أن تم إدخالها كجزء أساسي من عملية الاستثمار. وبالإضافة إلى إدخال معلومات ائتمانية إضافية، بما فيها أسعار شهادات الإيداع وأسعار الأسهم والتصنيفات المرتبطة بالسوق ضمن إطار تحليل الائتمان، تمت زيادة وتيرة أنشطة المتابعة والتقارير.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في إمكانية الخسارة نتيجة للتغيرات في قيمة الأدوات المالية الناجمة عن تغيرات عكسية في العوامل الفاعلة في السوق.

وتتألف مخاطر السوق التي تتعرض لها مؤسسة الخليج للاستثمار من ثلاثة مكونات رئيسية، وهي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الملكية ومخاطر العملات الأجنبية. يعرض الشكل أدناه تحليلاً للأنشطة الاستثمارية المجمعة وأنشطة الاستثمار ضمن مجموعة الأسواق العالمية وحدها (مع استبعاد مراكز الأسهم الاستراتيجية ضمن أعمال الاستثمار الرئيسية). وتعكس النسب المئوية متوسط القيمة المعرضة للمخاطر، مدروسة كلا على حدة، دون الالتفات إلى آثار التنوع عبر فئات المخاطر المحتملة.

الشكل رقم ٢: مكونات مخاطر السوق - عام



تقاس مخاطر السوق وتتم مراقبتها وإدارتها سواء على المستوى النظري أو باستخدام مفهوم القيمة السوقية المعرضة للمخاطر، وتطبق الطرق الإحصائية الكمية مجتمعة مع الأحكام التقديرية والخبرة الفعالة لإدارة مخاطر السوق. وهناك نظام من الحدود والإرشادات يقيّد النشاط المعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمعاملات الفردية وصافي المراكز والأحجام وأجال الاستحقاق والتركيزات والحد الأقصى المسموح به من الخسائر، مع التأكد من بقاء المخاطر ضمن نطاق المستويات المقبولة فيما يتعلق بالمبالغ النظرية. ويوفر النظام المرتكز على القيمة المعرضة للمخاطر معياراً أكثر ديناميكية لمخاطر السوق بحيث يسجل في الوقت المناسب أثر التغيرات في بيئة الأعمال على قيمة محفظة الأدوات المالية.

لم يتم إدراج محافظ ومراكز معينة ضمن القيمة المعرضة لمخاطر السوق لأن القيمة المعرضة للمخاطر ليست الطريقة الأنسب لقياس المخاطر بالنسبة لمثل هذه المحافظ التي تشمل استثمارات المشاريع الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي ومحفظة صناديق الأسهم الخاصة الدولية. وتقاس مخاطر السوق المتعلقة بهذه الأسهم بمقياس حساسية يبلغ ١٠٪، وهو انخفاض تقديري في قيم الموجودات. يمكن للقيم العادلة للمراكز الأساسية أن تكون لها حساسية تجاه التغيرات في عدد من العوامل ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الأداء المالي للشركات والتوقيت المتوقع للتدفقات النقدية ومبالغها وأسعار الخصم والتوجهات ضمن القطاعات الاقتصادية ونماذج الأعمال الأساسية. يبين الجدول أدناه مقياس الحساسية لسنتي ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨، علما بأن محافظ الاستثمارات الرئيسية وأسهم الشركات الخاصة مصنفة على أنها متاحة للبيع، وبالتالي فإن قياس الحساسية بنسبة ١٠٪ في الجدول التالي يعكس الأثر على حقوق المساهمين وليس على الأرباح.

الجدول رقم ٢: قياس الحساسية للموجودات غير المشمولة بالقيمة المعرضة لمخاطر السوق (آلاف الدولارات الأمريكية)

قياس الحساسية ١٠٪ (الأثر على حقوق المساهمين)	قياس الحساسية ١٠٪	فئات الموجودات		
			٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
١١٢,٣٢٥	١٤٧,١٩٤	قيمة الموجودات الأساسية	الاستثمارات الرئيسية	
٢٥,٩٥٣	٢٦,٩٤٦	قيمة الموجودات الأساسية	صناديق الأسهم الخاصة	

يشكل تحليل السيناريوهات عنصرا أساسيا في إدارة مخاطر السوق، وقد يصبح افتراض المسار الطبيعي الذي تركز عليه النماذج الإحصائية غير ساري المفعول بسبب تزامن أحداث معينة. أما سيناريوهات المستقبل التي ينتج عنها تحليل للسلوك التاريخي والعلاقات بين مكونات المخاطر الأساسية، فيتم تقديرها ثم تحديد مبالغ الخسائر المحتملة. إن معظم تلك السيناريوهات مشتق من أحداث الاقتصاد الكلي التي وقعت في الماضي، معدلة بالتوقعات بالنسبة للمستقبل. وتهدف الخطة بالنسبة لسنة ٢٠٠٩ إلى وضع وتطبيق سيناريو جديد يعكس التوترات التي شهدتها الأسواق في الفترة الأخيرة.

إدارة مخاطر السيولة

تعني مخاطر السيولة العجز عن الوفاء بكافة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية في المواعيد المحددة لها ودون الحاجة لبذل جهود لا داعي لها، سواء كان ذلك في شكل نقصان في الالتزامات المالية أو زيادة في الموجودات، ويمكن للمخاطر أن تتفاقم من جراء عدم قدرة المؤسسة على تدبير الأموال بتكلفة مقبولة لأداء التزاماتها في الموعد المحدد.

هناك مصدران لمخاطر السيولة تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار، وهما:

أ) ندرة سيولة التدفقات النقدية الناجمة عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية أو الحصول على أموال بأسعار معقولة وللأجل المطلوبة.

ب) ندرة سيولة الموجودات المتعلقة بافتقار السوق إلى السيولة خلال فترات يراد تسهيل الموجودات خلالها قسريا.

ترى المؤسسة أن رأس المال يلعب دورا خاصا في التخطيط للسيولة بقدر ما قد تنشأ مشكلات السيولة على المدى القصير إذا رأ السوق أن رأس المال قد انخفضت قيمته على نحو لا يمكن المؤسسة على المدى البعيد من الوفاء بالتزاماتها.

تعتمد مؤسسة الخليج للاستثمار في إدارة السيولة أسلوب الميزانية العمومية الشامل الذي يجمع ما بين جميع مصادر واستخدامات السيولة. وعلى وجه التحديد، تغطي متطلبات السيولة مختلف الاحتياجات التي تنطرق إليها الإدارة العليا للمؤسسة، وتتضمن تلك الاحتياجات ما يلي:

أ) استيفاء التدفقات النقدية اليومية

ب) مواجهة التقلبات الموسمية لمصادر الأموال

ج) مواجهة دورات التقلبات في الظروف الاقتصادية التي قد تؤثر على مدى توفر الأموال

د) تخفيف الأثر السلبي للتغيرات المحتملة في ظروف السوق بما يؤثر على قدرة مؤسسة الخليج للاستثمار على التمويل الذاتي.

هـ) تحمل عواقب فقدان الثقة التي قد تدفع جهات تقديم الأموال إلى سحب التمويل المقدم إلى مؤسسة الخليج للاستثمار.

حدود السيولة

كجزء من خطة التمويل والسيولة، تحدد وتعتمد حدود السيولة ونسب السيولة ومحفزات السوق والافتراضات الخاصة باختبارات التحمل الدورية، ويعتمد حجم الحدود على حجم الميزانية العمومية وعمق السوق ومدى استقرار الالتزامات المالية وسيولة الموجودات. وبشكل عام، توضع الحدود بحيث يتاح التمويل الذاتي للمؤسسة في حالة أسوأ السيناريوهات.

تتضمن حدود السيولة التي تتم متابعتها على نحو مستمر ما يلي:

أ) الحد الأقصى للتدفقات النقدية اليومية بالعملة الرئيسية

ب) الحد الأقصى للتدفقات النقدية التراكمية التي ينبغي أن تتضمن التدفقات الخارجة المحتملة والناجمة عن سحب الالتزامات، وغير ذلك

ج) نسبة صافي الموجودات السائلة، وهي النسبة التي تحتسب بتبني النظرة المتحفظة لمقابلة الموجودات السائلة للتداول، مع معدل خصم لتغطية تقلبات الأسعار وأي انخفاض في السعر في حالة البيع القسري. وتمثل هذه النسبة تناسب تلك الموجودات السائلة مع الالتزامات المالية المتقلبة.

في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩، كانت نسبة صافي الموجودات السائلة ١٦٢٪، وقد روعيت المعايير التالية في تحديد هذه النسبة:

أ) يستخدم الاستحقاق المتبقي لمدة ثلاثة أشهر في وضع الحدود الزمنية القصوى التي تم من خلالها تحديد بنود الميزانية العمومية على أنها سائلة أو غير سائلة ومستقرة أو متغيرة

ب) تطبيق أساليب "التشذيب" المناسبة على الموجودات السائلة لتعكس خصومات السوق المحتملة

ج) يتم الاحتفاظ بوضع "مجريات العمل المعتادة" في تأكيد مستوى الموجودات المراد تسيلها أو رهنها لتجنب إرسال إشارة خاطئة إلى السوق.

تدار محفظة الاستثمار الخاصة بالمؤسسة بحيث تعادل الأوراق المالية غير المرهونة والقابلة للتداول والتي تشمل الاحتياطي الاستراتيجي ما نسبته ٥٠٪ من الحد الأقصى التقديري للتدفقات النقدية التراكمية على حد أقصى ٣٠ يوماً. وفي نهاية ديسمبر ٢٠٠٩، كانت الاستثمارات في الأوراق المالية القابلة للتداول تعادل تلك النسبة، وبلغت قيمتها حوالي ٢,٢ مليار دولار أميركي، وتتكون بشكل أساسي من أوراق مالية بدرجة استثمارية.

تخضع كميات الأوراق المالية المرهونة لمرجعة دورية بحيث يمكن التأكد من أن كمية الأوراق المالية المرهونة لا تتجاوز المبالغ المطلوبة فعلياً لضمان التمويل أو لأغراض أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، وبأقصى قدر ممكن، يتم اختيار الأوراق المالية المراد رهنها بطريقة تسمح باستخدام الأوراق المالية ذات المدى الأطول و/أو الأقل قابلية للتداول.

الدخول إلى السوق بحثاً عن السيولة

تتضمن الإدارة الفعالة للسيولة تقييم عملية دخول السوق وتحديد خيارات التمويل المختلفة. ومن هذا المنطلق ترى مؤسسة الخليج للاستثمار أنه من الأهمية القصوى الاحتفاظ بثقة السوق للحصول على المرونة اللازمة للاعتماد على الفرص في توسيع نطاق الأعمال، وفي حماية القاعدة الرأسمالية للمؤسسة.

إن الإدارة الإيجابية الفعالة والحكيمة للسيولة تتطلب هيكل تمويل مستقراً ومتنووعاً. ولتحقيق هذه الغاية تسعى مؤسسة الخليج للاستثمار دوماً إلى الاحتفاظ بمحفظة متوازنة بشكل جيد للالتزامات المالية بهدف تحقيق تدفقات مستقرة للتمويل ولتوفير الحماية من حالات الانقطاع المفاجئة في السوق. وتؤكد المؤسسة بقدر ما يكون ذلك متاحاً من الناحية العملية، وبما يتوافق مع أهدافها الأخرى، على تقليل الاعتماد على الأموال المقترضة قصيرة الأجل واستخدام عمليات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل بدلاً من التمويل قصير الأجل.

تستخدم مجموعة متنوعة من مصادر التمويل والعملة وأجال الاستحقاق للوصول عبر مدخل واسع إلى قاعدة المستثمرين. وفي نهاية سنة ٢٠٠٩، بلغت قاعدة ودائع المؤسسة حوالي ١,٣٦٠ مليون دولار أميركي، ٩٩٪ منها ودائع عائدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أثبتت ودائع دول مجلس التعاون الخليجي على مدى السنين أنها مصدر ثابت للأموال. وتحصل المؤسسة على تمويل إضافي قصير الأجل باستخدام اتفاقيات إعادة الشراء المضمونة بمحفظة أوراق مالية عالية الجودة. وقد بلغ نصيب هذا الأسلوب التمويلي ما يقارب ٢٩,١٪ من إجمالي التمويل في نهاية سنة ٢٠٠٩.

شهدت سنة ٢٠٠٩ تحسناً كبيراً في وضع السيولة عموماً في الأسواق الدولية والإقليمية مقارنة بالسنة السابقة، إلا أن المؤسسة واصلت تبني أسلوبها محافظاً واحتفظت بمستويات أعلى من السيولة النقدية وغيرها من الموجودات السائلة قصيرة الأجل.

يوضح الجدول التالي تفاصيل مقارنة لمصادر تمويل المؤسسة لسنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

٢٠٠٨ (%)	٢٠٠٨ (دولار أمريكي)	٢٠٠٩ (%)	٢٠٠٩ (دولار أمريكي)	ملايين الدولارات الأميركية
٣٧٪	٢,٦٧٨	٢٢٪	١,٣٤٩	ودائع دول مجلس التعاون الخليجي
٣٪	٢١٨	-	١١	ودائع دولية
١٨٪	١,٢٧٠	٢٠٪	١,٢١١	تمويل إعادة شراء (ريبو)
٢٨٪	٢,٠٧١	٢٦٪	١,٥٨٧	تمويل
١٤٪	٩٧٤	٢٢٪	١,٩٥٥	محافظ المساهمين وغيرها
١٠٠,٠٠٪	٧,٢١١	١٠٠,٠٠٪	٦,١١٣	المجموع

خطة التمويل للطوارئ

تدير مؤسسة الخليج للاستثمار السيولة من خلال عملية محددة بوضوح للتأكد من استيفاء متطلبات التمويل على نحو سليم. وتتضمن هذه العملية خطة ملائمة لتمويل الطوارئ.

إن من شأن خطة تمويل الطوارئ إعداد المؤسسة لمواجهة الأحداث غير المتوقعة فيما يتعلق بأزمات السيولة الناجمة عن التغيرات الكبيرة في ظروف السوق المالية، بما في ذلك انخفاض درجات التصنيف الائتماني.

- تتضمن وثيقة سياسة السيولة لمؤسسة الخليج للاستثمار تفاصيل دقيقة حول إجراءات خطة تمويل الطوارئ، وتتضمن تلك الإجراءات ما يلي:
- مجموعة متنوعة من الإجراءات الواجب اتباعها في غياب أزمة السيولة بهدف تعزيز السيولة المتوفرة للمؤسسة في حالة وقوع أي أزمة.
 - تحديد المحفزات المعينة التي تستدعي تفعيل خطة تمويل الطوارئ.
 - إرشادات محددة لإدارة أزمات السيولة.

وخلال تلك السنة الحافلة بالتحديات، ظل وضع السيولة الخاصة بالمؤسسة في جميع الأوقات كافياً لتلبية احتياجات الاستمرار في تطبيق استراتيجيتنا.

حدود فجوات مخاطر أسعار الفائدة

تدير مؤسسة الخليج للاستثمار انكشافها على مخاطر أسعار الفائدة بتعزيز الدخل الصافي من الفائدة والحد من الخسائر المحتملة نتيجة للفجوات بين الودائع والاستثمارات والاقتراضات. وهذه إحدى أهم مسؤوليات مجموعة إدارة الخزينة.

تقاس فجوة أسعار الفائدة بمعادلات عقود الآجل باليورو والدولار. ومن المقبول على نطاق واسع أن النسبة المحتسبة من عقود الآجل باليورو والدولار للفترة القصيرة (لمدة تصل إلى سنتين) وهي في الواقع سعر الفائدة الآجل على العقد الأساسي. أما عمليات التمويل أو الإيداع أو الاقتراض التي تزيد فترتها عن سنتين أو ينبغي إعادة تسعيرها بعد سنتين، فيتم إبرام عقود مقابلة لها أو عقود تحوط بشأنها.

وبما أن مؤسسة الخليج للاستثمار تملك أيضاً مراكز فجوات أسعار فائدة بعملة رئيسية أخرى غير الدولار، فإن الفجوات المتعلقة بمراكز تلك العملات تترجم إلى ما يعادلها بالدولار الأمريكي بهدف تقدير عدد عقود الآجل المقابلة لها باليورو والدولار.

بالنظر إلى سيولة عقد الآجل، فإنه يعتبر وثيقة مقبولة لقياس مخاطر أسعار الفائدة على فجوة التمويل قصير الأجل. وتتمثل مبررات هذا النوع من القياس في حالة الضرورة في كون الفجوات الإيجابية (أو السلبية) في نطاق فترة زمنية محددة يمكن تغطيتها من خلال بيع (أو شراء) عقود الآجل باليورو والدولار المعادلة للمبلغ النظري لتلك الفجوات. وتستحق العقود المرتقبة من الفترة الزمنية كل على حدة بصورة تراكمية لكل عملة، ثم يتم جمعها لكافة العملات. في الوقت الحالي حدد الحد الأقصى لعدد العقود النظرية بـ ٢٥٠٠ عقد.

الخزينة هي المسؤولة عن المتابعة والتأكد من بقاء الانكشاف على مخاطر أسعار الفائدة على المدى القصير ضمن الحدود المصرح بها، إلا أن هناك إجراءات للإحالة إلى المستويات الإدارية الأعلى لمعالجة حالات الزيادة، سواء المؤقتة أو الدائمة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت قيمة عقود الآجل باليورو والدولار ١,٦٠٩ مليون عقد وبقيمة تقديرية معرضة للمخاطر تبلغ ٠,٩٦ مليون دولار.

وضع الاستحقاق للموجودات والالتزامات المالية

يتضمن الإيضاح رقم ٢٣ في البيانات المالية تفصيلاً لوضع الاستحقاقات حسب فئة الموجودات أو الالتزامات المالية. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، كان حوالي ٥٨٪ من مجموع الموجودات واجب الاستحقاق خلال ٣ أشهر، وذلك بناء على التقييم الداخلي لحقوق المؤسسة والقدرة على تسهيل تلك الأدوات. وفي مقابل ذلك، وتطبيقاً للمبدأ ذاته، كان نحو ٤١٪ من مجموع الالتزامات المالية في نطاق الفترة الزمنية ذاتها. وقد ساهمت المحفظة الكبيرة من الأوراق المالية القابلة للتداول وذات النوعية العالية في النسبة المرتفعة نسبياً للموجودات السائلة. ويوضح أداء المؤسسة في المحافظة على الموجودات الخليجية أن الودائع ذات الآجال القصيرة من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المالية الإقليمية تم تجديدها بصورة مستمرة على مدى السنوات الماضية.

التصنيف الائتماني

كما في نهاية سنة ٢٠٠٩، تتمتع مؤسسة الخليج للاستثمار بتصنيف ائتماني بالنسبة للودائع بدرجة BBB- من قبل ستاندرد أند بورز وبدرجة Baa2 من قبل وكالة موديز و A من قبل فيتش. ولا تزال المؤسسة تتمتع بتصنيف بدرجة AAA من قبل وكالة التصنيف الماليزية Rating Agency Malaysia كما يلي في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

وكالة التصنيف الماليزية	فيتش	ستاندرد أند بورز	موديز	
AAA	BBB	BBB-	Baa2	ودائع طويلة الأجل
P1	F3	A3	P2	ودائع قصيرة الأجل
		-	D-	قوة البنك المالية

قوة رأس المال

يمثل رأس المال الاستثمار من قبل المساهمين، ويعكس مصدراً استراتيجياً لتعزيز أنشطة المؤسسة المتلقية للمخاطر. وتماشياً مع الأهداف المالية للمؤسسة، تسعى الإدارة إلى استخدام هذا المصدر بطريقة فعالة ومنظمة تحقيقاً للعوائد التنافسية. ويعكس رأس المال أيضاً القوة المالية والضمان لدائتي المؤسسة ومودعها. تعتبر إدارة رأس المال ضرورية لفلسفة إدارة المخاطر لدى مؤسسة الخليج للاستثمار وتراعي المتطلبات الاقتصادية والرقابية.

تم تعزيز القاعدة الرأسمالية للمؤسسة عن طريق ضخ ١,١ مليار دولار إضافية من قبل المساهمين، الأمر الذي يعكس التزامهم ودعمهم لمؤسسة الخليج للاستثمار.

رأس المال التنظيمي

طرحت لجنة بازل للرقابة المصرفية إطاراً معدلاً لمعدل كفاية رأس المال يعزز تبني ممارسات أقوى لإدارة المخاطر ومتطلبات رأسمالية أكثر حساسية للمخاطر، والتي تعتبر سليمة من الناحية الفكرية وتراعي في الوقت ذاته المزايا المحددة لتنظيم الرقابية والمحاسبية الرهنة في الدول الأعضاء. وكان بنك الكويت المركزي قد أصدر توجيهات للبنوك في الكويت لتطبيق الاتفاقية المعدلة اعتباراً من ديسمبر ٢٠٠٥. ورغم أن مؤسسة الخليج للاستثمار لا تعمل تحت إشراف بنك الكويت المركزي إلا أنها تجد أن من الحكمة تطبيق التوصيات المحددة بمقتضى الاتفاقية المعدلة وذلك تحقيقاً للأهداف الأساسية التالية:

- دأبت المؤسسة على اتباع معايير بازل ١ (١٩٨٨) والتعديلات المطروحة في عام ١٩٩٨ (مخاطر السوق). وكتطور طبيعي لمسارات العمل، فإن تبني المعايير المعدلة الواردة في اتفاقية رأس المال المعدلة يعزز التزام المؤسسة بالتوافق مع المعايير الدولية.
- تدرك مؤسسة الخليج للاستثمار أهمية الأساليب الكمية والنوعية المحددة في اتفاقية بازل ٢ والتي تفرض الاجتهاد والانضباط فيما يتعلق بتقييم كفاية رأس المال.
- ينظر إلى تبني اتفاقية بازل ٢ بشأن رأس المال على أنها تعزز ثقافة المخاطر داخل المؤسسة كما تعزز صورة وسمعة مؤسسة الخليج للاستثمار في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين التصنيفات الائتمانية الخارجية الممنوحة من قبل وكالات التصنيف الدولية، وبالتالي إلى ضمان الوصول المستمر إلى أسواق رأس المال.

بناء على أحكام الاتفاقية الجديدة، بلغت نسبة مجموع رأس مال مؤسسة الخليج للاستثمار ٧, ٢٧٪ في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٩. وبقيت نسبة الشريحة الأولى كما هي، حيث تم خفض الحجم الصغير القائم من الشريحة الثانية من رأس المال إلى الصفر بعد الاستقطاعات. بالمقابل، بلغت نسبتا مجموع رأس المال والشريحة الأولى ٦٥, ٨٪ في العام السابق. ونتجت الزيادة الكبيرة في معدلات كفاية رأس المال عن أموال المساهمين الإضافية والتقييمات المحسنة للموجودات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحد من الانكشاف على المخاطر كان له هو الآخر أثر إيجابي على معدلات رأس المال. وتم استخدام الأسلوب القياسي الخاص لاحتساب رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر الائتمانية والتشغيلية.

من جهة أخرى، ولاحتساب التغطية الرأسمالية لمخاطر السوق، تم استخدام الأسلوب الذي يركز على القيمة المعرضة للمخاطر. واستكمالا لسيرتها، تسعى المؤسسة إلى تحقيق التقارب بين رأس المال الرقابي ورأس المال الاقتصادي من خلال تبنيها لأدوات قياس أكثر تطورا لكفاية رأس المال. وقد ورد في القسم المتعلق بالإفصاح في اتفاقية بازل ٢ من هذا التقرير السنوي تفاصيل احتساب نسبة رأس المال الرقابي.

رأس المال الاقتصادي

بالإضافة إلى الاحتفاظ بالاحتياطيات الرأسمالية على المتطلبات الرقابية، يتم أيضا تحديد مدى كفاية رأس المال الاقتصادي بناء على النماذج الداخلية. إن لعمليّة احتساب رأس المال الاقتصادي ثلاثة أهداف أساسية وهي: تحديد مدى كفاية رأس المال الاقتصادي بالإضافة إلى كفاية رأس المال الرقابي والمساعدة في قياس الأداء النسبي والقياسي للنشاط على أساس "حقيقي" (معدل حسب المخاطر) والمساعدة في الوصول إلى الحد الأمثل من تخصيص الموارد تحقيقا لمعدل العائد على حقوق الملكية المستهدف للمؤسسة، والمعدل حسب المخاطر.

يمثل رأس المال الاقتصادي مقياسا للمخاطر، ويمكن تعريفه بأنه مقدار رأس المال المطلوب لتغطية الخسائر غير المتوقعة والناجمة عن ممارسة النشاط، وهو مقدار رأس المال المطلوب لتحقيق التوازن بين العائد المتوقع ومخاطر الإفلاس. وتنشأ الحاجة إلى رأس المال الاقتصادي من جراء عدم وضوح العوائد الإيجابية و/أو التدفقات النقدية في المستقبل، وذلك من الموجودات والانكشافات والمحافظ و وحدات العمل والمجموعات والكيانات. يعكس رأس المال الاقتصادي عملية التحديد الكمي لمبالغ الخسائر غير المتوقعة والناجمة عن الأشكال الأربعة الأساسية للمخاطر، وهي: المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر خسارة الأرباح أو رأس المال الناجمة عن عدم كفاية أو عجز العمليات الداخلية أو الأفراد أو النظم أو الناجمة عن الأحداث الخارجية والأحداث غير المتوقعة وغير العادية وغير المتكررة.

يشمل هذا التعريف بوضوح عملية التخطيط للتعايف من الأزمات كعنصر آخر من عناصر إدارة المخاطر التشغيلية. ولهذا السبب ترى المؤسسة أنه من الحكمة تضمين إطارها المتعلق بإدارة المخاطر نفس الاعتبار - أي الأحداث الهامة غير المتوقعة وغير المعتادة التي تقع مرة واحدة مثل الأحداث المرتبطة بالأزمات.

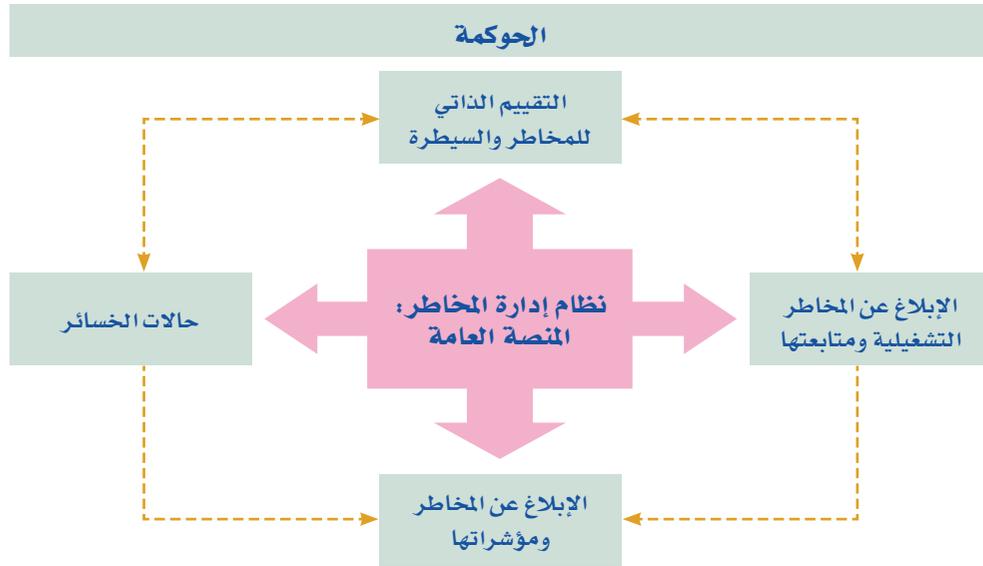
تتمتع مؤسسة الخليج للاستثمار أصلا بثقافة فعالة للرقابة الداخلية ونظام جيد للمعلومات يساعدها في سرعة تحديد ومعالجة المخاطر التشغيلية الرئيسية. وهناك سياسات وإجراءات على أرض الواقع لمعالجة مسائل المخاطر التشغيلية المتعلقة بالإجراءات وضوابط النظم.

تتضمن الضوابط المذكورة ما يلي:

- (أ) الفصل السليم للواجبات من خلال تبني مفهوم "الفاحص - المنفذ" في إجراءات التشغيل.
- (ب) عمليات المطابقة الموضوعية لتحديد البنود غير العادية.
- (ج) تطبيق ضوابط أمن النظم.
- (د) العناية الواجبة الدورية للتدقيق الداخلي للتحقق من تطبيق سياسات وإجراءات التشغيل بفاعلية.
- (هـ) استمرار سريان مفعول الغطاء التأميني المناسب لتقليل الخسائر التشغيلية.
- (و) صياغة خطة شاملة للتعايف من الأزمات وخطط لاستمرارية العمل.
- (ز) وجود إطار سليم للإبلاغ عن المخاطر التشغيلية.

ولتلبية المتطلبات والممارسات الفضلى الخاصة ببازل ٢ - أسلوب القياس المتقدم - يتكون برنامج المخاطر التشغيلية الخاصة بالمؤسسة من أربعة عناصر لكل من مجالات عمل المؤسسة:

- (١) إطار التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة.
- (٢) إطار حالات الخسارة.
- (٣) إطار خطط الإجراءات التصحيحية.
- (٤) إطار تقارير المخاطر التشغيلية.



إن من شأن المعلومات المجمعة من هذه البنود والمرتبطة ببعضها البعض عن طريق التصنيف التسلسلي الهرمي تسهيل إدارة عملية اتخاذ القرار على المستوى التنفيذي ومستوى الأعمال. ومن خلال توفير أساس لفهم المؤسسة للمخاطر التشغيلية، يدعم إطار العمل هذا ثقافة يدرك العاملون في ظلها المخاطر الكامنة في العمليات اليومية، الأمر الذي يشجعهم على العمل بنشاط نحو التعرف على المشكلات القائمة والمحتملة.

رصد وقياس المخاطر - إطار التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها

تشكل إجراءات التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها إطاراً متسقاً لوصف مجالات أنشطة المؤسسة وعملياتها والمخاطر وأدوات السيطرة ومراقبة واختبار أدوات السيطرة تلك وتقييمها، والإبلاغ عن نتائج عمليات المراقبة والتقييم. فهذه عملية يتم بشفاافية من خلالها تقييم المخاطر وتحليل مصادر قوة أو ضعف أدوات السيطرة والتحكم المعتمدة لإدارة المخاطر.

ونخضع ما نرصده من حالات انكشاف على مخاطر عالية لإجراءات علاجية وللمراقبة واختبار أدوات التحكم والسيطرة. ويشمل ذلك حالات الانكشاف التي يتم رصدها من خلال برنامجنا المتكامل للتقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها ومراقبتها، أو التدقيقات الداخلية، أو عمليات مراجعة مدى الالتزام بالمعايير المعتمدة، أو عمليات مراجعة مدى قابلية نشاط المؤسسة للاستمرار، أو الإبلاغ عن وجود مخاطر تشغيلية.

مراقبة المخاطر والسيطرة عليها - إطار حالات الخسارة

يتم إدراج حالات الخسارة التشغيلية في قاعدة بيانات مركزية. ويجري تجميع المعلومات الشاملة عن هذه الحالات والتي تشمل معلومات تتعلق بالكمية والحدوث وتاريخ الاكتشاف ومجال النشاط والمنتج أو السلعة المعنية إلى جانب تحليل مفصل للأسباب الأساسية.

ومن منطلق تعدينا بتعريفنا الواسع للمخاطرة التشغيلية، فقد بدأنا خلال عام ٢٠٠٩ بتضمين أنشطتنا التجميعية والتحليلية بيانات عن الأحداث ذات التأثير غير النقدي وتلك المتعلقة بخسائر.

ويعتمد القياس الملائم للمخاطرة التشغيلية وما يقترن بها من رأسمال تنظيمي واقتصادي على بيانات دقيقة وموقنة عن حالات الخسارة.

مراقبة المخاطر والسيطرة عليها - إطار خطط العمل التصحيحية

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالإشراف على وتوجيه البرامج المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للمؤسسة. وتعتبر اللجنة أداة إدارة أساسية في التعرف على المسائل المحددة في أعمالنا وتوثيقها وحلها ولكي تثبت للتدقيق (الداخلي والخارجي) أن إدارة المؤسسة على علم بتلك المسائل وتعمل جدياً على متابعة حلها في الوقت المناسب. وسوف يتم إبقاء اللجنة على علم بالمسائل الهامة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية التي تم التعرف عليها من قبل وحدات الأعمال أو من قبل وحدة التقيد أو إدارة المخاطر أو جهات التنظيم الخارجي أو مدققي الحسابات والسماح بالمتابعة الحثيثة، وتكون بذلك هيئة مركزية معنية بجميع الأمور التي يتوجب رصدها وقيدها.

إطار الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية

يتم الإبلاغ لضمان تصنيف جميع أنواع المخاطر والحالات التشغيلية والإبلاغ عنها بشكل مستمر وفقاً للتصنيفات المعتمدة من قبل بازل ٢، وسوف يساعد ذلك في تحقيق ما يلي:

- إرساء لغة مشتركة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية في جميع أقسام وإدارات المؤسسة.
- تحسين أداء قناة الاتصال الخاصة بالمؤسسة والمتعلقة ببيئة إدارة المخاطر فيها.
- تسهيل التعرف على العلاقة التي تربط بين الأحداث المتشابهة وتحديد الأسباب (وليس الأعراض) الخاصة بالمخاطر داخل الإدارات وما بين جميع أقسام المؤسسة وإداراتها.
- ربط مختلف مكونات حالات المخاطر التشغيلية وتسهيل التقيد بالمتطلبات التنظيمية والإشرافية.



مبادئ بازل ٢:

تحقيق الانسجام والتناغم بين إدارة المخاطر المصرفية و رأس المال المطلوب

مع تطور اتفاقية بازل ٢، تقترب لجنة بازل من تحقيق هدفها المتمثل في التناغم بين المخاطر المصرفية وإدارتها ورأس المال المطلوب. ويتمثل الهدف الأساسي للاتفاقية الجديدة في تحسين السلامة والكفاءة في النظام المالي من خلال زيادة التركيز على الضوابط الداخلية في البنك وعمليات ونماذج إدارة المخاطر، وعملية المراجعة الرقابية ونظام السوق.

تشجع اتفاقية بازل ٢ إدخال تحسينات مستمرة على عمليات تقييم المخاطر وتقليلها. وهكذا، وبمرور الوقت، تتيح الاتفاقية للبنوك فرصة الحصول على ميزة تنافسية من خلال تخصيص رأس المال للأنشطة المنتجة لنسبة عوائد إلى مخاطر مرتفعة. وتتمثل واحدة من أهم المزايا التي يمكن الحصول عليها من خلال الالتزام بالاتفاقية الجديدة في تحقيق فهم أفضل للمكاسب مقابل المخاطر لرأس المال ودعم أعمال أو منتجات محددة.



بنية اتفاقية بازل ٢ - المبادئ الثلاثة

مع صدور اتفاقية بازل ٢، تخلت لجنة بازل عن طريقها القياسية في احتساب الحد الأدنى لرأس المال الرقابي المطلوب وطرح مفهومين يتكون من ثلاثة مبادئ أساسية تهدف إلى تحقيق الانسجام بين المتطلبات الرقابية والمبادئ الاقتصادية لإدارة المخاطر. وفي الوقت ذاته ومن خلال إدراج إدارة المخاطر التشغيلية على جدول أعمال كل بنك فإن اتفاقية بازل ٢ تركز على التركيز بشكل جديد على إدارته والممارسات السليمة والشاملة لحوكمة الشركات.

تعريف المبادئ الثلاثة الأساسية

المبدأ الأول - الحد الأدنى لرأس المال المطلوب

يضع المبدأ الأول الحد الأدنى لرأس المال الرقابي المطلوب، أي مقدار رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به مقابل المخاطر. ويشكل الإطار الجديد مجموعة متواصلة من الأساليب والمنهجيات الأساسية إلى المتقدمة لقياس كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية وهو يوفر هيكلًا مرنا تقوم بموجبه البنوك وفقا للمراجعة الرقابية بتبني أساليب مناسبة تماما لمستوى تعقدها ووضعها من حيث المخاطر، كما يعتمد الإطار على ترسيخ حوافز لقياس المخاطر بشكل أقوى وأكثر دقة.

المبدأ الثاني - المراجعة الإشرافية

يحدد المبدأ الثاني عملية المراجعة الإشرافية لإطار إدارة المخاطر لدى البنك وكفاية رأس ماله في نهاية المطاف ويحدد المسؤوليات الإشرافية المحددة لمجلس الإدارة والإدارة العليا مما يعزز مبادئ الضوابط الداخلية وممارسات حوكمة الشركات، وعليه يتولى المشرفون الماليون المسؤولية عن تقييم مدى صحة قيام البنوك بتقييم احتياجاتها من الملاءة الرأسمالية بالنسبة للمخاطر، التي تتعرض لها على أن تتم ممارسة عملية التدخل حيثما استدعى الأمر.

المبدأ الثالث - نظام السوق

يهدف هذا المبدأ إلى تعزيز نظام السوق من خلال قيام البنوك بعملية الإفصاح على نحو معزز وهو يحدد متطلبات وتوصيات الإفصاح في عدة مجالات بما فيها طريقة احتساب البنك لمعدل كفاية رأس المال لديه وطرق تقييم المخاطر. وتتلخص النتائج المنشودة في تعزيز الشفافية والمقارنة بالبنوك الأخرى.

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ ("المؤسسة") - إفصاح السوق

تدرج الأقسام التالية تفاصيل الإفصاح لدى مؤسسة الخليج للاستثمار وهي معدة وفقا لمتطلبات الاتفاقية الجديدة كما وردت في نسخة يونيو ٢٠٠٦ - الإطار المعدل للتوافق الدولي لقياس رأس المال ومعياري رأس المال. وبالتوافق مع سياساتها المتحفظة، تبنت المؤسسة المتطلبات الرأسمالية المتزايدة لمخاطر السوق. والمقترحة من قبل لجنة بازل والتي من المقرر تنفيذها في سنة ٢٠١٠.

١. هيكل رأس المال

مؤسسة الخليج للاستثمار شركة استثمارية تأسست في دولة الكويت بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٨٣ كشركة خليجية مساهمة، وهي مملوكة لحكومات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وهي مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وليس للشركة أي شركات تابعة أو استثمارات كبيرة في مؤسسات مصرفية أو تأمينية أو في السندات أو في كيانات مالية أخرى.

يبين الجدول رقم ١ مصادر رأس المال الرقابي للمؤسسة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. ويبقى تعريف رأس المال الرقابي الوارد في الاتفاقيتين كما هو دون تغيير، إلا أن اتفاقية بازل ٢ تسمح بتحقيق المخصص العام (رغم خضوعه للحد الأقصى البالغ ١,٢٥٪ من متوسط الموجودات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية) كجزء من الشريحة رقم ٢ من رأس المال في حين أن الجزء الخاص بالاستثمارات الرئيسية في الكيانات المالية والتجارية والتي تتجاوز حداً معيناً والانكشاف على التوريق والتي تقع ضمن نطاق درجة مخاطر كبيرة يتم استقطاعها بنسبة ٥٠٪ من الشريحة رقم ١ و ٥٠٪ من الشريحة رقم ٢ من رأس المال على التوالي. وبالنسبة لسنة ٢٠٠٩ اقتصر الاستقطاع بالنسبة للشريحة رقم ٢ من رأس المال على مبلغ الشريحة ٢ من رأس المال، مع استقطاع أعلى نسبياً بالنسبة للشريحة ١. وبلغ مجموع رأس المال الرقابي المؤهل ٦,٦٨٢,٦ مليون دولار أميركي في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٤,٦٢٢ مليون دولار في ديسمبر ٢٠٠٨. وجاءت زيادة رأس المال نتيجة لعاملين رئيسيين هما، أولاً: مكاسب كبيرة في التقييم، وثانياً: ضخ مبالغ رأسمالية من قبل المساهمين كإجراء تحفظي، وقد تم خصم الاحتياطي بالقيمة العادلة والذي كان سلبياً للسنة موضوع التقرير وذلك من رأس المال المؤهل. وقد تبنت المؤسسة سياسة محافظة لمعالجة احتياطي القيمة الصافية هذا، بحيث أنه إذا كان هذا الاحتياطي سلبياً يتم خصم المبلغ الكامل من رأس المال المؤهل، وإذا كان إيجابياً، يدخل فقط ٤٥٪ من احتياطي القيمة العادلة ضمن رأس المال المؤهل.

الجدول رقم ١: رأس المال الرقابي المؤهل

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	بملايين الدولارات الأميركية
١,٥٥٠,٠	٢,١٠٠,٠	رأس المال المدفوع
٤٥٤,٠	٤٧٥,٠	الاحتياطيات المعلنة
(٧٥٦,٨)	(٦٨٦,٠)	الأرباح المحتفظ بها
٣٧,٠	٤٠,٦	ناقصا الشهرة
٣,٢	٢٥,٦	ناقصا الاستقطاعات
٥٨٤,٦	١٣٩,٠	ناقصا: التعديلات بشأن احتياطي القيمة العادلة السلبية
٦٢٢,٤	١,٦٨٣,٦	الإجمالي للشريحة الأولى لرأس المال
-	-	احتياطي القيمة العادلة
٣,٤	٢,٦	المخصص العام
٣,٤	٢,٦	ناقصا: الاستقطاعات
-	-	الإجمالي للشريحة الثانية لرأس المال
٦٢٢,٤	١,٦٨٣,٦	إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل

٢. إدارة معدل كفاية رأس المال

تطوي المبادئ الإرشادية للمؤسسة فيما يتعلق بإدارة معدل كفاية رأس المال لديها على الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من شأنها تعزيز النمو الحالي والمستقبلي في الأنشطة وتهدف في الوقت ذاته إلى الحفاظ على نسب رأسمالية مرضية وتصنيفات ائتمانية مرتفعة.

تبدأ عملية تقييم رأس المال المطلوب لدى مؤسسة الخليج للاستثمار بوضع خطة العمل السنوية من خلال وحدات العمل المختلفة ثم يتم تجميعها في خطة الميزانية التقديرية السنوية للمؤسسة. وتتضمن خطة الميزانية التقديرية السنوية النمو الكلي التقديري في الموجودات وأثر ذلك على رأس المال والربحية المستهدفة للسنة المالية التالية. وباستخدام التقديرات المالية المستمدة من خطة الميزانية التقديرية، يتم تخصيص رأس المال من خلال مختلف وحدات العمل بطريقة تحافظ على توافق التوزيعات الرأسمالية وكذلك العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر المطابق لها ويتم مراجعة هذه التوزيعات بصورة مستمرة خلال السنة التقديرية حتى يتسنى توزيع رأس المال على النحو الأمثل لتحقيق العوائد المستهدفة. ورغم أن المؤسسة تدرك فوائد ارتفاع القيمة للعائد على حقوق الملكية إلا أنها تؤمن أيضا بميزة وفائدة الحفاظ على وضع رأسمالي قوي. وعلى ذلك فإن مؤسسة الخليج للاستثمار تحتفظ بحكمة بالتوازن بين المكونات الأساسية لرأس مالها. وتهدف السياسة الداخلية الحالية إلى الحفاظ على حد أدنى تبلغ نسبته ١٦٪ من إجمالي معدل كفاية رأس المال.

من جهة أخرى، فإن سداد توزيعات الأرباح السنوية يتم تحديده بحكمة واقتراحه من قبل مجلس الإدارة سعيا للوفاء بتوقعات المساهمين مع التأكد من الاحتفاظ بقدر كاف من رأس المال لدعم النمو العضوي.

وأخيرا، تستهدف مؤسسة الخليج للاستثمار تصنيفا ائتمانيا بمرتبة A أو أعلى، مما يسمح بسهولة الحصول على رأس المال من السوق بسعر تنافسي إذا ما احتاجت لتمويل إضافي. إن مؤسسة الخليج للاستثمار إحدى المؤسسات المالية القليلة في المنطقة التي تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية من قبل وكالات التصنيف الدولية الثلاث. وقد أدرجت تفاصيل هذه التصنيفات في الصفحة ٣٦ من هذا التقرير السنوي.

الجدول ٢: معدلات كفاية رأس المال

بملايين الدولارات الأميركية	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	متطلبات رأس المال
مخاطر الائتمان	٣,٩٠٣,٧	٣١٢,٢
مخاطر السوق	١,٧٢١,٩	١٣٧,٨
مخاطر التشغيل	٤٤٣,٨	٣٥,٥
الإجمالي	٦,٠٦٩,٤	٤٨٥,٦
معدلات كفاية رأس المال		
مجموع نسبة كفاية رأس المال	٢٧,٧٪	
نسبة الكفاءة للشريحة الأولى من رأس المال	٢٧,٧٪	

يبين الجدولان ٢ و ٣ تفاصيل الموجودات الموزونة بالمخاطر مع المتطلبات الرأسمالية المقابلة لها كما هي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. ويتم احتساب إجمالي نسبة كفاءة رأس المال ونسبة الشريحة ١ من رأس المال على نحو مماثل. وقد نتجت الأرقام عن تطبيق الأسلوب القياسي للمخاطر الائتمانية والتشغيلية بينما تم استخدام أسلوب النموذج الداخلي للتوصل إلى مركز مخاطر السوق. أما إجمالي الانكشافات الموزونة بالمخاطر البالغة ٦,٠٦٩,٤ مليون دولار أميركي كما هي في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩، فتتطلب رأس مال رقابي يبلغ ٤٨٥,٦ مليون دولار أميركي للوفاء بالحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال البالغ ٨٪ وفقا لاتفاقية بازل ٢. وإذا ما تم رفع هذا الحد الأدنى لرأس المال المعرض للمخاطر إلى ١٦٪، وهو الهدف الداخلي المستهدف من قبل المؤسسة، فإن رأس المال الرقابي المطلوب يرتفع إلى ٩٧١,١ مليون دولار، علما بأن رأس المال الرقابي المؤهل المعلن والبالغ ٦,٨٣,٦ مليون دولار لا يزال يوفر حماية كافية لدعم مشاريع توسيع الأعمال.

الجدول رق ٢: تحليل مخاطر الانكشاف

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	بملايين الدولارات الأميركية
	مخاطر الائتمان (الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)
٣,٠	الالتزامات المالية على الدول
١٢٢,٣	الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام
٤٥٩,٦	الالتزامات المالية على البنوك
٩٩٦,٦	الالتزامات المالية على الشركات
٣٥٨,٥	التوريق وأدوات الاستثمار المركبة
٢٦٩,٥	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٤٧٩,٦	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
٦٤,٨	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة
١٤٩,٨	موجودات أخرى
٣,٩٠٣,٧	الإجمالي
	مخاطر السوق (القيمة المعرضة للمخاطر)
٩,٠	مركز مخاطر أسعار الفائدة
٢,٩	مركز مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية
٢٢,٣	مركز مخاطر الملكية
١٠٢,٤	إجمالي القيمة المعرض للمخاطر ٣ ×
٣٥,٢	مركز مخاطر محدد
١٣٧,٨	إجمالي متطلبات رأس المال
١,٧٢١,٩	إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر (متطلبات رأس المال × ١٢,٥)
٣٥,٥	مخاطر التشغيل (الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)
٤٤٣,٨	المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل
	إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (المحمل على رأس المال × ١٢,٥)

٣. هيكل إدارة المخاطر

حتى يتسنى التعامل مع بيئة العمل المعقدة والتي تشهد تغيرات مستمرة، تقوم المؤسسة بتهيئة عملية مرنة وفعالة لإدارة المخاطر. وتدرك الإدارة أنه لا يتوجب بالضرورة إزالة جميع المخاطر إلا أنه يجب تحديدها وقياسها على نحو منظم لكي تدار بشكل سليم. ولهذا الغرض قامت المؤسسة باستحداث هيكل فعال لإدارة المخاطر جعل بالإمكان تحقيق التوازن السليم بين المخاطر والمردود، وذلك من خلال تعظيم الأرباح إلى الحد الأمثل والتأكد من حماية مؤسسة الخليج للاستثمار من الانكشافات غير المعززة التي يكون من شأنها تهديد مسيرة المؤسسة.

وتشكل عملية إدارة المخاطر في المؤسسة جزءاً لا يتجزأ من ثقافتها وتتجسد في ممارسات المؤسسة وممارسات جميع الأفراد المسؤولين عن عملية إدارة المخاطر.

تضم لجنة إدارة المخاطر أعضاء في مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتمثل أهدافها الرئيسية وأهداف قسم إدارة المخاطر، في ما يلي:

- أ) الاستعداد للمخاطرة: مراجعة البيانات المقترحة بشأن الاستعداد للمخاطرة ورفع توصية بها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- ب) حدود المخاطر وهيكل الصلاحيات: مراجعة اعتماد الحدود المقترحة للمخاطر فيما يتعلق بالاستعداد للمخاطرة والتحكم بمخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل.
- ج) السياسات والإجراءات: مراجعة واقتراح السياسات والإجراءات الخاصة باكتشاف وقياس ومتابعة ورقابة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل بشأن الاستعداد للمخاطرة ورفع توصية بها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- د) المتابعة: مراجعة وضع المخاطرة الخاص بالمؤسسة والمخاطر المادية المرتبطة بالأعمال والعمليات والمخاطر الناشئة والتوجهات والتقييد بحدود المخاطر والسياسات والإجراءات المعتمدة لضمان التقيد العام بالإجراءات المحددة بشأن الاستعداد للمخاطرة.
- هـ) الإبلاغ: تقوم لجنة إدارة المخاطر بإبلاغ مجلس الإدارة بأي أمور مادية تعرض عليها من قبل قسم إدارة المخاطر.

يساهم كل من لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة والإدارة العليا ومسؤولي المخاطر ومدراء الإدارات في الإدارة الفعالة للمخاطر عبر المؤسسة. وتقوم لجنة إدارة المخاطر بتحديد توقعاتها، ومن خلال إدارتها الإشرافية تحدد مدى الإنجاز الذي تحققه. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إدارة المخاطر حيث يضع الملامح وغيرها من المكونات لإدارة المخاطر عبر المؤسسة.

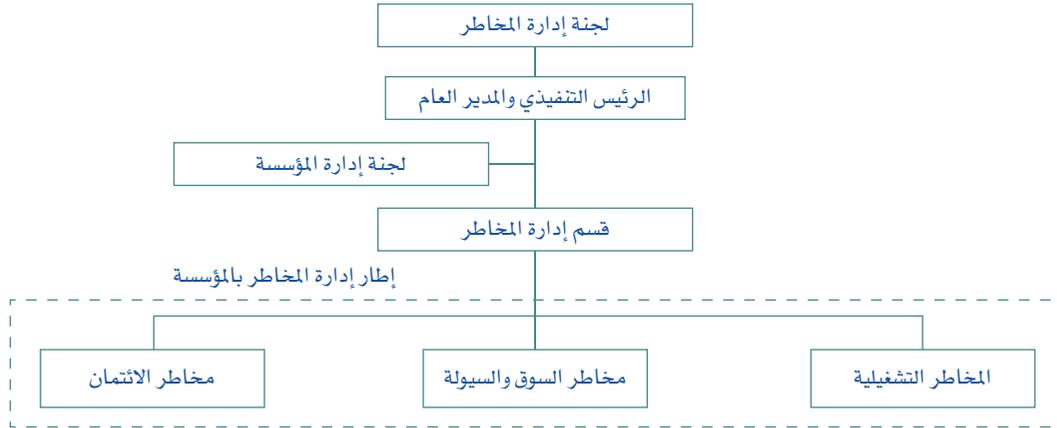
يتولى مسؤولو المخاطر المسؤولية عن مراقبة مدى التقدم ومساعدة مدراء الإدارات في الإبلاغ عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمخاطر، ويتحمل مديرو الإدارات المسؤولية المباشرة عن كافة مخاطر العمل التي تنشأ في مجالات عمل كل منهم. وتساهم العلاقة الفعالة بين هذه الأطراف بشكل كبير في تحسين الممارسات الشاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة حيث أن ذلك يؤدي إلى تحديد المخاطر وتسهيل استجابة المؤسسة بالشكل المناسب.

ولهيكل قسم إدارة المخاطر هوية مميزة. ويتمتع هذا القسم بالاستقلالية عن وحدات العمل. ويعمل هذا القسم على التأكد من بقاء الانكشافات للمخاطر في نطاق المستويات المقبولة بالنسبة إلى راس المال المؤسسة ومركزها المالي. ويتبع هذا القسم مباشرة الرئيس التنفيذي والمدير العام، ويعمل فيه متخصصون في المخاطر من كافة المجالات للتعامل مع انكشاف النشاط للمخاطر المحددة في المؤسسة، وتتوزع مسؤولياته الأساسية على النحو التالي:

- أ) تقييم وتحليل أوضاع المخاطر عبر المؤسسة من خلال وضع أساليب لمراقبة المخاطر.
- ب) وضع وتطوير المعايير لتعيين حدود المخاطر في المؤسسة فيما يتعلق بالمخاطر المختلفة.
- ج) وضع وتحديد الأدوات اللازمة لقياس الأنواع المختلفة للمخاطر في المؤسسة.
- د) التوصية بالاستراتيجيات والإجراءات المناسبة لتقليل المخاطر والتأكد من سلامة هيكل الموجودات المعرضة للمخاطر في المؤسسة.

فيما يلي الهيكل التنظيمي الموجز لإدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار:

البيان ١: هيكل إدارة المخاطر بالمؤسسة



تتولى لجان الإدارة التالية المسؤولية والصلاحيات على الأنشطة اليومية لإدارة المخاطر في المؤسسة وتمارس تلك الصلاحيات ضمن حدود الأهداف والسياسات المعتمدة من قبل اللجنة التنفيذية.

أ) لجنة الإدارة وتغطي بشكل أساسي مسائل الإدارة العامة بما فيها مراجعة الأداء فيما يتعلق بالميزانية التقديرية وتقييم الوضع الراهن مقابل خطة العمل الاستراتيجية.

ب) لجنة الإدارة العامة للاستثمار وترجم توجهات استراتيجية الاستثمار إلى إرشادات لتوزيع الموجودات وتوصي بعروض الاستثمار وتراجع محافظ الاستثمار كما تعمل اللجنة كلجنة لإدارة موجودات وخصوم المؤسسة.

ج) لجنة الاستثمار الخاص وتقوم بتقييم عروض الاستثمار وتوزيع الموجودات والتأكد من الالتزام بمعايير الاستثمار وكذلك إجراءات الاستثمار في كل مرحلة من مراحل عملية الاستثمار.

د) لجنة الإدارة العامة لإدارة المنتجات وتحدد فرص تطوير المنتجات وتوصي بعمليات طرح المنتجات وتتابع أداءها ويتم من خلال هذه اللجنة حل المسائل المتعلقة بأداء وتشغيل المنتجات.

هـ) لجنة توجيه النظم وتوفر ملتقى لمناقشة الوظائف والمهام. وبالمثل تقوم اللجنة بمراجعة بنية تقنية المعلومات وشروطها لاستيفاء متطلبات العمل الحالية والمستقبلية.

و) لجنة التدقيق وتقدم التأكيدات حول مدى كفاية الضوابط الداخلية ومدى دقة التقارير وعمليات الإبلاغ.

ز) لجنة الموارد البشرية وتتعامل مع المخاطر وتغطي توزيع المستويات الإدارية للموظفين والتخطيط والإحلال وكذلك مراجعة الأداء وتحديد المنح والحوافز.

ويتضمن القسم الخاص بإدارة المخاطر تفاصيل حول أهداف وسياسات إدارة المخاطر وقياسها والإبلاغ عن المجالات الرئيسية للمخاطر أي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أسعار الفائدة. ويبرز القسم نفسه الأسلوب المتبع من قبل المؤسسة لإدارة تلك المخاطر والحد منها.

٤. الاكتشاف للمخاطر الائتمانية

تتبع المؤسسة كلا من الأسلوبين النوعي والكمي في إدارة المخاطر الائتمانية. وقد ورد هذان الأسلوبان بوضوح في وثيقة السياسة الائتمانية للمؤسسة والتي تهدف إلى تعزيز البنية القوية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن إجراءات وعمليات الائتمان. وتحدد السياسة مجالات ونطاق الأنشطة الاستثمارية التي تتولاها المؤسسة ولا ينطوي هدفها الأساسي على مجرد تجنب الخسائر بل يتجاوز ذلك إلى التأكد من تحقيق النتائج المالية المستهدفة وبدرجة عالية من الثقة. وترتكز إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة على العلاقة المرنة والتفاعلية بين المراحل الثلاث للائتمان وهي إستراتيجية وخطط المحافظ، وتكون وإنشاء الاستثمار والاحتفاظ به، وتقييم الأداء والإبلاغ عنه. وفيما يلي عرض موجز لكل من هذه المراحل.

إستراتيجية وخطط المحافظ

يتم خلال مرحلة التخطيط تحديد النتائج المالية المنشودة بوجه عام وإستراتيجية المحفظة لكل من وحدات العمل والمعايير الائتمانية المطلوبة لتحقيق الأهداف، ويتم وضع استراتيجيات العمل بطريقة تتيح تضمين المخاطر، ومواجهة العوائق المحددة فيما يتعلق برأس المال المعدل وفقاً للعائد على المخاطر. وتحدد إدارة المخاطر أهداف التكوين وتتابع نتائج تلك الاستراتيجيات المتعلقة بالعمل بصورة مستمرة وتسمح للمؤسسة بإدارة التركزات التي يمكن أن تنتج عن الأنشطة التي يبدو أنها غير ذات صلة. وبوجه خاص، تشمل إدارة المحافظ وضع حدود التركيز حسب الأبعاد القياسية بحيث لا تؤدي أية فئة من الموجودات أو أي بعد من أبعاد المخاطر إلى إلحاق الضرر الجسيم بالأداء العام للمؤسسة. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً معينة للمقترضين من الأفراد والمجموعات وللشرائح الجغرافية والقطاعات الاقتصادية. وتراعي هذه الحدود الائتمان الفردي لمختلف الأطراف المقابلة وكذلك المخاطر العامة للمحفظة.

لجان الاستثمار

تقوم لجان الاستثمار باعتماد عروض الاستثمار ومراجعة تركيزات المحافظ فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية وفئات الموجودات. وتتم مراجعة تلك الحدود سنوياً للتأكد من عدم وجود أي تركيزات متجاوزة في أي قطاع أو فئة من فئات الموجودات ومن بقاء الحدود في نطاق الحدود التي تضعها المؤسسة. وفيما يتعلق بحدود الأطراف المقابلة مثل الحدود الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية تتبع عملية الموافقة على حدود الائتمان إجراءات صارمة من حيث مراجعة الائتمان مع تفويض مسؤولي الائتمان الأوائل بالصلاحيات المناسبة. أما بالنسبة لحدود الفجوات للمتاجرة بالعملات الأجنبية وأسعار الفائدة جنباً إلى جنب مع حدود الفرعية (مثل الحدود للنهار ذاته والحدود لليلة واحدة وحدود إيقاف الخسائر، الخ) فتقوم إدارة الخزينة باقتراحها لمراجعتها من قبل إدارة المخاطر ومن ثم الموافقة النهائية عليها من قبل اللجنة التنفيذية. ويقوم قسم إدارة المخاطر بوضع التحديد الكمي لمستوي مخاطر الائتمان التي ترغب المؤسسة بتحملها وذلك بما ينسجم مع الإستراتيجية الكلية للمؤسسة. ويطبق هذا القسم عملية تخصيص رأس المال للمحفظة الواحدة على مستوي الانكشاف الكلي لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها كل وحدة أعمال في المؤسسة. ويتم تقييم الاستخدام الفعلي لرأس المال من قبل وحدة الأعمال مقارنة بالميزانية التقديرية ثم يتم الإبلاغ عن التباينات بالطريقة المناسبة إلى الإدارة العليا.

بدء ومتابعة الاستثمار

تقوم وحدات الأعمال بقبول وتقييم وإدارة الانكشاف لمخاطر الائتمان طبقاً للاستراتيجيات ومعايير المحفظة الموضوعية خلال مرحلة إعداد إستراتيجية وخطة المحفظة، وتباشر الاستثمارات ضمن معايير محددة بوضوح وهيكل منتجات محدد ثم تعتمد بناء على تقييم المخاطر والعائد. وتشتمل العمليات ضمن نشاط متابعة الائتمان على مراجعة وإصدار المستندات ومراجعة وضع الانكشافات، ويتم خلال هذه المرحلة البدء بعمليات الاستثمار وتمهدها للتوزيع على المستثمرين، وتظل وحدات الأعمال في المؤسسة هي الجهة الراعية والمديرة للمخاطر الرئيسية التي تنطوي عليها هذه المقترحات في حين أن فريق إدارة المخاطر يقوم وبصفة مستقلة بمراجعة المقترحات الاستثمارية/المنتجات المقترحة قبل منح الموافقة بما يضمن بقاء المقترحات ضمن مستوى المخاطر منسجمة مع سياسة المؤسسة وذلك قبل صرف الأموال.

تقييم الأداء والتقارير

تسمح مرحلة تقييم الأداء ورفع التقارير حوله لكل من الإدارة العليا ووحدات الأعمال بمراقبة النتائج وتحسين الأداء على أساس مستمر، حيث تتم مراقبة اتجاهات وعمليات المحفظة بما يسمح بإجراء التعديلات المناسبة وفي الوقت الملائم على استراتيجيات العمل ومعايير المحفظة وسياسات الائتمان والممارسات المتعلقة ببدء متابعة الاستثمارات. وهذه المرحلة من عملية الائتمان تعتمد على المعلومات المستمدة من داخل المؤسسة وعلى معايير خارجية للمساعدة في تقييم الأداء. والهدف من تقييم الأداء هو الوصول إلى محفظة متوازنة من الموجودات تكون جيدة التنوع وتحقق العوائد المنسجمة مع الأهداف الموضوعية. ويتم تقييم أداء الائتمان من خلال تحليل ما يلي:

- تركيزات المحفظة حسب المدين والقطاع ودرجة تصنيف المخاطر والاستحقاق وفئات الموجودات وغيرها من الأبعاد.
- العائد المحقق على رأس المال المستخدم.
- القيمة الاقتصادية الإضافية الناشئة عن كل مشروع على حدة.
- الاستثناءات من معايير قبول المخاطر.
- الاستثناءات الأخرى من السياسات المعتمدة.

ومن الخصائص المتأصلة في نشاط المحفظة وجود "مخاطر المحفظة"، وهي مخاطر تنشأ كلما كان هناك ارتباط إيجابي مرتفع بين المحافظ الائتمانية المنفردة. ولعالجة هذه المخاطر بعينها تستخدم المؤسسة نظام مدير الائتمان الذي طورته وترعاه "مجموعة ريسك ماتريكس"، وهذا

النظام عبارة عن برنامج يستند إلى الأسلوب الكمي الذي يتم بموجبه قياس وضبط القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان للمحفظة الإجمالية. ويقوم هذا النموذج باحتساب القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان استناداً إلى التصنيف الائتماني للمقترضين واحتمالات التأخر عن السداد والتأخر عن السداد الناجم عن الخسارة وأسعار السوق الحالية للتسهيلات الائتمانية مع الأخذ في الاعتبار تأثير الارتباط بين مختلف أنواع الائتمان في المحفظة. ويهدف تأسيس لغة مشتركة لفهم مخاطر الائتمان ووضع أبعاد لها تشمل مختلف استثمارات المؤسسة في المشاريع، فإن قسم إدارة المخاطر بصدد تطوير نظام تقييم داخلي لمخاطر الائتمان سيكون من شأنه أن يساعد الإدارة في تحديد مستويات تخصيص رأس المال وغيرها من الخطط الإستراتيجية المطبقة على التصنيف الائتماني للاستثمار. ومن الطبيعي أن هذا النموذج سوف يستخدم أيضاً لوضع المعيار المناسب للعائد المطلوب قياساً بمستوى معين من المخاطر. وإضافة إلى ذلك سيتم لاحقاً استخدام نتائج التقييم كمدخلات قيمة على "نظام مدير الائتمان" السابق ذكره.

مخاطر الائتمان حسب الأسلوب القياسي لبازل

بموجب الأسلوب القياسي لاحتساب مخاطر الائتمان يتم فرز فئات مخاطر الائتمان إلى مخاطر معيارية تخضع لمقياس محدد لاحتساب أوزان المخاطر بالاستناد إلى الخصائص القياسية لطبيعة المقترض وإلى التقييم الخارجي للائتمان من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية حيثما كان ذلك متاحاً. وتستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار درجات التصنيف الائتماني الممنوحة من قبل وكالة موديز ووكالة ستاندرد أند بورز ووكالة فيتش لهذه الأغراض. وعندما يتوفر أكثر من تقييم ائتماني واحد للطرف المقابل في التعامل مع المؤسسة تسترشد المؤسسة بإرشادات بازل ٢ بشأن التقييم متعدد المصادر. ويهدف توفير منصة مشتركة يمكن للمؤسسة أن ترتب وتنظم فيها مختلف المفاهيم المستخدمة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني سابقة الذكر، تستخدم المؤسسة مقياساً موحداً لدرجات تصنيف جودة الائتمان. وتتمثل هذه الدرجات في الأرقام من ١ إلى ٥ أو ٦ لتمثيل أوزان مقاييس منفصلة لقياس أوزان المخاطر لكل محفظة قياسية. وتعد معايير منفصلة لوزن المخاطر للإصدارات طويلة وقصيرة الأجل.

الجدول رقم ٤: مصفوفة درجات تصنيف جودة الائتمان

درجات تصنيف جودة الائتمان للشركات	ستاندرد أند بورز	موديز	فيتش
١	AAA	Aaa	AAA
	AA+	Aa1	AA+
	AA	Aa2	AA
	AA-	Aa3	AA-
٢	A+	A1	A+
	A	A2	A
	A-	A3	A-
٣	BBB+	Baa1	BBB+
	BBB	Baa2	BBB
	BBB-	Baa3	BBB-
٤	BB+	Ba1	BB+
	BB	Ba2	BB
	BB-	Ba3	BB-
٥	B+	B1	B+
	B	B2	B
	B-	B3	B-
٦	CCC+	Caa1	CCC+
	CCC	Caa2	CCC
	CCC-	Caa3	CCC-
	CC	Ca	CC
	C	C	C
	D	D	D

ويمثل الجدول رقم (٤) عينة نموذجية لترتيب مفاهيم وكالات التصنيف الائتماني وتحويلها إلى درجات الائتمان بالنسبة لمطالبات المؤسسة على الشركات. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ شكلت الانكشافات لمخاطر الائتمان المصنفة ما يزيد عن ٣٤٪ من إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان لدى المؤسسة. ويرجى ملاحظة أن الأرقام الواردة في الجدول قد جاءت بعد تطبيق أوزان المخاطر المعادلة (بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني) كما هو منصوص عليه في اتفاقية بازل ٢. وفي الوقت ذاته بلغ إجمالي الانكشاف لمخاطر الموجودات المصنفة ما نسبته ٥٧٪ من إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان. إن الموجودات المصنفة "A" أو أعلى تمثل ٥٨٪ من إجمالي الانكشافات الائتمانية.

الجدول رقم ٥: الانكشاف لمخاطر الائتمان (بعد تطبيق معادل التحويل الائتماني)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩			بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	غير مصنفة	مصنفة	
٣,٠	-	٣,٠	الالتزامات المالية على الدول
١٢٢,٣	-	١٢٢,٣	الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام
٤٥٩,٦	٠,٠	٤٥٩,٦	الالتزامات المالية على البنوك
٩٩٦,٦	٥٦٦,٧	٤٢٩,٩	الالتزامات المالية على الشركات
٣٥٨,٥	٢٨,٣	٣٣٠,٢	التوريق الأدوات الاستثمارية المركبة
٢٦٩,٥	٢٦٩,٥	-	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٤٧٩,٦	١,٤٧٩,٦	-	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
٦٤,٨	٦٤,٨	-	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة
١٤٩,٨	١٤٩,٨	-	موجودات أخرى
٣,٩٠٣,٧	٢,٥٥٨,٧	١,٣٤٥,٠	الإجمالي
%١٠٠,٠	%٦٥,٥	%٣٤,٥	النسبة المئوية

الجدول رقم ٦: الانكشاف الإجمالي لمخاطر الائتمان (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩			بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	غير مصنفة	مصنفة	
٤٩,٧	-	٤٩,٧	الالتزامات المالية على الدول
٣٠٤,٠	-	٣٠٤,٠	الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام
١,٥٣٧,٢	٠,١	١,٥٣٧,١	الالتزامات المالية على البنوك
١,٢٢٢,٥	٥٦٦,٧	٦٥٥,٨	الالتزامات المالية على الشركات
٨١٨,٢	٢٨,٣	٧٨٩,٩	التوريق الأدوات الاستثمارية المركبة
٢٦٩,٥	٢٦٩,٥	-	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٤٧٩,٦	١,٤٧٩,٦	-	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
٦٤,٨	٦٤,٨	-	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة
١٤٩,٨	١٤٩,٨	-	موجودات أخرى
٥,٨٩٥,٣	٢,٥٥٨,٨	٣,٣٣٦,٥	الإجمالي
%١٠٠,٠	%٤٣,٤	%٥٦,٦	النسبة المئوية

يعرض الجدولان ٥ و ٦ تحليلاً للانكشافات على المخاطر قبل وبعد تحويل الائتمان.

الجدول رقم ٧: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩			بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	غير ممولة	ممولة	
٤٩,٧	-	٤٩,٧	الالتزامات المالية على الدول
٣٠٤,٠	-	٣٠٤,٠	الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام
١,٥٣٧,٢	٦,٧	١,٥٣٠,٥	الالتزامات المالية على البنوك
١,٢٢٢,٥	٤٢١,٣	٨٠١,٢	الالتزامات المالية على الشركات
٨١٨,٢	-	٨١٨,٢	التوريق والأدوات الاستثمارية المركبة
٢٦٩,٥	-	٢٦٩,٥	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٤٧٩,٦	-	١,٤٧٩,٦	لاستثمارات في مؤسسات تجارية
٦٤,٨	-	٦٤,٨	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة
١٤٩,٨	-	١٤٩,٨	موجودات أخرى
٥,٨٩٥,٣	٤٢٨,٠	٥,٤٦٧,٣	الإجمالي
%١٠٠,٠	٧,٣	%٩٢,٧	النسبة المئوية

من حيث نوع التسهيلات (الجدول ٧)، هناك تمويل بقيمة ٥,٤٦٧,٣ مليون دولار أمريكي (أو حوالي ٩٣٪)، وتعزى النسبة المتبقية إلى الكفالات الصادرة والالتزامات المتولدة من قبل المؤسسة والانكشافات الائتمانية بشأن معاملات آجلة وصفقات "سواب" مع البنوك.

الجدول رقم ٨: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب التوزيع الجغرافي

٢٠٠٩/١٢/٣١					بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون	
٤٩,٧	-	-	-	٤٩,٧	الالتزامات المالية على الدول
٣٠٤,٠	-	-	-	٣٠٤,٠	الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام
١,٥٣٧,٢	٤٠,٠	١٢٩,٢	٤٥٦,٦	٩١١,٤	الالتزامات المالية على البنوك
١,٢٢٢,٥	٤,٦	٣٤٩,١	٢٣٦,١	٦٣٢,٧	الالتزامات المالية على الشركات
٨١٨,٢	٣,٧	٤٨٩,٦	٣٢٤,٩	-	التوريق والأدوات الاستثمارية المركبة
٢٦٩,٥	١١,٠	١٦٦,٦	٦٨,٧	٢٣,٢	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٤٧٩,٦	-	١٢٢,٩	-	١,٣٥٦,٧	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
٦٤,٨	-	١٩,٣	-	٤٥,٥	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة
١٤٩,٨	-	٦٧,١	١٢,٧	٧٠,٠	موجودات أخرى
٥,٨٩٥,٣	٥٩,٣	١,٣٤٣,٨	١,٠٩٩,٠	٣,٣٩٣,٢	الإجمالي
%١٠٠,٠	%١,٠	%٢٢,٨	%١٨,٦	%٥٧,٦	النسبة المئوية

ويوضح الجدول رقم (٨) أن التوزيع الجغرافي يستند إما إلى الغرض الأساسي من الانكشاف أو إلى موطن تأسيس الجهة المصدرة لورقة الدين أو موطن تأسيس مدير الصندوق. ويوضح الجدول أيضاً أن جزءاً كبيراً من الانكشاف لمخاطر الائتمان يتركز في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ويبلغ ما يقارب ٣,٣٩٣,٢ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٥٧,٦٪ من الإجمالي، ويليه على نفس المنوال الانكشاف لمخاطر الائتمان في أمريكا الشمالية وأوروبا بنسبة ٢٢,٨٪ و ١٨,٦٪ على التوالي. وهذه الانكشافات ناشئة في معظمها عن استثمارات المؤسسة في الأوراق المالية والصناديق العالمية ذات الأفكار الاستثمارية المختلفة.

الجدول رقم ٩: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب القطاع

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩						بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	أخرى	المؤسسات والهيئات الحكومية	المرافق العامة	التجارة والتصنيع	البنوك والمؤسسات المالية	
٤٩,٧	-	٤٩,٧	-	-	-	الالتزامات المالية على الدول
٣٠٤,٠	-	٣٠٤,٠	-	-	-	الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام
١,٥٢٧,٢	-	-	-	-	١,٥٢٧,٢	الالتزامات المالية على البنوك
١,٢٢٢,٥	-	-	٧٢٠,٦	٦٩,٥	٤٢٢,٤	الالتزامات المالية على الشركات
٨١٨,٢	-	-	-	-	٨١٨,٢	التوريق وأدوات الاستثمار المركبة
٢٦٩,٥	-	-	-	-	٢٦٩,٥	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٤٧٩,٦	١٨٠,٦	-	٢٥٧,٦	٩٧٠,٠	٧١,٤	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
٦٤,٨	-	-	-	-	٦٤,٨	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة
١٤٩,٨	٣,٣	٣,٧	٢,٨	٢,٦	١٣٧,٤	موجودات أخرى
٥,٨٩٥,٣	١٨٣,٩	٣٥٧,٤	٩٨١,٠	١,٠٤٢,١	٣,٣٢٠,٩	الإجمالي
%١٠٠,٠	%٣,١	%٦,١	%١٦,٦	%١٧,٧	%٥٦,٥	النسبة المئوية

أما الجدول رقم (٩) الذي يعرض التوزيع القطاعي لإجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان، فهو يوضح وجود تركيز في الالتزامات المالية على البنوك والمؤسسات المالية، والتي تبلغ حوالي ٥٦,٥٪ من إجمالي الانكشافات. وهذا بدوره يعزى إلى استثمارات المؤسسة في أوراق الدين والصناديق باعتبار أنها تعمل على تنويع فئات موجوداتها بعيداً عن كونها حصص أسهم فقط. وفي الوقت ذاته، وانسجاماً مع التزام المؤسسة بتشجيع النمو الصناعي في منطقة الخليج، فإن استثمارات المؤسسة المباشرة في رأسمال المؤسسات التجارية تتركز في قطاعي التجارة والتصنيع.

الجدول رقم ١٠: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب الفترة الاستحقاق التعاقدية المتبقية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩					بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	أكثر من ٥ سنوات	من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	خلال ٣ أشهر	
٤٩,٧	-	٤٢,٧	٧,٠	-	الالتزامات المالية على الدول
٣٠٤,٠	٧١,٦	٢٠٢,٤	٣٠,٠	-	الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام
١,٥٢٧,٢	-	٣٩٠,٢	١١٧,٢	١,٠٢٩,٨	الالتزامات المالية على البنوك
١,٢٢٢,٥	٥٥,٥	١,١١٦,٣	٥٠,٧	-	الالتزامات المالية على الشركات
٨١٨,٢	٢٢٠,٩	٥٢٢,٥	٢٣,٢	٣١,٦	التوريق وأدوات الاستثمار المركبة
٢٦٩,٥	٢٣٥,١	٢٣,٩	٠,٤	٠,١	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٤٧٩,٦	١,٤٧٩,٦	-	-	-	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
٦٤,٨	٦٤,٨	-	-	-	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة
١٤٩,٨	٥٠,٤	٥٨,٨	١٥,٦	٢٥,٠	موجودات أخرى
٥,٨٩٥,٣	٢,١٧٧,٩	٢,٣٧٦,٨	٢٥٤,١	١,٠٨٦,٥	الإجمالي
%١٠٠,٠	%٣٧,٠	%٤٠,٣	%٤,٣	%١٨,٤	النسبة المئوية

يتم تحليل فترة الاستحقاق المتبقية لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب الانكشاف القياسي لمخاطر الائتمان كما هو مبين في الجدول رقم (١٠). ويقع جزء كبير من الانكشاف لمخاطر الائتمان ضمن الفترة الزمنية الأطول التي تزيد عن ٥ سنوات، وبنسبة ٣٧٪.

رصد الانخفاض في قيمة الموجودات

تقوم المؤسسة في تاريخ كل ميزانية عمومية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة أصل مالي ما. وتعتبر الاستثمارات منخفضة القيمة عندما يكون هناك انخفاض هام أو على مدى فترة زمنية طويلة في القيمة العادلة للأصل إلى ما دون سعر التكلفة، أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر على وجود انخفاض في قيمة الأصل. علماً بأن اتخاذ القرار بشأن تحديد ما هو انخفاض "هام" أو انخفاض "على مدى فترة زمنية طويلة"، هو أمر يتطلب قدراً كبيراً من الحكمة والتقدير. وإضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتقييم عوامل أخرى، ومن بينها التقلب المعتاد في سعر السهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية ومعامل الخصم بالنسبة للمشاريع والأوراق المالية غير المسعرة. وتقوم المؤسسة أيضاً بمراجعة القروض والسلف المتعثرة والاستثمارات في أوراق الدين وذلك في كل تاريخ لإعداد التقارير، لتقييم ما إذا كان من المتعين إدراج مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الدخل. وبصفة خاصة، يتطلب الأمر من إدارة المؤسسة ممارسة قدر كبير من الحكمة والتمييز لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. وتستند هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول العديد من العوامل التي تتطوي على درجات متفاوتة من التقدير وعدم اليقين، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تأتي مختلفة ومؤدية إلى تغييرات مستقبلية في هذه التخصيصات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المؤسسة قد اتخذت قراراً استراتيجياً بتصنيفه أنشطة في مجال الإفراض. وقد تم تكوين مخصص كامل لمبلغ ليس ذي أهمية من الموجودات المتعثرة الناشئة عن قروض المشاريع المقدمة إلى شركتين صناعيتين مقرهما في منطقة الخليج.

٥. أنشطة التوريق

ينشأ انكشاف المؤسسة لمخاطر التوريق من خلال استثماراتها في المنتجات المشتركة التي يمكن أن تكون مصنفة عموماً تحت بند التوريق المركب. وتطبق المؤسسة في توفير التغطية الرأسمالية للانكشاف لمخاطر التوريق الأسلوب "المستند إلى التصنيفات الائتمانية" المقترح في الإرشادات المتعلقة بكفاية رأس المال في اتفاقية بازل ٢. وعلى هذا الأساس، فإن المؤسسة تأخذ في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الخارجية الممنوحة إما من وكالة موديز أو وكالة ستاندرد اند بورز عند تقرير أوزان مخاطر الائتمان لانكشافات التوريق.

الجدول رقم ١١: الانكشاف لمخاطر التوريق

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩		
بملايين الدولارات الأمريكية	إجمالي الانكشاف	الانكشاف بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني
درجة تصنيف جودة الائتمان ١	٤٩٤,٤	٩٨,٨
درجة تصنيف جودة الائتمان ٢	١٧٦,٥	٨٨,٣
درجة تصنيف جودة الائتمان ٣	٩٨,١	٩٨,١
درجة تصنيف جودة الائتمان ٤	٢٠,٩	٧٣,٣
درجة تصنيف جودة الائتمان ٥	-	-
درجة تصنيف جودة الائتمان ٦	-	-
غير مصنفة	٢٨,٣	(التخفيض من رأس المال)
الإجمالي	٨١٨,٢	٣٥٨,٥

يبين الجدول رقم ١١ توزيع التصنيف الائتماني لاستثمارات المؤسسة في التوريق وفي الأدوات الاستثمارية المركبة. علماً بأن الانكشافات المصنفة في "درجة تصنيف جودة الائتمان" رقم (٥) فما دون تخصم مباشرة من رأس المال الرقابي.

٦. مخاطر السوق

يركز هذا القسم على احتسابات كفاية رأس المال على أساس قياس القيمة المعرضة للمخاطر لمحفظه المتاجرة، وقد تضمن القسم المخصص لإدارة المخاطر في هذا التقرير السنوي مزيداً من التفاصيل حول القيمة المعرضة للمخاطر ومتابعة مخاطر السوق. ويتم احتساب معدلات كفاية رأس المال الرقابي بما يشمل المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق، حسب التعديل الذي أدخلته لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام ١٩٩٦ على اتفاقية معيار رأس المال. وتتبع مؤسسة الخليج للاستثمار "أسلوب النماذج الداخلية" من أجل التقدير الكمي للمبلغ المحمل على رأس المال والمرتبط بمخاطر السوق ضمن محفظة المتاجرة.

وتستخدم المؤسسة نظام "مدير المخاطر" الذي طورته مجموعة "ريسك ماتريكس جروب"، وهو نظام يستخدم طريقة حسابية معيارية تستند إلى مفهوم التباين - المشترك. وانسجاماً مع اتفاقية معيار كفاية رأس المال، فإن المعايير المستخدمة في الوصول إلى القيمة المعرضة للمخاطر هي فترة حياة لمدة ١٠ أيام عمل ومعدل ثقة ٩٩٪. ويتجاهل أسلوب الاحتمال ميزة الارتباط بين الأنواع الثلاثة من المخاطر (مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية)، حيث تكون القيمة الإجمالية المعرضة (لمخاطر السوق) مساوية للنتائج الحسابية لهذه العناصر الثلاثة. ويتم تحديد المبلغ المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق لكل المحافظ المصنفة على أنها محافظ متاجرة (محفظه المتاجرة)، والتي تشمل المحافظ التالية. (يرجى الرجوع إلى الإفصاح رقم ٤ حول البيانات المالية لعام ٢٠٠٩).

مليون دولار أميركي	
٢٠٠٨	٢٠٠٩
٤٧٦	٣٢٦
٦١٧	٢٧٥
١,٠٩٣	٦٠١

أسهم وأموال مدارة
استثمارات بديلة في الأسهم

وقد وردت بالتفصيل في الإفصاح رقم (٢) حول البيانات المالية السياسات المتعلقة بإدراج وتصنيف وقياس القيمة العادلة واحتساب الأرباح والخسائر. وتعتقد مؤسسة الخليج للاستثمار أن من الحكمة توفير دعم رأسمالي صريح لمخاطر الأسعار التي تتعرض لها المؤسسة. فمخاطر الخسارة هذه والناجمة عن التغييرات السلبية في متغيرات السوق توجد بصورة رئيسية ضمن محفظة المتاجرة. ويشمل المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق ضمن المؤسسة ثلاث فئات رئيسية: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم (ضمن محفظة المتاجرة)، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية على مستوى المؤسسة ككل.

ويمثل مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر أساساً سليماً للاحتساب الكمي لمخاطر السوق، كما أن منهج التباين - التباين المشترك يناسب وبصورة ملائمة أنواع موجودات المؤسسة. فمعظم الانكشافات ضمن محفظة المتاجرة تستتبع قدراً ضئيلاً جداً من الاختيار وهي في معظمها انكشافات طولانية مستقيمة بطبيعتها. كما يوفر النظام المستند إلى القيمة المعرضة للمخاطر أداة قياس حيوية لمخاطر السوق ويحدد، في التوقيت المناسب، تأثير التغييرات في بيئة السوق على قيمة محفظة الأدوات المالية. وتستخدم المؤسسة نموذج القيمة المعرضة للمخاطر كأداة إحصائية تستند إلى تبسيط الافتراضات، وبالتالي يخضع هذا النموذج لقيود معينة (مثل: وقوع "أحداث جسام" والتوزيعات غير الاعتيادية، وكون الماضي لا يشكل تقديراً تقريبياً جيداً للمستقبل، إلخ). وتتم معالجة هذه القيود إلى حد كبير من خلال إجراء "الاختبار المساند" واستخدام عامل المضاعفة ذي العلاقة. وتستخدم المؤسسة نفس منهج التباين - التباين المشترك لكل المحافظ الفرعية ضمن محفظة المتاجرة لغرض احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، التي يتم احتسابها على أساس يومي طبقاً للمعايير الموصوفة أعلاه.

ويشكل تحليل السيناريوهات واختيار الضغوط عنصراً أساسياً في إطار عمل إدارة مخاطر السوق. وقد يصبح افتراض الحالة الاعتيادية التي تستند إليها النماذج الإحصائية افتراضاً غير صالح نتيجة لوقوع أحداث معينة. كما يتم توقع السيناريوهات أو البدائل المستقبلية التي ينتج عنها تحليل للسلوك التاريخي للعلاقات بين مكونات المخاطر، ثم يتم تقرير مبالغ الخسائر المحتملة. ومعظم هذه الاحتمالات والبدائل مستخلصة من الأحداث الاقتصادية الكلية الماضية، معدلة بالتوقعات المستقبلية.

الاختبار المساند

يهدف "الاختبار المساند" إلى قياس / التحقق من دقة النموذج الداخلي لاحتساب القيمة المعرضة للمخاطر. ويتناول "الاختبار المساند" بصورة أساسية عملية مقارنة النتائج الفعلية للمتاجرة مع قياسات المخاطر المستخلصة من النموذج (أي التقديرات). ويتم إجراء "الاختبار المساند" طبقاً "لما نصحت به" الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وعلى أساس المعايير التالية: فترة حياة ليوم عمل واحد، ومعدل ثقة ٩٩٪. وينظر كلياً إلى برنامج الاختبار المساند على أنه اختبار إحصائي خالص لتكامل عناصر عملية احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، وبالتالي ذاته ارتأت المؤسسة أنه من المناسب استخدام أسلوب "المحفظة الافتراضية". وطبقاً لهذا الأسلوب، يتم إنشاء محفظة نموذجية افتراضية ساكنة بخصائص مشابهة للمحفظة الحقيقية، ثم يتم احتساب التغير اليومي في القيمة السوقية استناداً إلى المشاهدات الفعلية لتحركات السعر. وتحتسب القيمة المعرضة للمخاطر لهذه المحفظة الساكنة باستخدام النموذج أيضاً، ثم يتم إجراء المقارنات بين النتائج الفعلية وتقديرات النموذج. وتتمثل ميزة هذا الأسلوب في أن نتائج قيمة التغير "لا تتأثر" بالتغيرات في المحفظة (وهي التغيرات التي يمكن أن تحدث لو تم استخدام المحفظة الفعلية).

استخدم عامل المضاعفة ٢ في احتساب رأس المال تماشياً مع توجيهات بازل.

التحميل الرأسمالي بشأن مخاطر السوق يقرر على أساس المعادلة التالية:

التحميل الرأسمالي (مخاطر السوق) = الحد الأقصى + متوسط اختبار الضغط للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظه المتاجرة خلال ٦٠ يوما الماضية، اختبار الضغط للقيمة المعرضة للخطر في محفظة المتاجرة في نهاية الفترة × عامل المضاعفة، وهو ٢ تماشيا مع توجيهات بازل وبناء على نتائج الاختبار المساند.

الجدول رقم ١٢: القيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة (بالآلاف الدولارات الأمريكية) - بفترة حيازة ١٠ أيام عمل، ومعدل ثقة ٩٩٪ لفترة آخر ٦٠ يوم عمل في ٢٠٠٩.

الإجمالي	مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية	مخاطر أسعار الأسهم	مخاطر أسعار الفائدة	بملايين الدولارات الأمريكية
٢٠,٧	٢,١	١٦,٢	٢,٤	الحد الأقصى
١٠,٠	١,٣	٧,٦	١,١	الحد الأدنى
١٣,٢	١,٦	٩,٩	١,٨	المتوسط
١٢,٠	١,٥	٨,٢	٢,٣	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٢٠,٨	١,٣	١٢,٤	٧,١	القيمة المعرضة للمخاطر وفق اختبار الضغط

٧. مخاطر التشغيل

تعرف مؤسسة الخليج للاستثمار مخاطر التشغيل على أنها "مخاطر الخسارة الناشئة عن عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأفراد أو الأنظمة الداخلية والأحداث الخارجية والأحداث الكبيرة غير العادية وغير المتوقعة التي تحدث مرة واحدة فقط".

تتبنى المؤسسة حاليا الأسلوب القياسي في تقييم رأس المال الرقابي لدعم التعرض للمخاطر التشغيلية المحتملة. وسوف تكون المؤسسة في سنة ٢٠٠٩ متوافقة مع أسلوب القياس المتطور.

ووفقا لتوجيهات الاتفاقية، يقرر الدخل الإجمالي من كل خط أعمال باستخدام أسلوب تسعير التحويل المستخدم من قبل المؤسسة. ويتضمن الجدول ١٣ في الصفحة ٥٦ - خطوط الأعمال المحددة وقطاعات أعمالها الرئيسية.

يتم التحميل بشأن مخاطر رأس المال لكل خط أعمال يجري احتسابه وإعداد تقرير بشأنه على أساس ربع سنوي. ويعرض الجدول رقم ١٤ في الصفحة ٥٦ أيضا متطلبات رأس المال لكل خط أعمال والقيود الرأسمالي الخاص به.

وتطبق المؤسسة اعلي مستوى لمعامل بيتا والذي يبلغ ١٨٪ على كافة مجالات النشاط فيما عدا نشاط "إدارة الموجودات" الذي يطبق على معامل بيتا بمعدل ١٢٪ حسبما أوصت اتفاقية بازل الجديدة حول معيار كفاية رأس المال.

وتدرك المؤسسة أن الاتفاقية الجديدة تعرض سلسلة الأساليب بدءا من أسلوب المؤشر الأساسي الأبسط إلى أساليب القياس الأكثر تطورا. وفي إطار سعيها لتبني أسلوب أكثر حصافة وحساسية بشأن استشعار ورصد المخاطر وإدارة مخاطر رأس المال التشغيلي، تعتمزم المؤسسة تطبيق طريقة أكثر انضباطا، هي طريقة "من القاعدة حتى القمة" والتي تعتمد على بيانات موضوعية عن الخسائر. ولتطبيق مثل هذا الأسلوب، سيتم اتباع برنامج من أربع مراحل كما يلي:

- (١) إطار عمل التقدير الذاتي للمخاطر والرقابة
- (٢) إطار عمل حالة الخسارة
- (٣) إطار عمل خطط العمل التصحيحي
- (٤) إطار عمل تقارير المخاطر التشغيلية

الجدول رقم ١٣: مجالات النشاط لأغراض احتساب مخاطر التشغيل

مجالات النشاط	الشرائح الرئيسية للنشاط	مجموعات الأنشطة
الاستثمارات الرئيسية	استثمارات ومساهمات رأسمالية	رأس المال المخاطر، استثمارات، وليدة، عمليات الدمج والتملك، عمليات الخصخصة، المساهمات الرأسمالية، عروض الاكتتاب العامة الأولية، الاكتتابات الخاصة الثانوية
أسواق الدين الرأس مالية	الاستثمارات في أوراق الدين	أوراق مالية لشركات دولية، ديون سيادية، إصدارات/ سندات في دول مجلس التعاون، سندات قابلة للتحويل، سندات إسلامية، سندات بسعر فائدة متغير.
الاستثمارات في الأسهم	محفظة الاستثمارات في صناديق الأسهم والصناديق الخاصة بالمؤسسة	أسهم خليجية، محافظ أسهم
الاستثمارات البديلة	محفظة الاستثمارات في مجموعة مختلفة من فئات الموجودات والصناديق المدارة	صناديق التحوط، العقار، التمويل المشترك، الصناديق الإسلامية، الصناديق المدارة، عمليات الاستحواذ من قبل الإدارة، أسهم الشركات الخاصة، صناديق الائتمان
الخزينة	المبيعات	أدوات الدخل الثابت، أسهم، المتاجرة بالعملة الأجنبية، السلع، الائتمان، التمويل، مراكز التعامل بأوراق مالية لحساب المؤسسة، الاقتراض، واتفاقيات إعادة الشراء، المشتقات المالية
	صنع الأسواق	
	مراكز تعامل لحساب المؤسسة	
تمويل الشركات	الأعمال المصرفية التجارية	عمليات الدمج والتملك، تعهد الإصدارات، عمليات الخصخصة، البحوث، أوراق الدين، (الحكومة، المرتفعة العائد) التسهيلات المشتركة، عروض الاكتتاب العامة الأولية، الاكتتاب الخاصة الثانوية
	الخدمات الاستشارية	
إدارة الموجودات	إدارة الصناديق بسلطات تقديرية	الموجودات المدارة جماعيا، الموجودات المدارة إفراديا، موجودات التجزئة، موجودات المؤسسة الموجودات لمدة ثابتة، الموجودات لمدة مفتوحة
	إدارة الصناديق بدون سلطات تقديرية	الموجودات المدارة جماعيا، الموجودات المدارة إفراديا، موجودات التجزئة، موجودات المؤسسة الموجودات لمدة ثابتة، الموجودات لمدة مفتوحة
المقر الرئيسي للمؤسسة	يتم تصنيف الإيرادات بالنسبة للمقر الرئيسي للمؤسسة حسب طريقة تسعير تحويلات الأموال الداخلية، في حين أن الإيرادات الأخرى لا يمكن تصنيفها في أي مجال من مجالات النشاط	الإيرادات من رأس المال الحر، إيرادات الإيجارات، إيرادات أخرى الخ

الجدول رقم ١٤: مخاطر التشغيل المحملة علي رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩			بملايين الدولارات الأميركية
المحمل علي رأس المال	معامل بيتا	متوسط إجمالي الدخل لتلات سنوات	
١٥,٨	٪١٨	٨٧,٦	الاستثمارات المباشرة
١,٣	٪١٨	٧,٤	أسواق رأس المال لأوراق الدين
٣,٤	٪١٨	١٨,٩	الاستثمارات في الأسهم
(٠,٧)	٪١٨	(٢,٦)	الاستثمارات البديلة
١,٢	٪١٨	٦,٥	الخزينة
٢,٢	٪١٢	١٨,٦	إدارة الموجودات
١٠,٩	٪١٨	٦٠,٢	تمويل الشركات
١,٤	٪١٨	٧,٦	المقر الرئيسي للمؤسسة
٣٥,٥		٢٠٣,٤	الإجمالي
٤٤٣,٨			الانكشاف مرجحا بأوزان المخاطر

٨. مخاطر أسعار الأسهم في المحفظة المصرفية

تصنف الاستثمارات في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية لدى تملكها كأوراق مالية لغرض تحقيق مكاسب رأسمالية أو أوراق مالية مشتراة كاستثمارات إستراتيجية. ويتم التوصل إلي القرار بشأن تصنيف هذه الاستثمارات بعد دراسة عوامل هامة من ضمنها المزايا الاستراتيجية التي تحققها هذه الأوراق المالية للمؤسسة، ومبلغ الاستثمارات المخططة. وتتطلب كل القرارات الاستثمارية موافقة لجنة الاستثمار، أو اللجنة التنفيذية، اعتمادا علي مبلغ هذه الاستثمارات. فالاستثمارات التي تملكها بغرض تحقيق إيرادات وأرباح من ارتفاع قيمة رأس المال تتم مراجعتها بصورة دورية وتباع عندما تحين الظروف المناسبة. وفي الوقت ذاته، تتم مراجعة محافظ الاستثمارات الاستراتيجية استنادا إلي التطورات في قطاع السوق والتي التطورات الاقتصادية، حيث تقرر المؤسسة فيما إذا كانت ستقوم بتصفية هذه الاستثمارات أو زيادتها. وتماشيا مع المعايير الدولية للتقارير المالية، يتم تصنيف مراكز الاستثمار في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية علي أنها "أوراق مالية متاحة للبيع" ويتم تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات بصورة دورية، كما يتم اعتبار أرباح/ خسائر إعادة التقييم علي أنها تغيرات تراكمية في القيمة العادلة للورقة المالية. أما بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المدرجة في أسواق مالية منظمة، فإن قيمتها العادلة تتحدد بالرجوع إلي أسعار العرض المعلنة، في حين أن القيم العادلة للاستثمارات في الأسهم غير المدرجة تتحدد بالرجوع إلي القيمة السوقية لاستثمارات متشابهة، أو إلي التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة، أو غيرها من نماذج التقييم الملائمة. وبالنسبة للاستثمارات في الأسهم التي لا يمكن تقدير قيمتها العادلة بدقة، فهي تدرج بالتكلفة ناقصا الانخفاض في القيمة، إن وجدت. وقد ورد مزيد من التفاصيل حول المعالجة الحسابية للاستثمارات في الأسهم تحت بند "السياسات المحاسبية الهامة" في الجزء الخاص بالبيانات المالية.

تمثل الاستثمارات في الأسهم المتداولة عموما أوراقا مالية مسعرة ومتداولة في الأسواق المالية المحلية والدولية. أما الاستثمارات الخاصة فتمثل الاستثمارات في مؤسسات ومشاريع غير مدرجة في تلك الأسواق. ولقد بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ ما مجموعه ٤,٧٢٢ مليون دولار أميركي صافية بعد المخصصات (يرجى الرجوع إلي الجدول رقم ١٥). وبلغت الأرباح التراكمية المحققة من بيع أو من تبادل الأوراق المالية والاستثمارات في المشاريع المتاحة للبيع ٨,٠٨ مليون دولار أميركي، ومنها جزء كبير من مساهمات في أسهم مدرجة. في الوقت ذاته، بلغ مجموع الأرباح غير المحققة في الأسهم ٨,٦٥ مليون دولار أميركي تم إدراجه في الشريحة الثانية من رأس المال لأغراض احتساب معدل كفاية رأس المال.

الجدول ١٥: المساهمات ضمن المحفظة المصرفية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩			بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	ملكية خاصة	عامة مدرجة	
٧٢٢,٤	٢٨١,٧	٢٥١,٧	القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم
٨٠,٨	٤,٠	٧٦,٨	الأرباح المحققة المدرجة في حساب الأرباح والخسائر
٦٥,٨	١٨,٨	٤٧,٠	الأرباح غير المحققة المدرجة في حقوق المساهمين

٩. مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية

تقوم إدارة الخزينة بإدارة الفجوات قصيرة الأجل لأسعار الفائدة علي مدى ٢٤ شهرا قادمة، كما هي مقاسة بما يعادلها بالعقود الآجلة باليورو والدولار. ولا يسمح للخزينة بعدم ضمان التوافق والاتساق بين مراكز التعامل علي مدى سنتين ما لم يتم الحصول علي الموافقة اللازمة من الإدارة. فأي تمويل أو توظيفات أو عمليات افتراض لها استحقاق أو سجل إعادة تسعير يزيد عن سنتين يستدعي إما مطابقتها أو التحوط لها بأدوات حماية. والسعر المحتسب من العقود الآجلة قصيرة الأجل باليورو والدولار (لغاية سنتين) هو فعليا سعر الفائدة الآجل للودائع ذات العلاقة، أي الودائع باليورو والدولار. ويتم فرز إجمالي التوظيفات بالدولار الأميركي والعقود التي أبرمتها الخزينة ضمن فترات زمنية بدءا من أسبوع واحد إلي شهر ومن ثم لغاية ٢٤ شهرا. ويتم تطبيق نفس الأجراء بالنسبة للعملاء الرئيسية الأخرى غير الدولار الأميركي، بحيث تتم ترجمة الفجوات في مراكز هذه العملات إلى ما يعادلها بالدولار الأميركي وذلك للتحقق من الرقم المعادل للعقود الآجلة باليورو والدولار لكل عملة من العملات الرئيسية علي حدة.

ويتم حاليا تطبيق حد أقصى قدره ٢,٥٠٠ عقد باليورو والدولار بالحد الأقصى للقيمة المعرضة لمخاطر يبلغ ٣,٠٨ مليون دولار أميركي. ويتم التوصل إلي احتساب المعادل للقيمة المعرضة للمخاطر من متوسط الثلاثين يوما من التقلب المفترض لأسعار العقود الآجلة باليورو والدولار والتي يبلغ أجل استحقاقها ثلاثة أشهر. وتم تعديل العائد الحالي بمتوسط درجة التقلب قبل تطبيقه علي قيمة مركز التعامل، ثم رفع الرقم الناتج بنسبة تصاعدية إلى معدل ثقة ٩٥٪.

وتم احتساب قيمة مراكز تعامل المؤسسة بالعقود الآجلة باليورو والدولار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ علي أساس ١,٦٠٩ عقدا للمخاطر تم تقديرها بمبلغ ٠,٩٦ مليون دولار أميركي.

قائمة المحتويات

٥٩	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
٦٠	بيان المركز المالي المجمع
٦١	بيان الدخل المجمع
٦٢	بيان الدخل الشامل المجمع
٦٣	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
٦٤	بيان التدفقات النقدية المجمع
٦٥	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة مساهمي مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ.

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لمؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. ("المؤسسة") والشركات التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩ وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة المتعلقة به للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت. وتتضمن هذه المسؤولية: وضع أدوات الرقابة الداخلية وتطبيقها والاحتفاظ بها فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها والتأكد من أن هذه البيانات المالية المجمعة خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإجراء تقديرات محاسبية تتوافق مع الظروف بصورة معتدلة.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة خالية من أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية المجمعة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد المؤسسة للبيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للمجموعة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها إدارة المؤسسة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩ وعن نتائج أداؤها المالي وتدقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن المؤسسة تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات التجارية لعام ١٩٦٠ والتعديلات اللاحقة له والنظام الأساسي للمؤسسة وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩ مخالفات لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٦٠ والتعديلات اللاحقة له أو النظام الأساسي على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية خلال السنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩ لأحكام القانون رقم ٢٢ لعام ١٩٦٨ والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به.



وليد عبد الله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٨ فئة أ - الكويت
 من العيان والعصيمي وشركاهم
 عضو في إرنست ويونغ

١١ مارس ٢٠١٠
 الكويت

بيان المركز المالي المجموع

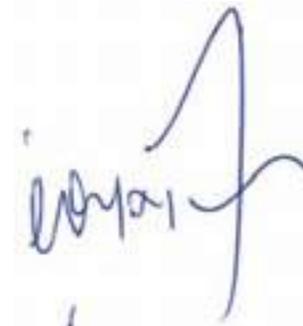
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاحات	(مليون دولار أمريكي)
موجودات			
			النقد والتقد المعادل
٣٤	٣٥		ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١,٠٣٠	١,٠٢٠	٣	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
١,٠٩٣	٦٠١	٤	موجودات مالية متاحة للبيع
٣,٨٥٠	٣,١٢٧	٥	موجودات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق
٣٩	٢	٦	استثمار في شركات زميلة
٨٠٨	١,٠٠٩	٧	قروض وسلف
١١٠	٨٥	٨	موجودات أخرى
٢٤٧	٢٢٤	٩	مجموع الموجودات
<u>٧,٢١١</u>	<u>٦,١١٣</u>		
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
			ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٢,٨٩٦	١,٣٦٠	١٠	أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء
١,٢٧٠	١,٢١١	١١	تمويل لأجل
٢,٠٧١	١,٥٨٧	١٢	مطلوبات أخرى
٣١٢	٢٠٥	١٣	إجمالي المطلوبات
<u>٦,٥٤٩</u>	<u>٤,٣٦٣</u>		
حقوق الملكية			
			رأس المال
١,٥٥٠	٢,١٠٠		الاحتياطيات
(١٣٢)	٣٣٦		خسائر متراكمة
(٧٥٦)	(٦٨٦)		إجمالي حقوق الملكية
<u>٦٦٢</u>	<u>١,٧٥٠</u>	١٤	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<u>٧,٢١١</u>	<u>٦,١١٣</u>		

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.



هشام عبد الرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي



فيصل علي المنصوري
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاحات	(مليون دولار أمريكي)
٢٤٩	٨٤	١٥	إيرادات فوائد
(١٣٩)	١٠٨	١٦	صافي الأرباح / (الخسائر) من الاستثمارات
٢٣	١٧	١٧	إيرادات توزيعات أرباح
١١٨	٥	٧	حصة في نتائج شركات زميلة
١٧	٢٢	١٨	صافي الأتعاب والعمولات
(٢)	(٣)		خسارة تحويل عملات أجنبية
٢٦٦	٢٣٣		إجمالي الإيرادات
(٢٦٢)	(٨٥)	١٩	مصروفات فوائد
٥	٥	٢٠	إيرادات تشغيل أخرى
٩	١٥٣		صافي إيرادات التشغيل
(٢٧)	(٣٣)		تكاليف موظفين
(٢)	(٢)		تكاليف مباني الإدارة
(١٩)	(١١)		مصروفات تشغيلية أخرى
(٣٩)	١٠٧		ربح (خسارة) التشغيل
١	-		إيرادات من استرداد دين
(٩٥٨)	(١٦)	٢١	مخصص خسائر انخفاض القيمة
(٩٩٦)	٩١		صافي ربح (خسارة) السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
(٩٩٦)	٩١	ربح (خسارة) السنة
		إيرادات شاملة أخرى:
		موجودات مالية متاحة للبيع:
(١,٣٣٤)	٤٠٤	- صافي الأرباح (الخسائر) غير المحققة الناتجة خلال السنة
(٦٨)	(٣٤)	- المحول إلى بيان الدخل من البيع
٧٥٣	١٥	- المحول إلى بيان الدخل المجمع من انخفاض القيمة
(١٤٠)	٦٢	حصة في الإيرادات الشاملة الأخرى لشركات زميلة
(٧٨٩)	٤٤٧	إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للسنة
(١,٧٨٥)	٥٣٨	إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

المجموع	أرباح مرحلة (خسائر متراكمة)	الاحتياطيات			رأس المال	(مليون دولار أمريكي)
		احتياطي إعادة تقييم استثمارات	احتياطي اختياري	احتياطي إجباري		
١,٩٥٨	٣٠١	٢٠٣	١٦٢	٢٩٢	١,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٨
(٩٩٦)	(٩٩٦)	-	-	-	-	صافي خسارة السنة
(٧٨٩)	-	(٧٨٩)	-	-	-	إيرادات شاملة أخرى للسنة
(١,٧٨٥)	(٩٩٦)	(٧٨٩)	-	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة
٥٥٠	-	-	-	-	٥٥٠	استلام رأس مال مستدعي (إيضاح ١٤)
(٦١)	(٦١)	-	-	-	-	توزيعات أرباح لعام ٢٠٠٧
٦٦٢	(٧٥٦)	(٥٨٦)	١٦٢	٢٩٢	١,٥٥٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٦٦٢	(٧٥٦)	(٥٨٦)	١٦٢	٢٩٢	١,٥٥٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩
٩١	٩١	-	-	-	-	صافي أرباح السنة
٤٤٧	-	٤٤٧	-	-	-	إيرادات شاملة أخرى للسنة
٥٢٨	٩١	٤٤٧	-	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة
-	(١٨)	-	٩	٩	-	المحول إلى الاحتياطي الإجباري والاختياري
-	(٣)	-	٣	-	-	المحول من المخصص العام لبنك الكويت المركزي (إيضاح ١٤, ٣)
٥٥٠	-	-	-	-	٥٥٠	استلام رأس مال مستدعي (إيضاح ١٤)
١,٧٥٠	(٦٨٦)	(١٣٩)	١٧٤	٣٠١	٢,١٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاحات	(مليون دولار أمريكي)
			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:
(٩٩٦)	٩١		صافي ربح (خسارة) السنة
			تعديلات لـ:
(١)	-		إيرادات من استرداد دين
٩٥٨	١٦	٢١	مخصص خسائر انخفاض القيمة
(٦٨)	(٣٥)		صافي أرباح من الاستثمارات
(١١٨)	(٥)	٧	حصة في نتائج شركات زميلة
(٣)	(٣)		إطفاء صافي خصم / علاوة إصدار على أوراق الدين
(٢٣)	(١٧)	١٧	إيرادات توزيعات أرباح
٤	٣		استهلاك
(٢٤٧)	٥٠		
			التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
١٩٦	٤٩٢		النقص في موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(٤٠٨)	-		الزيادة في الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٩١	(١,٥٣٦)		(النقص) الزيادة في الودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(٧١)	(١٢)		زيادة في القروض والسلف
١٥٢	(١٣٥)		(الزيادة) النقص في الموجودات والمطلوبات الأخرى (بالصافي)
(٢٨٧)	(١,١٤١)		صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:
١٨٦	-		النقص في أوراق مالية مشتراة مع حق إعادة بيعها
١,٢٦٥	١,٦١٨		المحصل من بيع واستحقاق موجودات مالية متاحة للبيع
(٤٢٣)	(٣٨٧)		شراء موجودات مالية متاحة للبيع
١٢	١١	٧	توزيعات من شركات زميلة
٢	٥		المحصل من بيع شركات زميلة
(٣٩٧)	(١١٣)		شراء شركات زميلة
(٣)	(١٦)		شراء عقار وموجودات ثابتة أخرى
٢٣	١٧	١٧	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
٦٦٥	١,١٣٥		صافي النقد الناتج من أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:
(١,١٠٣)	(٥٩)		النقص في أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء
٢٥١	(٤٨٤)		(النقص) الزيادة في التمويل لأجل
٥٥٠	٥٥٠	١٤	المحصل من الزيادة في رأس المال
(٦١)	-		توزيعات أرباح مدفوعة
(٣٦٣)	٧		صافي النقد الناتج من (المستخدم في) أنشطة التمويل
١٥	١		الزيادة في النقد والنقد المعادل
١٩	٣٤		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
٣٤	٣٥		النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١ التأسيس والأنشطة

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. ("المؤسسة") هي شركة استثمارية مسجلة في دولة الكويت كشركة مساهمة خليجية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٢. إن المؤسسة مملوكة بالتساوي من قبل حكومات الدول الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. تتمثل أغراض المؤسسة في مختلف أنشطة الاستثمار والتمويل بما في ذلك تقديم استشارات الاستثمار وخدمات إدارة الأصول.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو شارع جابر المبارك، الشرق - الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للمؤسسة وشركاتها التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٠. إن الجمعية العمومية للمساهمين لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

٢ السياسات المحاسبية الهامة

٢,١ بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً لتعليمات حكومة دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. تتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ حول المخصص المجمع حيث يتعين بدلاً منها التقيد بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام، كما هو مبين في السياسة المحاسبية حول انخفاض قيمة الموجودات المالية. كما أن البيانات المالية المجمعة للمؤسسة قد تم إعدادها وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية الكويتي لسنة ١٩٦٠ والتعديلات اللاحقة له، ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٩٠ وعقد التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة.

٢,٢ أساس العرض

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل ليتضمن إعادة تقييم الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والموجودات المتاحة للبيع والأدوات المالية المشتقة، والموجودات المالية التي تشكل جزءاً من القيمة الفعلية لعلاقات التغطية باستثناء تلك التي لا يتوفر لها قياس موثوق منه لقيمتها العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدولار أمريكي، مع تقريب كافة المبالغ إلى أقرب مليون.

تم تطبيق السياسات المحاسبية من قبل المؤسسة بشكل مماثل لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المجموعة للمعايير الجديدة. قامت المجموعة خلال السنة بتطبيق المعايير التالية السارية على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٠٩.

معيار المحاسبة الدولي رقم ١ "عرض البيانات المالية" (معدل)

يتطلب المعيار المعدل أن يتم عرض كافة التغيرات في أرباح التقييم في حقوق الملكية (أي الإيرادات الشاملة) بصورة منفصلة في بيان الدخل الشامل المجمع. اختارت المجموعة عرض بيان الدخل المجمع وبيان الدخل الشامل المجمع بصورة منفصلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٢ أساس العرض (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية ٨ "قطاعات التشغيل"

يتطلب المعيار الجديد الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي ١٤ "تقارير القطاعات" أسلوب إدارة لتقارير القطاعات الذي بموجبه يتم عرض معلومات القطاعات على نفس الأساس المستخدم لأغراض التقارير الداخلية. انتهت المجموعة إلى أن قطاعات التشغيل المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ٨ هي نفس القطاعات المحددة قبل ذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٤. إضافة إلى ذلك، يتم إعداد التقارير حول القطاعات بأسلوب أكثر تناسقاً مع التقارير الداخلية المقدمة لرئيس صانعي القرارات التشغيلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات

يتطلب المعيار المعدل إفصاحات إضافية عن قياس القيمة العادلة و مخاطر السيولة. إن قياسات القيمة العادلة المتعلقة بالبند المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يتم الإفصاح عنها وفقاً لمصدر مدخلات باستخدام جدول هرمي من ثلاثة مستويات للقيمة العادلة وفقاً لمتئتها وذلك لجميع الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، يتطلب المعيار المعدل مطابقة الرصيد الافتتاحي و الرصيد الختامي لقياس القيمة العادلة من المستوى الثالث، وكذلك التحويلات الهامة بين المستويات في جدول القيمة العادلة. تم عرض الإفصاحات المتعلقة بقياس القيمة العادلة في إيضاح ٢٧.

تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية في ٢٠٠٨

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو ٢٠٠٨ مجموعة من التعديلات الهامة على بعض المعايير حيث يهدف بصورة رئيسية إلى استبعاد حالات عدم التوافق وتقديم التوضيحات حول هذه المعايير. إن معظم هذه التعديلات يسري اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٩. سوف يؤدي تطبيق التعديلات التالية إلى تغييرات في السياسات المحاسبية ولكن لم يكن له أي تأثير على أداء المجموعة أو مركزها المالي.

٢,٣ معايير وتفسيرات صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكن لم يتم تطبيقها

تم إصدار المعايير والتفسيرات التالية ولكنها ليست إلزامية ولم تقم المجموعة بتطبيقها بعد:

المعيار الدولي للتقارير المالية ٣ المعدل - دمج الأعمال (يسري اعتباراً من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠٠٩)

إن المعيار الدولي للتقارير المالية ٣ (معدل) يقدم عدد من التغييرات في المحاسبة عن دمج الأعمال التي تحدث بعد تاريخ سريانه. وسوف تؤثر التغييرات في تقييم الحصص غير المسيطرة والمحاسبة عن تكاليف المعاملة والتحقق المبدئي والقياس اللاحق للمقابل الطارئ وعمليات دمج الأعمال التي تتم على مراحل. سوف تؤثر التغييرات على مبلغ الشهرة المحققة، والنتائج المدرجة في الفترة التي تقع فيها الحيابة والنتائج المستقبلية المدرجة.

معيار المحاسبة الدولي ٢٧: البيانات المالية المجمعة والمنفصلة (يسري اعتباراً من الفترات المالية التي تبدأ

في أو بعد ١ يوليو ٢٠٠٩)

يتطلب المعيار المعدل أن يتم المحاسبة عن التغييرات في حصة الملكية بالشركة التابعة (دون فقد السيطرة) يتم المحاسبة عنه كعمالة مع المالكين بصفتهم مالكين. ولذلك، فإن هذه المعاملات لن تؤدي إلى تحقق شهرة ولا أرباح أو خسائر. كما أن المعيار المعدل يغير في طريقة المحاسبة عن الخسائر المتكبدة من قبل الشركة التابعة بالإضافة إلى فقدان السيطرة على الشركة التابعة. التغييرات الناتجة عن المعيار الدولي للتقارير المالية ٣ المعدل ومعيار المحاسبة الدولي ٢٧ المعدل سوف تؤثر على معاملات الحيابة أو فقدان السيطرة المستقبلية والمعاملات مع الحصص غير المسيطرة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٣ معايير وتفسيرات صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكن لم يتم تطبيقها (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية ٩: الأدوات المالية؛ التصنيف والقياس: (يسري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣)

يعتزم مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يحل المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ محل معيار المحاسبة الدولي ٣٩ بشكل كامل قبل نهاية عام ٢٠١٠. ويسري هذا الاستبدال على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣. إن المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ هو أول جزء من المرحلة ١ من هذا المشروع. والمراحل الرئيسية هي:

- المرحلة ١: التصنيف والقياس
- المرحلة ٢: طريقة احتساب انخفاض القيمة
- المرحلة ٣: محاسبة التغطية

بالإضافة إلى مشروع منفصل يتناول عدم التحقق.

لم تقم الإدارة بعد بتقييم التأثير المحتمل لهذا التعديل على البيانات المالية للمجموعة. ومع ذلك، لا تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعيار الجديد حتى يتم نشر كافة فصول المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ ويمكن تقييم تأثير كافة التغييرات بشكل شامل.

معيار المحاسبة الدولي ٢٤: إفصاحات الطرف ذي علاقة (معدل): (يسري اعتباراً من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١١)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار تعديلات معيار المحاسبة الدولي ٢٤ المعدل في نوفمبر ٢٠٠٩ بهدف تبسيط تعريف الطرف ذي علاقة وبعيد التوازن في الإفصاحات عن المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة استناداً إلى التكاليف إلى القائمين بالإعداد والمزايا للمستخدمين في الحصول على المعلومات المتاحة في البيانات المالية. بالإضافة إلى ذلك، يقدم المعيار المعدل إعفاء جزئي من الإفصاحات حول الطرف ذي علاقة للمؤسسات الحكومية ذات الصلة والهيئات الحكومية نفسها. بالنسبة لهذه الجهات، فإن المتطلبات العامة الإفصاح في المعيار المعدل سوف يتم استبدالها بمتطلبات محددة وموجزة. سوف يكون للتغيرات التي يقدمها معيار المحاسبة الدولي ٢٤ (معدل) تأثير على الإفصاحات المستقبلية للمجموعة ولكن لن يكون لها تأثير على الأداء أو المركز المالي للمجموعة.

تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في إبريل ٢٠٠٩ مجموعة من التعديلات الهامة على بعض المعايير حيث يهدف بصورة رئيسية إلى استبعاد حالات عدم التوافق وتقديم التوضيحات حول هذه المعايير. إن معظم هذه التعديلات يسري اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٠. سوف يؤدي تطبيق التعديلات التالية إلى تغييرات في السياسات المحاسبية ولكن لم يكن له أي تأثير على أداء المجموعة أو مركزها المالي.

٢,٤ أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للمؤسسة وشركاتها التابعة كما في ٣١ ديسمبر كل عام. تعد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس فترة تقرير المؤسسة، أو تاريخ لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ البيانات المالية للمؤسسة، باستخدام سياسات محاسبية موحدة. يتم إجراء بعض التعديلات للسياسات المحاسبية غير الثابتة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٤ أساس التجميع (تتمة)

الشركات التابعة

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المؤسسة. وتوجد السيطرة عندما يكون للمؤسسة القدرة على التحكم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بحيث تستفيد من أنشطتها. يتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الحيازة، الذي يمثل التاريخ الذي حصلت فيه المؤسسة على السيطرة ويستمر التجميع حتى تاريخ انتهاء تلك السيطرة.

يتم تجميع البيانات المالية للشركة التابعة على أساس كل بند على حدة من خلال إضافة البنود المتماثلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. يتم عند التجميع استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات الجوهرية فيما بين شركات المجموعة بما فيه الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة

تستخدم طريقة الشراء للمحاسبة عن حيازة المؤسسة للشركات التابعة. وتقاس تكلفة عملية الشراء بالقيمة العادلة للموجودات وأدوات حقوق الملكية المصدرة والمطلوبات المتكبدة أو التي تم تحملها في تاريخ معاملة التبادل زائداً التكاليف المتعلقة مباشرة بعملية الحيازة. إن الموجودات والمطلوبات التي تم حيازتها والمطلوبات المحتملة التي تم تحملها في عملية دمج الأعمال يتم قياسها مبدئياً بقيمتها العادلة كما في تاريخ الحيازة بغض النظر عن حجم أي حقوق للأقلية. إن زيادة تكلفة الحيازة عن القيمة العادلة لحصة المؤسسة من صافي الموجودات التي تم حيازتها يتم تسجيلها كشهرة. وإذا كانت تكلفة الحيازة أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تم حيازتها، يسجل الفرق (أي الخصم من الحيازة) مباشرة في بيان الدخل المجمع للسنة التي تمت فيها الحيازة.

تم عرض قائمة بالشركات التابعة الرئيسية في إيضاح ٣.١.

٢,٥ النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك المركزية والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال سبعة أيام.

٢,٦ ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

إن الودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى مدرجة بالتكلفة ناقصاً أي مبالغ مشطوبة ومخصص الانخفاض في القيمة.

٢,٧ الأدوات المالية

(أ) التحقق

إن جميع المشتريات والمبيعات "بالطرق المعتادة" للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والأوراق المالية للمتاجرة والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع يتم تسجيلها على أساس تاريخ المتاجرة، أي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المؤسسة بشراء أو بيع الأصل. إن المشتريات أو المبيعات بالطرق المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالتعليمات التنظيمية أو بالعرف في الأسواق.

يتم تحقق الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً التكاليف المتعلقة مباشرة بالمعاملة، في حالة الاستثمارات غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تتضمن الموجودات المالية للمجموعة الأدوات المالية المسعرة وغير المسعرة والموجودات الأخرى والأدوات المالية المشتقة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٧ الأدوات المالية (تتمة) (ب) التصنيف والقياس

يعتمد تصنيف الأدوات المالية من قبل المجموعة عند التسجيل المبدئي على الغرض من حيازة الأدوات المالية وسماتها.

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تتضمن الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة، عند التحقق المبدئي، كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تصنف الموجودات المالية كمحتفظ بها لأغراض المتاجرة، إذا تم حيازتها بغرض البيع في المستقبل القريب. تصنف المشتقات كمحتفظ بها لأغراض المتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأداة تغطية فعالة.

تصنف المجموعة الاستثمارات كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الحالات التالية:

- يستبعد التصنيف أو يخفض بصورة كبيرة المعاملة غير المتطابقة التي قد تنتج بخلاف ذلك من قياس الموجودات والمطلوبات أو تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من هذه الموجودات والمطلوبات على أساس مختلف.
- عندما تكون الموجودات والمطلوبات جزءاً من مجموعة موجودات تمت إدارتها وتقييم أدائها على أساس قيمة عادلة موثوق منها وفقاً لإدارة مخاطر وإستراتيجية استثمار موثقة.

بعد التحقق المبدئي، يعاد قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج كافة التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

إن الموجودات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وذات تاريخ استحقاق ثابت حيث يكون لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. يتم قياس الموجودات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة من انخفاض قيمة مثل هذه الاستثمارات في بيان الدخل المجمع.

إن القروض والمدينين هي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو محددة بخلاف الموجودات المالية التي تم حيازتها بنية إنتاج أرباح على المدى القصير أو موجودات مالية مسعرة في سوق نشط، يتم قياس القروض والمدينين بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية، ناقصاً أي مبالغ مشطوبة ومخصص انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الاعتبار أي خصم أو قسط عند الحيازة والأتعاب والمصروفات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل سعر الفائدة الفعلية.

الموجودات المتاحة للبيع هي تلك الموجودات المالية غير المشتقة المصنفة كمتاحة للبيع أو لم يتم تصنيفها في أي من الفئات السابقة.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر كإيرادات شاملة أخرى في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات حتى يتم استبعاد تحقق الاستثمار أو عند تحديد وجود انخفاض في قيمته، حيث يتم في ذلك الوقت تدرج الأرباح والخسائر المتراكمة في بيان الدخل المجمع. إن الموجودات المالية التي يتعذر قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

قامت المجموعة بإجراء تقييم وإذا ما كانت النية لبيع موجوداتها المالية المتاحة للبيع في المستقبل القريب ما زالت مناسبة. عندما لا تتمكن المجموعة من المتاجرة في هذه الموجودات نتيجة السوق غير النشط و/ أو تغيير نية الإدارة في بيع هذه الموجودات يمكن للمجموعة أن تعيد تصنيفها في الظروف النادرة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٧ الأدوات المالية (تتمة)

(ب) التصنيف والقياس (تتمة)

تتضمن المشتقات المالية مبادلات أسعار الفائدة والعقود المستقبلية ومبادلات العملات الأجنبية وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة والخيارات على أسعار الفائدة والعملات الأجنبية. تسجل المشتقات المالية بالقيمة العادلة وتدرج كموجودات عندما تكون قيمتها العادلة موجبة، وتدرج كمطلوبات عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها للمتاجرة في بيان الدخل المجموع.

(ج) انخفاض القيمة

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بتقدير ما إذا كان هناك أي دليل إيجابي على انخفاض قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية. تتخفف قيمة أصل مالي أو مجموعة أصول مالية فقط إذا ما توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة" متكبدة) ويكون للخسارة تأثير على التدفقات النقدية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن قياسها بصورة موثوق منها. قد يتضمن الدليل على انخفاض القيمة مؤشرات إلى مواجهة المقترض أو مجموعة المقترضين لصعوبة مالية كبيرة، أو تأخير في سداد الفوائد أو الدفعات الأصلية أو احتمال إشهار إفلاسهم أو الترتيبات المالية الأخرى وعندما تشير بيانات المراقبة إلى أن هناك نقص يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتأخيرات.

موجودات مدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقوم المجموعة أولاً بتقييم بصورة مستقلة ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض جوهري في قيمة الموجودات المالية كل على حده، أو موجودات مالية مجتمعة ليست بصورة جوهري. إذا قررت المجموعة أنه لا يوجد دليل موضوعي على وجود انخفاض في أصل مادي تم تقييمه بصورة مستقلة، سواء كان بصورة جوهري أو لا، فإن المجموعة تدرج الأصل المالي ضمن مجموعة من الموجودات المالية التي تتميز بخصائص مخاطر ائتمانية مماثلة وتقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة. الموجودات المالية التي تم تقييمها لتحديد انخفاض قيمتها ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة أو مازالت تحقق خسائر انخفاض القيمة لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود خسارة انخفاض القيمة، فإن قيمة الخسارة يتم قياسها بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل المادي والقيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة بمعدل الفائدة الفعلية الأصلي للموجودات المالية. إذا كان الأصل يحمل معدل فائدة متغير، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة من انخفاض القيمة هو معدل الفائدة الفعلية الحالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام بند انخفاض القيمة ويتم تسجيل قيمة خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع. إذا زاد مقدار خسارة انخفاض القيمة أو انخفض في سنة لاحقة بسبب حدث وقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة، يتم زيادة أو نقص خسارة انخفاض القيمة من خلال تعديل حساب المخصص.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن استثمار أو مجموعة استثمارات قد تعرضت لانخفاض في القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٧ الأدوات المالية (تتمة)

(ج) انخفاض القيمة (تتمة)

بالنسبة للاستثمارات في أسهم المصنفة كمتاحة للبيع، يمكن أن يتضمن الدليل الموضوعي انخفاض كبير ومتواصل في القيمة العادلة للاستثمار دون تكلفته. يتم تقييم الانخفاض "الكبير" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"متواصل" مقابل الفترة التي تخفض فيها القيمة العادلة دون التكلفة الفعلية. وإذا ما توفر أي دليل على انخفاض القيمة، (يتم قياس الخسائر المتراكمة بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أية خسائر من انخفاض قيمة هذا الأصل المالي مدرجة سابقاً في بيان الدخل المجموع) ويتم شطبها من الإيرادات الشاملة الأخرى مع إدراجها في بيان الدخل المجموع. إن خسائر انخفاض القيمة من الاستثمارات في أسهم لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل، وتدرج الزيادات في القيمة العادلة بعد انخفاض القيمة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى.

في حالة أدوات الدين المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، يتم تقييم انخفاض القيمة استناداً إلى نفس المعايير التي تم إدراج الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة. إذا زادت القيمة العادلة لأدوات الدين في سنة لاحقة وأمكن ربط الزيادة بصورة موضوعية بحدث وقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل المجموع.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة باحتساب مخصص عام بحد أدنى على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها (بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمانات) التي لا ينطبق عليها مخصص معين. ولم يتم احتساب أي مخصصات عامة أخرى.

في مارس ٢٠٠٧، أصدر بنك الكويت المركزي تعميم بالتعديل على أساس احتساب المخصصات العامة على التسهيلات لتغيير الحد الأدنى للمعدل من ٢٪ إلى ١٪ للتسهيلات النقدية و١٪ إلى ٥٪، ٥٪ للتسهيلات غير النقدية. وقد تم تطبيق المعدلات المطلوبة اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٧ على صافي الزيادة في التسهيلات، بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمانات خلال فترة التقرير. في نوفمبر ٢٠٠٨، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات لكافة شركات الاستثمار بأنه يجب تسجيل المخصص العام الذي يزيد عن المعدل الحالي بنسبة ١٪ بالنسبة للتسهيلات النقدية وبنسبة ٥٪، ٥٪ بالنسبة للتسهيلات غير النقدية كإيرادات في بيان الدخل المجموع. لاحقاً، في مايو ٢٠٠٩، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات للمؤسسة للتأثير على التحويل للعكس السابق الذي يتعلق بالزيادة عن المخصص العام من الأرباح المحتفظ بها إلى الاحتياطي الاختياري (راجع إيضاح ٢، ١٤).

(٤) عدم التحقق

لا يتم تحقق الأصل المالي (أو ما ينطبق عليه ذلك أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مماثلة) عندما:

- ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزام بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع"، وعندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما (أ) قامت المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل أو (ب) لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكن حولت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في التدفقات النقدية أو قامت بالدخول في ترتيب "القبض والدفع" ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل أو لم تقم بتحويل السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل الجديد بمقدار استمرار المجموعة في السيطرة على الأصل. يتم تحقق الأصل إلى المدى الذي تستمر فيه المجموعة في السيطرة على الأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

- ٢,٧ الأدوات المالية (تتمة)
(٤) عدم التحقق (تتمة)
- وفي هذه الحالة تقوم المجموعة بتسجيل التزام مرتبط أيضاً. يتم قياس كلاً من الأصل المحول والالتزام المرتبط على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.
- يتم قياس الاستمرار في السيطرة التي تأخذ شكل ضمانات على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى لمبلغ المقابل المطلوب من المجموعة سداداً، أيهما أقل.
- ٢,٨
(أ) **المطلوبات المالية**
التحقق
- تصنف المجموعة مطلوباتها المالية "كمطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" أو "قروض وسلف" إذا كان ذلك مناسباً. تحدد المجموعة تصنيف مطلوباتها المالية عند التحقق المبدئي.
- تدرج كافة المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائد التكاليف المتعلقة مباشرةً بالمعاملة، في حالة القروض والسلف.
- تتضمن المطلوبات المالية للمجموعة القروض قصيرة وطويلة الأجل والدائنين والمصروفات المستحقة.
- (ب) **التصنيف والقياس**
- يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كما يلي:
- قروض وسلف*
- بعد القياس المبدئي، يتم قياس كافة المطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة والديون المصدرة والسلف الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يأخذ الاحتساب في الحسبان أي علاوة أو خصم عند الحيابة ويتضمن تكاليف وأتعاب المعاملة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية.
- دائنون ومصروفات مستحقة*
- يتم قيد المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع وخدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير من قبل المورد أو لم تصدر.
- (ج) **عدم التحقق**
- يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإغفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.
- عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقيق للالتزام الجديد، ويُدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٩ المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي المجموع إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة للتفويض لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

٢,١٠ القيمة العادلة للأدوات المالية

بالنسبة للاستثمارات والأدوات المالية المشتقة المتاجر بها في أسواق مالية منظمة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة في سوق الأوراق المالية وفقاً لآخر أمر شراء بتاريخ التقارير المالية. يستند تحديد القيمة العادلة للصناديق الاستثمارية المشتركة أو وحدات الائتمان أو شركات الاستثمار ذات الأغراض الخاصة إلى آخر صافي قيمة موجودات مقررة من مدراء الصناديق.

وبالنسبة للاستثمارات التي لا تتوافر لها أسعار سوقية معروضة، يتم عمل تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى مضاعف الأرباح، أو إلى مضاعف الأرباح الخاص بالصناعة أو إلى قيمة تستند إلى شركة عامة مدرجة تمارس نشاط مماثل، أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار، أو إلى صافي قاعدة الأصول المتعلقة بذلك الاستثمار. تأخذ تقديرات القيمة العادلة في الاعتبار معوقات السيولة وتحديد انخفاض القيمة.

بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوقة منها وليس بالإمكان الحصول على معلومات حول قيمتها العادلة فإنها تدرج بتكلفتها المبدئية ناقصاً انخفاض القيمة.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة استناداً إلى التدفقات النقدية مخصومة باستخدام معدلات فائدة للبنود ذات سمات وشروط ومخاطر مماثلة.

يوجد تحليل للقيمة العادلة للأدوات المالية وتفصيل أخرى حول كيفية قياسها في إيضاح ٢,٧.

٢,١١ انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييم بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصل ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند طلب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديدها لكل أصل على أساس إفرادي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو الوحدة المنتجة للنقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) قد انخفضت قيمته ويخضع إلى قيمته الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

تدرج خسائر انخفاض القيمة من العمليات المستمرة في بيان الدخل المجموع ضمن فئات المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الموجودات التي انخفضت قيمتها.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,١١ انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

بالنسبة للموجودات التي لا تتضمن شهرة، يتم إجراء تقدير بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من قبل المجموعة. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل حيث إنه قد تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الممكن استردادها. إن مبلغ الزيادة لا يمكن أن يتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة، ويسجل هذا العكس في بيان الدخل المجموع.

٢,١٢ اتفاقيات إعادة شراء وإعادة بيع

تقوم المجموعة بشراء/ بيع أوراق مالية متماثلة إلى حد كبير بموجب اتفاقيات إعادة بيعها / إعادة شرائها في تواريخ معينة في المستقبل وبأسعار محددة.

يستمر تسجيل الاستثمارات المباعة مع حق إعادة الشراء في بيان المركز المالي المجموع ويتم قياسها وفقاً للسياسة المحاسبية لتلك الاستثمارات. يتم إدراج المحصل من بيع الاستثمارات كجزء من المطلوبات كأوراق مالية مباعة مع حق إعادة شراء. يتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كمصروفات فوائد ويتم تسجيلها على مدى فترة الاتفاقية باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٢,١٣ استثمارات في شركات زميلة

إن الشركة الزميلة هي تلك التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً كبيراً ولكن لا تسيطر على عملياتها وبصفة عامة هي تلك التي تبلغ حصة الملكية فيها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من رأس المال ويتم المحاسبة عنها في الدفاتر المحاسبية للشركة المستثمرة بطريقة حقوق الملكية. عندما يتم حيازة والاحتفاظ بالشركة الزميلة بصورة حصرية بغرض إعادة البيع، ويتم المحاسبة عن الأصل غير المتداول المحتفظ به للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ٥.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركات الزميلة في بيان المركز المالي المجموع بالتكلفة زائداً التغيرات بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم قيد الخسائر التي تزيد عن تكلفة الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابة عنها. تدرج الشهرة المتعلقة بشركة زميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاءها أو يتم اختبارها لتحديد انخفاض قيمتها. تقيد المجموعة حصتها في نتائج عمليات الشركات الزميلة اعتباراً من تاريخ البدء الفعلي للتأثير أو الملكية في بيان الدخل المجموع. عندما يتم تسجيل تغير مباشرة في حقوق ملكية الشركات الزميلة، تقوم المجموعة بتسجيل حصتها من التغيرات والإفصاح عنها في بيان الدخل الشامل المجموع، متى كان ملائماً. تخفض التوزيعات المستلمة من شركة زميلة القيمة الدفترية للاستثمار.

تستبعد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركة الزميلة بما يتناسب مع حصة المجموعة في الشركة الزميلة. كما تستبعد الخسائر غير المحققة ما لم تتضمن المعاملات دليل على الانخفاض في قيمة الموجودات المحولة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة في نفس تاريخ تقرير المجموعة وفي حالة أي اختلاف في تاريخ تقرير الشركة الزميلة، والذي لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقرير المجموعة، يتم إجراء تعديلات لتعكس أثر المعاملات الهامة أو الأحداث الأخرى التي وقعت بين هذا التاريخ وتاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للشركة الزميلة مماثلة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة للمعاملات المشابهة والأحداث في الظروف المماثلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,١٣ استثمارات في شركات زميلة (تتمة)
بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسارة انخفاض قيمة إضافية من استثمارات المجموعة في شركات زميلة. تقوم المجموعة في تاريخ كل ميزانية عمومية بتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في شركات زميلة قد انخفضت قيمته. وفي هذه الحالة، تحسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجموع.

٢,١٤ مخصصات أخرى
تسجل المخصصات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع عندما تكون على المجموعة التزامات قانونية أو متوقعة نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجية للمنافع الاقتصادية وذلك لتسوية هذا الالتزام.

٢,١٥ عقار وموجودات ثابتة أخرى
يدرج العقار والموجودات الثابتة الأخرى بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. تسجل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الممكن استردادها. وتمثل القيمة الممكن استردادها للأصل صافي سعر البيع أو القيمة التشغيلية للأصل أيهما أعلى. يحسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لكل فئة من فئات الموجودات كما يلي:

مباني	٢٠ سنة
آلات ومكائن	١٠ سنوات
تركيبات مباني	٥ - ١٠ سنوات
معدات مكتبية ومعدات أخرى وبرمجيات كمبيوتر	٢ - ١٠ سنوات
أثاث	٤ - ٦ سنوات
سيارات	٢ - ٤ سنوات

٢,١٦ ودائع من البنوك والمؤسسات المالية
تدرج الودائع من البنوك والمؤسسات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية المحاسبية.

٢,١٧ تمويل لأجل
يتم تسجيل كافة التمويلات محددة الأجل مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم ناقصاً التكاليف المتعلقة مباشرة بالمعاملة. بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس القروض والسلف لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية المحاسبية.

٢,١٨ ضمانات مالية
تقدم المجموعة ضمانات مالية نيابة عن شركاتها الزميلة. يتم قيد هذه الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ منحها والتي تمثل القسط المحصل. تقوم المجموعة لاحقاً بقيد مطلوباتها بموجب كل ضمان وفقاً للأقساط المطفأة وأفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية أي التزام مالي ينتج عن الضمان أيهما أكبر. ويتم تسجيل أي زيادة في الالتزام ضمن بيان الدخل المجموع. تقيد المجموعة القسط المحصل في بيان الدخل المجموع على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,١٩ أنشطة أمانة

إن الموجودات المدارة لحساب أطراف أخرى أو الموجودات المحتفظ بها بصفة أمانة أو وكالة لا يتم معاملتها كموجودات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة.

٢,٢٠ محاسبة التغطية

تقوم المجموعة بالتعامل في الأدوات المالية المشتقة لإدارة التعرض لمخاطر العملات الأجنبية. تدرج كافة مشتقات الأدوات المالية للمجموعة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. تمثل القيمة العادلة للمشتقات ما يعادلها من الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من تعديل قيمتها لتماثل سعر السوق وذلك باستخدام معدلات أسعار السوق السائدة أو نماذج تسعير داخلية. يتم إدراج القيمة العادلة الموجبة والسالبة كموجودات ومطلوبات على التوالي ويتم إجراء التقاص لها عند وجود النية للخصم ووجود الحق القانوني للمقاصة.

لأغراض محاسبة التغطية تصنف معاملات التغطية في فئتين: (أ) تغطية القيمة العادلة التي توفر تغطية مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات محققة؛ و (ب) تغطية التدفقات النقدية التي توفر تغطية من التنوع في التدفقات النقدية التي إما أن تتسبب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو بمعاملة متوقعة.

يكون هناك علاقة تغطية:

- عندما يكون هناك توثيق رسمي للتغطية عند بدايتها.
- عندما يتوقع أن تكون عملية التغطية فعالة بدرجة عالية.
- عندما يمكن قياس فاعلية التغطية بصورة موثوق منها.
- عندما تكون عملية التغطية فعالة على مدى الفترة المالية.
- لتغطية معاملة متوقع حدوثها، تكون احتمالية حدوث المعاملة كبيرة وتظهر تعرضها لاختلافات في التدفقات النقدية مما قد يؤثر في النهاية على صافي الربح أو الخسارة.

بالنسبة لمعاملات تغطية القيمة العادلة التي تستوفي شروط المحاسبة عنها كمعاملة تغطية، فإن أي أرباح أو خسائر نتيجة إعادة قياس أداة التغطية إلى القيمة العادلة يتم تسجيلها على الفور في بيان الدخل المجموع. يعدل أي ربح أو خسارة على البند المغطى الذي يتعلق بالمخاطر المغطاة مقابل القيمة الدفترية للبند المغطى وتفيد في بيان الدخل المجموع.

فيما يتعلق بتغطية التدفقات النقدية التي تفي بشروط محاسبة التغطية، فإن جزء الربح أو الخسارة من أداة التغطية التي تعتبر تغطية فعالة يتم تسجيله مباشرة في حقوق الملكية، ويسجل الجزء غير الفعال في بيان الدخل. يتم تحويل أرباح أو خسائر تغطية التدفق النقدي التي تم تسجيلها مبدئياً في حقوق الملكية إلى بيان الدخل في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المغطاة على بيان الدخل. عندما ينتج عن معاملة التغطية تحقق موجودات أو مطلوبات فإن الأرباح أو الخسائر التي كانت قد سجلت مبدئياً في حقوق الملكية يتم تضمينها في القياس الأولي لتكلفة الأصل أو الالتزام المتعلق بها.

أما بالنسبة لمعاملات التغطية التي لا تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كتغطية، فإن أي أرباح أو خسائر تنتج عن تغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية تؤخذ مباشرة إلى بيان الدخل المجموع.

يتم إيقاف محاسبة التغطية عندما تنتهي صلاحية الأداة أو تباع، أو تنتهي مدتها أو تمارس، أو عندما لا تعود مستوفية لشروط المحاسبة عنها كمعاملة تغطية أو يتم إلغاؤها من قبل المجموعة. بالنسبة لتغطيات التدفقات النقدية، فإن أي ربح أو خسارة متراكمة على أداة التغطية المسجلة في حقوق الملكية تبقى في حقوق الملكية إلى وقت حدوث المعاملة المتوقعة. وفي حالة تغطية القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة يتم إطفاء أي تعديل يتعلق بالتغطية على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق. أما عندما لا يعود من المتوقع حدوث معاملة التغطية، فإن صافي الربح أو الخسارة المتراكمين المسجلين في حقوق الملكية يحولان إلى بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٢١ تحقق الإيرادات والمصروفات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون عنده تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق منها. كما يجب الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

إيرادات ومصروفات الفوائد

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد عند استحقاق الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية المحاسبية، التي بموجبها يخصم المعدل المستخدم المقبوضات أو المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأداة المالية إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية. تتضمن إيرادات الفوائد إطفاء أي خصومات أو علاوات أو فروق أخرى بين القيمة الدفترية المبدئية للأداة التي تحمل فائدة وقيمتها عند الاستحقاق على أساس معدل العائد الفعلي.

إيرادات الرسوم والعمولات

تتحقق إيرادات الرسوم المستحقة من تقديم الخدمات على مدى فترة الخدمات. وتتحقق الرسوم الناتجة من تقديم خدمات المعاملات عند إتمام المعاملة ذات الصلة. تتحقق إيرادات رسوم الأداء عند اكتسابها، وهو عندما تكن مخاطر تحقق هذه الرسوم غير موجودة.

إيرادات الاستثمار

تمثل إيرادات الاستثمار النتائج من أنشطة المتاجرة بما في ذلك كافة الأرباح والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة والمتعلقة بإيرادات أو مصروفات الفوائد وتوزيعات الأرباح للموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

إيرادات توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح.

بيع البضاعة

تتحقق إيرادات بيع البضاعة عندما تنتقل المخاطر والمزايا الهامة للملكية إلى العميل.

٢,٢٢ مكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين وفقاً لقانون العمل الكويتي وعقود الموظفين وقوانين العمل المطبقة في الدول التي تعمل فيها الشركات التابعة. يمثل الالتزام غير الممول المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لإنهاء الخدمات الإيجاري بتاريخ بيان المركز المالي، وبما يعادل تقريباً قيمة الالتزام النهائي. ويتم سداد الالتزامات ضمن برنامج يتم إدارته من قبل أمين مستقل.

٢,٢٣ العملات الأجنبية

تعرض البيانات المالية المجمعة بالدولار الأمريكي وهو العملة الرئيسية للمؤسسة وعملة العرض. تقوم كل شركة من شركات المجموعة بتحديد عملتها الرئيسية ويتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية باستخدام هذه العملة الرئيسية.

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم إدراج الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٢٣ العملات الأجنبية (تتمة)

إن البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. ويتم إدراج أرباح أو خسائر التحويل على البنود غير النقدية المدرجة في حقوق الملكية كجزء من تعديل القيمة العادلة على الأوراق المالية المتاحة للبيع ما لم تكن جزءاً من إستراتيجية التغطية الفعالة.

الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والمدرجة بالقيمة العادلة تحول إلى العملة الرئيسية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. وتدرج جميع الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن بيان الدخل المجمع ضمن القيمة العادلة لصافي الأرباح أو الخسائر. إن أي شهرة ناتجة من حيازة عملية أجنبية وأي تعديلات للقيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناتجة من الحيازة يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات متعلقة بالعملية الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال في تاريخ التقارير المالية.

يتم بتاريخ التقارير المالية تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة الأجنبية والقيمة الدفترية للشركات الزميلة الأجنبية إلى العملة الرئيسية للمؤسسة بسعر التحويل السائد في تاريخ التقارير المالية، ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بهذه الشركات بالمتوسط الموزون لأسعار التحويل للسنة. يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من عمليات تحويل العملات الأجنبية مباشرة في تعديلات تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية. عند بيع شركة أجنبية، يتم تسجيل المبلغ المؤجل المحقق في حقوق الملكية والمتعلق بعملية أجنبية معينة ضمن بيان الدخل المجمع.

٢,٢٤ تقارير القطاعات

تشكل القطاعات المكونات الرئيسية للمجموعة التي تقدم منتجات أو خدمات (قطاع الأعمال) أو تقدم منتجات أو خدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة (القطاع الجغرافي) حيث تخضع لمخاطر ومزايا تختلف عن مخاطر ومزايا القطاعات الأخرى.

٢,٢٥ الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة يتطلب من إدارة المجموعة وضع أحكام وتقديرات وافترضاات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاح عن المطلوبات المحتملة في تاريخ البيانات المالية. ولكن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلات مادية في القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر في المستقبل.

الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر في المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الاستثمارات

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار بشأن حيازة استثمار ما سواء كان يجب تصنيفه كمحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق أو محتفظ به للمتاجرة أو مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاح للبيع.

وبالنسبة لتلك الاستثمارات التي تعتبر محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، تقوم الإدارة بالتأكد من الوفاء بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ وبصفة خاصة عندما يكون لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.

وتقوم المجموعة بتصنيف الأوراق المالية كأوراق مالية للمتاجرة إذا تم حيازتها بصفة أساسية لغرض تحقيق ربح على المدى القصير من قبل المتداولين.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٢٥ الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

يعتمد تصنيف الاستثمارات كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. في حالة عدم تصنيف هذه الاستثمارات كمحفظ بها للمتاجرة ولكن يتوافر لها قيمة عادلة موثوق منها وكانت التغيرات في القيمة العادلة مدرجة كجزء من الربح أو الخسارة في حسابات الإدارة، فإن هذه الاستثمارات تصنف ك استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تُصنف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو وجود دليل إيجابي على انخفاض القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب قرارات أساسية. إضافة إلى ذلك تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى منها التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للاستثمارات المدرجة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للمشاريع والأسهم غير المدرجة.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ بيان المركز المالي والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

خسائر انخفاض القيمة على القروض والمدنيين والاستثمار في أدوات الدين

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والمدنيين غير المنتظمة والاستثمار في أدوات الدين كل نصف سنة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب عمل تقدير من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. إن تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى الافتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم الاستثمارات في أسهم غير مدرجة

يستند تقييم الاستثمارات في أسهم غير مدرجة عادةً إلى واحدة مما يلي:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة، ويوجد عدد من الاستثمارات في أوراق مالية حيث لا يمكن تحديد هذه التقديرات بصورة موثوق منها، لذا فهي مدرجة بالتكلفة وكما هو مفصّل عنها في إيضاح ٥. تقوم المؤسسة بتحديث أساليب التقييم بصورة دورية وتقوم باختبارها للتأكد من مدى ملائمة هذه الأساليب باستخدام الأسعار من معاملات حالية مثبتة في السوق في نفس الأداة المالية أو أي بيانات أخرى متاحة معروضة في السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٣ ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، لم يكن لدى المجموعة وداائع لدى مؤسسات مالية غير مصرفية (٢٠٠٨: ١ مليون دولار أمريكي).

٤ موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
		محتفظ بها للمتاجرة
٤٧٤	٣٢٤	استثمارات في صناديق مدارة غير مدرجة
٤٧٤	٣٢٤	
		مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٢	٢	أوراق مالية غير مدرجة
٦١٧	٢٧٥	استثمارات في صناديق أسهم بديلة
٦١٩	٢٧٧	
١,٠٩٣	٦٠١	الإجمالي

تتضمن الأوراق المالية للمتاجرة الاستثمارات في صناديق تتعامل بشكل نشط في الأوراق المالية المدعومة برهن و الصناديق المدارة والأوراق المالية المصدرة داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

تتضمن صناديق الأسهم البديلة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من الاستثمارات في صناديق تحوط واستثمارات أخرى بديلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٥ موجودات مالية متاحة للبيع

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
		أدوات دين متاحة للبيع
		أوراق دين ذات تقييم AAA/Aaa
٥٦٦	٢٦٨	أوراق مالية صادرة عن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي
٢٦٣	٦٠	أوراق دين ذات تصنيف استثماري
٢,٠٧١	١,٧١٧	أوراق منتظمة
٨٠	٥٥	سندات دين أخرى
١٥٦	٢٩٥	
٣,١٢٦	٢,٣٩٥	
		أسهم وصناديق مدارة متاحة للبيع
		استثمارات في أسهم مدرجة
٦٨	٢٨	استثمارات في صناديق مدارة غير مدرجة
٩٨	٣٦	
١٦٦	٦٤	
		مساهمات في مشاريع متاحة للبيع
		استثمارات في أسهم مدرجة
١٥٢	٢٨٧	استثمارات في أسهم غير مدرجة
١٣٥	١١٢	
٢٨٨	٣٩٩	
		صناديق أسهم خاصة متاحة للبيع
		محفظة صناديق مدارة
٢٠٢	٢١٩	محفظة صناديق عقارية
٤٧	٤٢	محفظة صناديق متنوعة
١٠	٨	
٢٦٠	٢٦٩	
٣,٨٥٠	٣,١٢٧	المجموع

تتضمن الاستثمارات في أدوات الدين الاستثمار في محفظة أوراق مالية مدعومة بأصل، وسندات منتظمة وسندات الشركات والسندات السيادية الأخرى. تم خلال السنة تسجيل رد خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ٦ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: خسارة بمبلغ ٣٩٧ مليون دولار أمريكي) في بيان الدخل المجموع على أدوات الدين المتاحة للبيع (إيضاح ٢١).

تتضمن الاستثمارات في أسهم وصناديق مدارة استثمارات في صناديق تستثمر في أسهم وأوراق مالية عقارية وسندات مدعومة. يتم إدراج الاستثمارات في صناديق غير مدرجة بصافي قيمة الموجودات التي يقدمها مدراء الصناديق. تم خلال السنة تسجيل خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ٤ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ١٥٧ مليون دولار أمريكي) في بيان الدخل المجموع على الاستثمار في أسهم وصناديق مدارة (إيضاح ٢١).

تتمثل الاستثمارات في مشاريع متاحة للبيع في أسهم استراتيجية داخل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والتي لا تمارس عليها الشركة أي سيطرة أو تأثير جوهري. تم خلال السنة تسجيل خسارة انخفاض القيمة بمبلغ لا شيء (٢٠٠٨: ١٥٠ مليون دولار أمريكي) في بيان الدخل المجموع على الاستثمارات المدرجة المتاحة للبيع نتيجة لانخفاض القيمة الكبير في القيمة السوقية. يتم إدراج الأسهم غير المدرجة بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة بمبلغ ٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: لا شيء) حيث أن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات لا يمكن أن يتم قياسها بصورة موثوق منها (إيضاح ٢١). فيما يتعلق بهذه الاستثمارات، قامت الإدارة بإجراء تقييم للاستثمارات الرئيسية وانتهت إلى أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة كافية. إن استراتيجية الشركة هي الاحتفاظ بهذه الأوراق المالية في المستقبل القريب.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩

٥ موجودات مالية متاحة للبيع (تتمة)

تتكون الاستثمارات في صناديق أسهم خاصة من استثمارات في أسهم ذات طبيعة تمويل منتظمة وعدد كبير من صناديق الأسهم الخاصة المدارة خارجياً. يتم إدراج هذه الاستثمارات بصافي قيمة الموجودات المقدمة من مدراء الصناديق. بسبب طبيعة هذه الاستثمارات، تمثل صافي قيمة الموجودات المقدمة من مدراء الصناديق أفضل تقييم متاح للقيمة العادلة لهذه الاستثمارات. كما في تاريخ التقارير المالية تم إدراج بعض صناديق الأسهم الخاصة بمبلغ ٢٤٧ مليون دولار أمريكي بالقيمة العادلة كما في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٩، التي تم تعديلها للحركات النقدية حتى تاريخ بيان المركز المالي. تم خلال السنة تسجيل خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ١٥ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٤٩ مليون دولار أمريكي) في بيان الدخل المجمع على الاستثمارات في صناديق أسهم خاصة (إيضاح ٢١).

٦ موجودات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
		أدوات دين محتفظ بها حتى الاستحقاق
٣	-	أوراق دين ذات تقييم AAA/Aaa
٣٦	٢	أوراق دين ذات تصنيف استثماري
٣٩	٢	

تتكون الاستثمارات في أدوات دين من الاستثمار في محفظة أوراق مالية مدعومة بأصل وصناديق الائتمان. تم خلال السنة تسجيل خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ١ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٢٠٩ مليون دولار أمريكي) في بيان الدخل المجمع على الموجودات المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق.

٧ استثمار في شركات زميلة

فيما يلي الحركة في القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
٤٤٣	٨٠٨	الرصيد في بداية السنة
٣٩٧	١٥٠	استثمار إضافي أثناء السنة
(١٣٨)	٦٠	التغير في حقوق ملكية الشركات الزميلة
(٢)	(٢)	المستبعدات خلال السنة
١١٨	٥	الحصة في نتائج الأعمال
(١٢)	(١١)	توزيعات أرباح مستلمة
٢	-	عكس انخفاض القيمة خلال السنة
٨٠٨	١,٠٠٩	الرصيد في نهاية السنة

تشمل القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة شهرة بمبلغ ٤١ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٣٧ مليون دولار أمريكي).

تبلغ القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة في شركات زميلة مدرجة في سوق الأوراق المالية بقيمة دفترية بمبلغ ٧ مليون دولار أمريكي وتبلغ القيمة السوقية ٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٩ مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٧ استثمار في شركات زميلة (تتمة)

يوضح الجدول التالي ملخص للمعلومات المالية الموجزة لاستثمارات المجموعة في شركات زميلة:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
٣,٢٦٩	٢,٨٨٧	حصة في موجودات
(٢,٤٩٦)	(١,٩١٧)	حصة في مطلوبات
٧٧٣	٩٧٠	حصة في صافي الموجودات
٣٧	٤١	شهرة
(٢)	(٢)	مخصص خسائر انخفاض القيمة
٨٠٨	١,٠٠٩	القيمة الدفترية للاستثمار
١١٨	٥	الحصة في النتائج للسنة

هناك قائمة بالشركات الزميلة مفصّل عنها في إيضاح ٢١.

٨ قروض وسلف

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
١١٢	٨٨	قروض لشركات زميلة
(٢)	(٢)	مخصص لخسائر القروض
١١٠	٨٥	

إن الحركات في مخصص خسائر القروض هي كما يلي:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(أ) مخصص خسائر القروض (مليون دولار أمريكي)
١	٢	الرصيد في بداية السنة
١	١	صافي المحمل للسنة
٢	٣	الرصيد في نهاية السنة
٢٠٠٨	٢٠٠٩	(ب) مخصص ضمانات القروض (مليون دولار أمريكي)
٤	٢	الرصيد في بداية السنة
(١)	-	المبالغ المستخدمة
(١)	-	صافي إعادة التقييد للسنة
٢	٢	الرصيد في نهاية السنة

تتفق سياسة المجموعة لاحتساب مخصص انخفاض قيمة القروض من كافة النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي للمخصصات المحددة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٩ موجودات أخرى

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
٧٣	٣٣	فوائد ورسوم وعمولات مستحقة
٤٩	٥٤	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
١	١	مدفوعات مقدماً
٣٦	٣٨	عقار وآلات ومعدات
٢٤	٢٤	مدينين من شركات زميلة
٧٤	٧٤	موجودات أخرى، بما فيها المدينين
<u>٢٤٧</u>	<u>٢٢٤</u>	

١٠ ودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
٤٧٣	١٠٥	ودائع من البنوك المركزية
٣٩٦	١٢٣	ودائع من بنوك أخرى
١٨	-	ودائع من مؤسسات إسلامية
٢,٠٠٩	١,١٢٢	ودائع أخرى
<u>٢,٨٩٦</u>	<u>١,٣٦٠</u>	

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت الودائع من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية والمؤسسات الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي ١,٣٤٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٢,٦٧٨ مليون دولار أمريكي).

١١ أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، دخلت المجموعة في اتفاقيات إعادة شراء مع أطراف أخرى وهي بنوك استثمارية دولية مقابل بعض أدوات الدين المتاحة للبيع (إيضاح ٥). تشمل هذه العقود اتفاقيات بمبلغ ٨٥٦ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ١,٢٧٠ مليون دولار أمريكي) يستحق أجلها خلال سنة واحدة من تاريخ التقارير المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١٢ تمويل لأجل

٢٠٠٨	٢٠٠٩	معدل الفائدة الفعلية % ٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
٢٠٠	٢٠٠	٦ ليبور بالدولار الأمريكي لفترة ٦ أشهر زائداً ٣٥ نقطة أساسية	قرض محدد الأجل بالدولار الأمريكي بمعدل متغير يستحق في ٢٠١٠
٤	-	٤ سيبور زائداً ١٥٠ نقطة أساسية	قرض محدد الأجل بالريال السعودي بمعدل فائدة متغير
٥٠٠	-	٣ ليبور بالدولار الأمريكي لفترة ٣ أشهر زائداً ٥٥ نقطة أساسية	إصدار سندات متوسطة الأجل: سندات للمؤسسة بالدولار الأمريكي ذات فائدة متغيرة تستحق في ٢٠٠٩
٥٠٠	٥٠٠	٣ ليبور بالدولار الأمريكي لفترة ٣ أشهر زائداً ٤٥ نقطة أساسية	سندات للمؤسسة بالدولار الأمريكي ذات فائدة متغيرة تستحق في ٢٠١٠
٥٥٩	٥٧٦	٣ ليبور باليورو لفترة ٣ أشهر زائداً ٣٠ نقطة أساسية	سندات للمؤسسة باليورو ذات فائدة متغيرة تستحق في ٢٠١١
١٩	١٩	٣ هيبور لفترة ٣ أشهر زائداً ٣٥ نقطة أساسية	سندات للمؤسسة بدولار هونج كونج ذات فائدة متغيرة تستحق في ٢٠١١
١٧٣	١٧٥	٩٨، ٢٪ سنوياً (نصف سنوي)	سندات محددة الأجل للمؤسسة بالرينغيت الماليزي تستحق في ٢٠١٣
١١٦	١١٧	٥٢، ٤٪ سنوياً (نصف سنوي)	سندات محددة الأجل للمؤسسة بالرينغيت الماليزي تستحق في ٢٠٢٣
٢,٠٧١	١,٥٨٧		

١٣ مطلوبات أخرى

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
٧٩	٤٥	فوائد مستحقة
١٤١	٦٥	مشتقات أدوات مالية
٥٣	٥٨	مكافأة نهاية خدمة للموظفين
٢	٢	مخصصات أخرى
٣٧	٣٥	مطلوبات أخرى بما فيها دائنون ومصروفات مستحقة
٣١٢	٢٠٥	

١٤ حقوق الملكية

١٤,١ يتكون رأس المال المصرح به والمصدر من ٢,١ مليون سهم بقيمة ١,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم (٢,١:٢٠٠٨) مليون سهم بقيمة ١,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم). في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨، وافق مجلس الإدارة على استدعاء الجزء غير المدفوع من رأس المال المصرح به والمصدر بمبلغ ١,١٠٠ مليون دولار أمريكي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، تم استلام كافة المبالغ الرأسمالية المستحقة.

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
٢,١٠٠	٢,١٠٠	رأس المال المصرح به والمصدر
١,٠٥٠	٢,١٠٠	المدفوع بالكامل
٥٠٠	-	المدفوع جزئياً
١,٥٥٠	٢,١٠٠	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١٤ حقوق الملكية (تتمة)

١٤,٢	وفقاً لقانون الشركات التجارية الكويتي والنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي تحويل ١٠٪ من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي الإجمالي غير القابل للتوزيع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأسمال المؤسسة كحد أدنى.
١٤,٣	ووفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي تحويل نسبة ١٠٪ من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز وقف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين.
	وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة ١٩ مايو ٢٠٠٩ فإن الحد الأدنى للمخصص العام المتجاوز ١٪ على التسهيلات النقدية و ٥,٠٪ بالنسبة للتسهيلات غير النقدية بمبلغ ٣ مليون دولار أمريكي التي تم تسجيلها في السنة السابقة في بيان الدخل المجموع تم تحويله الآن من الأرباح المرحلة إلى الاحتياطي الاختياري.
١٤,٤	يتألف احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات من صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع محتفظ بها من قبل المؤسسة وكذلك حصة المؤسسة من الحركات في احتياطيات إعادة تقييم الاستثمارات لشركات زميلة.

١٥ إيرادات فوائد

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
٣٣	٧	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢٠٢	٧٢	موجودات مالية متاحة للبيع
٨	١	موجودات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق
٣	٤	قروض وسلف
٣	-	أخرى
٢٤٩	٨٤	

١٦ صافي الربح / (الخسارة) من الاستثمارات

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
٦٨	٣٤	أرباح محققة من موجودات مالية متاحة للبيع
-	(١)	خسارة محققة من موجودات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق
(٢٠٧)	٧٢	صافي الربح (الخسارة) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	٢	ربح محقق من بيع شركات زميلة
(١٣٩)	١٠٨	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١٧ إيرادات توزيعات أرباح

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
-	١	صناديق أسهم خاصة متاحة للبيع
١١	٤	أسهم وصناديق مدارة متاحة للبيع
١٢	١٢	مساهمات في حقوق الملكية متاحة للبيع
٢٣	١٧	

١٨ صافي إيرادات أتعاب وعمولات

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
١٥	٧	أتعاب إدارة
١	١	أتعاب أمانة وحفظ
١	٣	أتعاب استشارات
-	١١	أتعاب تطوير مشاريع
١٧	٢٢	

١٩ مصروفات فوائد

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
١٠٢	٣٣	ودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٧٤	١٩	أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء
٨٦	٣٣	تمويل لأجل
٢٦٢	٨٥	

يتضمن مصروفات الفوائد مبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ١٢٤ مليون دولار أمريكي) تتعلق بالفوائد المتكبدة على الالتزامات لتمويل موجودات لا تحمل فائدة.

٢٠ إيرادات تشغيل أخرى

تمثل إيرادات التشغيل الأخرى صافي الإيرادات من أعمال التصنيع للشركات التابعة وإيرادات / مصروفات تشغيل أخرى للأنشطة غير الجوهرية

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
٦٧	٥١	مبيعات
(٤٨)	(٣٦)	تكلفة المبيعات
١٩	١٥	مجمّل الربح
(٣)	(٢)	مصروفات بيع وتوزيع
(١)	(٣)	مصروفات إدارية
١٥	١٠	
(١٠)	(٥)	إيرادات / مصروفات تشغيل أخرى للأنشطة غير الأساسية
٥	٥	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢١ مخصصات خسائر انخفاض القيمة

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
(١)	١	ودائع لدى مؤسسات مالية غير مصرفية (إيضاح ٢)
-	(١)	قروض وسلف / ضمانات قروض (إيضاح ٨)
(٢٠٩)	(١)	موجودات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق (إيضاح ٦)
(٣٩٧)	٦	موجودات مالية متاحة للبيع - أوراق دين (إيضاح ٥)
(١٥٧)	(٤)	موجودات مالية متاحة للبيع - أسهم وصناديق مدارة (إيضاح ٥)
(١٥٠)	(٢)	موجودات مالية متاحة للبيع - أسهم (إيضاح ٥)
(٤٩)	(١٥)	موجودات مالية متاحة للبيع - صناديق أسهم خاصة (إيضاح ٥)
٢	-	استثمار في شركات زميلة (إيضاح ٧)
٣	-	رد مخصص عام طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي
(٩٥٨)	(١٦)	

٢٢ التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة

يوجد بالمجموعة نظام اشتراك اختياري ونظام مكافأة نهاية الخدمة والتي تشمل جميع العاملين فيها. ويحدد الاشتراك في النظام الاختياري على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش ويتكون من اشتراك من قبل العاملين بالإضافة إلى اشتراك مماثل من المجموعة بحد معين. ويحدد الاشتراك في نظام مكافأة نهاية الخدمة على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش وعدد سنوات الخدمة للعاملين. ويحدد المبلغ الذي يدفع كمكافأة نهاية الخدمة على أساس مبالغ الاشتراكات وأرباح الاستثمار من هذه الاشتراكات. وتقوم المجموعة بدفع اشتراكات في نظام المعاشات الحكومي لعاملين معينين طبقاً للمتطلبات القانونية في الكويت كما تقوم بدفع الاشتراكات وفقاً لقانون العمل في البلدان التي تعمل فيها شركاتها التابعة.

بلغ إجمالي تكلفة مكافأة التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة الأخرى المتضمنة في مصروفات موظفين مبلغ ٦,٥ مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (٢٠٠٨: ٦,٨ مليون دولار أمريكي).

٢٣ إدارة المخاطر

يمثل هذا الإيضاح المعلومات حول تعرض المجموعة للمخاطر الناتجة من استخدام الأدوات المالية. إن أهداف وسياسات وإجراءات المجموعة لقياس وإدارة المخاطر مبينة بالتفصيل في قسم إدارة المخاطر من التقرير السنوي.

٢٣,١ مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. وللمحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٣,١ مخاطر السيولة (تتمة)

توضح قائمة السيولة للمطلوبات المالية التدفقات النقدية المتوقعة، استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية، والتي تشمل مدفوعات الفوائد المستقبلية على مدى فترة سريان هذه المطلوبات المالية. إن قائمة السيولة للمطلوبات المالية والمطلوبات الطارئة والالتزامات كما في ٣١ ديسمبر كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (مليون دولار أمريكي)					
المجموع	أكثر من خمس سنوات	سنة إلى خمس سنوات	٣ أشهر إلى سنة	خلال ٣ أشهر	
١,٣٦٢	-	-	٢٠٢	١,١٦٠	ودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١,٢٢١	-	٢٧٠	٣٠١	٥٦٠	أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء
١,٦٨٩	١٦٠	٨٠٩	٧١٤	٦	تمويل لأجل
١,٠٦٩	١٢٣	٢٣٨	٢١٤	٤٩٤	إجمالي مشتقات أدوات مالية
(١,٠٥٤)	(١١٧)	(٢٢٩)	(٢١٤)	(٤٩٤)	- مبلغ تعاقدى دائن
٢٠٥	٧٨	٥٣	٣٣	٤١	- مبلغ تعاقدى مدين
٤,٥٠٢	٢٤٤	١,٢٤١	١,٢٥٠	١,٧٦٧	مطلوبات أخرى
					إجمالي المطلوبات المالية غير المخصصة
١٦٦	-	-	١٦٦	-	التزامات
٢٤١	-	-	٢٤١	-	مطلوبات طارئة

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ (مليون دولار أمريكي)					
المجموع	أكثر من خمس سنوات	سنة إلى خمس سنوات	٣ أشهر إلى سنة	خلال ٣ أشهر	
٢,٩٠٥	-	-	٣١١	٢,٥٩٤	ودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١,٢٧٦	-	-	١٤	١,٢٦٢	أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء
٢,٢٥٢	١٥٦	١,٥٢٢	٥٥٨	١٦	تمويل لأجل
١,٤٩٣	١٢٣	٢٣٨	١٤٨	٩٨٤	إجمالي مشتقات أدوات مالية
(١,٤٥٢)	(١١٦)	(٢٢٧)	(١٥١)	(٩٥٨)	- مبلغ تعاقدى دائن
٣١٢	٩٤	٧٢	٤٣	١٠٣	- مبلغ تعاقدى مدين
٦,٧٨٦	٢٥٧	١,٦٠٥	٩٢٣	٤,٠٠١	مطلوبات أخرى
					إجمالي المطلوبات المالية غير المخصصة
١٧٩	-	-	١٧٩	-	التزامات
٣٦٦	-	-	٣٦٦	-	مطلوبات طارئة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٣,١ مخاطر السيولة (تتمة)

تستند قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات المبينة في الجدول أدناه إلى تقييم الإدارة لحق وقدرة المجموعة (وليس بالضرورة النية) على تصفية هذه الأدوات استناداً إلى سمات السيولة الخاصة بها.

					(مليون دولار أمريكي)
المجموع	أكثر من خمس سنوات	سنة إلى خمس سنوات	٣ أشهر إلى سنة	خلال ٣ أشهر	
					٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
					الموجودات
٣٥	-	-	-	٣٥	التقيد والتقيد المعادل
١,٠٢٠	-	-	-	١,٠٢٠	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
					موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة
٦٠١	-	-	٣	٥٩٨	من خلال بيان الدخل
٨٥	-	٨٥	-	-	قروض وسلف
٣,١٢٧	٣٤٦	٣٤	٩١٠	١,٨٢٧	موجودات مالية متاحة للبيع
٢	-	-	-	٢	موجودات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق
١,٠٠٩	١,٠٠٩	-	-	-	استثمار في شركات زميلة
٢٢٤	١٢١	٣٤	٤٠	٢٩	موجودات أخرى
٦,١١٣	١,٤٧٦	١٥٣	٩٥٣	٣,٥٣١	مجموع الموجودات
					المطلوبات
١,٣٦٠	-	-	٢٠٢	١,١٥٨	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١,٢١١	-	٣٥٥	٢٩٦	٥٦٠	أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء
١,٥٨٧	١١٦	٧٧١	٧٠٠	-	تمويل لأجل
٢٠٥	٣٩	١٤	٨٧	٦٥	مطلوبات أخرى
٤,٣٦٣	١٥٥	١,١٤٠	١,٢٨٥	١,٧٨٣	مجموع المطلوبات
					صافي الفجوة
	١,٣٢١	(٩٨٧)	(٣٣٢)	١,٧٤٨	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٣,١ مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	أكثر من خمس سنوات	سنة إلى خمس سنوات	٣ أشهر إلى سنة	خلال ٣ أشهر	(مليون دولار أمريكي)
					٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
					الموجودات
٢٤	-	-	٧	٢٧	النقد والنقد المعادل
١,٠٣٠	-	-	-	١,٠٣٠	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
					موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة
١,٠٩٢	-	-	٢٢	١,٠٧١	من خلال بيان الدخل
١١٠	-	-	-	١١٠	قروض وسلف
٣,٨٥٠	٣٥٨	٣٤	٩٧٧	٢,٤٨١	موجودات مالية متاحة للبيع
٣٩	-	-	-	٣٩	موجودات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق
٨٠٨	٨٠٨	-	-	-	استثمار في شركات زميلة
٢٤٧	١١٢	١	٥١	٨٣	موجودات أخرى
٧,٢١١	١,٢٧٨	٣٥	١,٠٥٧	٤,٨٤١	مجموع الموجودات
					المطلوبات
٢,٨٩٦	-	-	٣٠٧	٢,٥٨٩	ودائع
١,٢٧٠	-	-	١٤	١,٢٥٦	أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء
٢,٠٧١	١١٦	١,٤٥٥	٥٠٠	-	تمويل لأجل
٣١٢	٦٧	٧٠	٧٠	١٠٥	مطلوبات أخرى
٦,٥٤٩	١٨٣	١,٥٢٥	٨٩١	٣,٩٥٠	مجموع المطلوبات
					صافي الفجوة
	١,٠٩٥	(١,٤٩٠)	١٦٦	٨٩١	

٢٣,٢ مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. إن طبيعة هذه المخاطر هي كما يلي:

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمار في أسهم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٣,٢ مخاطر السوق (تتمة)

تقوم المجموعة بقياس ومراقبة وإدارة مخاطر السوق على أساس القيمة الافتراضية وباستخدام مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر وفقاً للمخاطر. بالنسبة للإفصاحات المتعلقة بمخاطر السوق، راجع جدول القيمة المعرضة للمخاطر وتحليل الحساسية المتضمنة في تحليل مخاطر السوق من قسم إدارة المخاطر في التقرير السنوي، والتي تمثل جزءاً مكملاً للبيانات المالية المجمعة.

٢٣,٣ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر أن يخفق أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه ويتسبب بذلك في تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للمقترضين الأفراد ومجموعات المقترضين وللقطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال. كما تقوم المجموعة أيضاً بمراقبة التعرض للمخاطر الائتمانية والتقييم المستمر لملاءة الأطراف المقابلة. إضافة إلى ذلك، تحصل المجموعة - عند اللزوم - على ضمانات وتدخّل في اتفاقيات معاوضة واتفاقيات ضمانات مع الأطراف المقابلة وتقلل من فترة التعرض للمخاطر قدر الإمكان.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، لم تحصل المجموعة على أي ضمانات على أي من الموجودات المالية.

٢٣,٣,١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمجموعة هو كما يلي:

الحد الأقصى للتعرض للمخاطر		
٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
٣٤	٣٥	التقد والنقد المعادل
١,٠٣٠	١,٠٣٠	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٣,١٣٦	٢,٣٩٥	أوراق دين متاحة للبيع
٣٩	٢	أوراق دين محتفظ بها حتى الاستحقاق
١١٠	٨٥	قروض وسلف
٢٣٠	١٨٦	موجودات أخرى
٤,٥٧٩	٣,٧٣٣	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٣٦٩	٣٤١	تعهدات ائتمانية
٤,٩٤٨	٤,٠٧٤	مجمل التعرض لمخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة تقتصر على تلك الأدوات ذات القيمة العادلة الموجبة والتي تم إدراجها ضمن الموجودات الأخرى.

تظهر التركزات عندما تتعامل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة ضمن نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما قد يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مثلما تتأثر بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو أية تغيرات أخرى. وتشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة. يبلغ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل واحد (المصنفة كصفة استثمار) ٨١ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ١٠٨ مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٣,٣,١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

إن تركيزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب المناطق الجغرافية هو كما يلي:

المجموع	آسيا	شمال أفريقيا	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي		(مليون دولار أمريكي)
				التعاون الخليجي	شمال أفريقيا	
						في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٣٥	١	٨	١٢	١٤		النقد والنقد المعادل
١,٠٣٠	٤٠	-	٣٩١	٥٩٩		ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢,٣٩٥	٢٥	٩١٨	٧٢٤	٧٢٨		أوراق دين متاحة للبيع
٢	-	٢	-	-		أوراق دين محتفظ بها حتى الاستحقاق
٨٥	-	-	-	٨٥		قروض وسلف
١٨٦	١	٦٧	١٣	١٠٥		موجودات أخرى
٣,٧٣٣	٦٧	٩٩٥	١,١٤٠	١,٥٣١		التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٣٤١	-	-	-	٣٤١		تمهيدات ائتمانية
٤,٠٧٤	٦٧	٩٩٥	١,١٤٠	١,٨٧٢		مجممل التعرض لمخاطر الائتمان

المجموع	آسيا	شمال أفريقيا	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي		(مليون دولار أمريكي)
				التعاون الخليجي	شمال أفريقيا	
						في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٣٤	-	٢	٢٢	١٠		النقد والنقد المعادل
١,٠٣٠	-	١٨٢	٤١٨	٤٢٩		ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢,١٢٦	٣٧	١,٢٥٠	١,١١٦	٧٣٣		أوراق دين متاحة للبيع
٣٩	-	١٩	٢٠	-		أوراق دين محتفظ بها حتى الاستحقاق
١١٠	-	-	-	١١٠		قروض وسلف
٢٣٠	١	٧٧	٣٥	١١٧		موجودات أخرى
٤,٥٧٩	٣٨	١,٥٣١	١,٦١١	١,٣٩٩		التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٣٦٩	-	-	-	٣٦٩		تمهيدات ائتمانية
٤,٩٤٨	٣٨	١,٥٣١	١,٦١١	١,٧٦٨		مجممل التعرض لمخاطر الائتمان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٣,٣,١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

إن تركيزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب قطاع الأعمال هو كما يلي:

						(مليون دولار أمريكي)
المجموع	أخرى	حكومية ووكالات	مرافق	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	
						في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٣٥	-	-	-	٧	٢٨	النقد والنقد المعادل
١,٠٣٠	-	-	-	-	١,٠٣٠	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢,٢٩٥	٦٤	٢٩٤	١٨٠	١٧٢	١,٦٨٥	أوراق دين متاحة للبيع
٢	-	-	-	-	٢	أوراق دين محتفظ بها حتى الاستحقاق
٨٥	-	-	٧٤	١١	-	قروض وسلف
١٨٦	٢	٤	٣	٣١	١٤٥	موجودات أخرى
٣,٧٣٣	٦٧	٢٩٨	٢٥٧	٢٢١	٢,٨٩٠	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٣٤١	-	-	٢٢٤	١١٧	-	تعهدات ائتمانية
٤,٠٧٤	٦٧	٢٩٨	٤٨١	٣٣٨	٢,٨٩٠	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

						(مليون دولار أمريكي)
المجموع	أخرى	حكومية ووكالات	مرافق	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	
						في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٣٤	-	-	-	-	٣٤	النقد والنقد المعادل
١,٠٣٠	-	-	-	-	١,٠٣٠	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٣,١٢٦	١٦	٢٩٣	٢١٠	١٧٢	٢,٤٤٥	أوراق دين متاحة للبيع
٣٩	-	-	-	-	٣٩	أوراق دين محتفظ بها حتى الاستحقاق
١١٠	-	-	٧٤	٣٦	-	قروض وسلف
٢٣٠	٦	٤	٤	٦٢	١٥٤	موجودات أخرى
٤,٥٧٩	٢٢	٢٩٧	٢٨٨	٢٧٠	٣,٧٠٢	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٣٦٩	-	-	٢٤٣	١٢٦	-	تعهدات ائتمانية
٤,٩٤٨	٢٢	٢٩٧	٥٣١	٣٩٦	٣,٧٠٢	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٣,٣,٢ الجدارة الائتمانية للموجودات المالية

تستفيد المجموعة في إدارة المحفظة المالية من التصنيفات والقياسات والأساليب الأخرى التي تسعى إلى مراعاة جميع جوانب المخاطر. فيما يلي تقييم مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "فئة الاستثمار" في التصنيف فهي تلك التي تكون فيها المخاطر النهائية لاحتمال تكبد خسارة مالية ناتجة من تخلف الطرف المتعهد عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تتراوح بين الدرجة الجيدة والممتازة. إن كافة ضمانات فئات الاستثمار مصنفة من قبل وكالات تصنيف معروفة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "غير مصنفة" تشمل كافة التسهيلات الأخرى التي يلتزم السداد فيها بكافة الشروط التعاقدية ولا تتعرض "لإخفاص القيمة". ولكن لا تتحدد بأي تصنيفات معلنة. تتضمن الجدارة الائتمانية "غير المصنفة" الاستثمار في أوراق دين مالية ذات جدارة عالية في دول مجلس التعاون الخليجي وصناديق دين غير مصنفة إلا أن محتوياتها تكون غالبيتها فئة استثمار.

يوضح الجدول أدناه الجدارة الائتمانية حسب فئة الموجودات لبنود بيان المركز المالي المجموع:

المجموع	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		(مليون دولار أمريكي)
	غير مصنفة	فئة الاستثمار	
			في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٢٥	-	٢٥	النقد والتقد المعادل
١,٠٣٠	-	١,٠٣٠	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢,٣٩٥	٢٩٤	٢,١٠١	أوراق دين متاحة للبيع
٢	-	٢	أوراق دين محتفظ بها حتى الاستحقاق
٨٥	-	٨٥	قروض وسلف
١٨٦	٧٣	١١٣	موجودات أخرى
٣,٧٣٣	٣٦٧	٣,٣٦٦	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٢٤١	-	٢٤١	تعهدات ائتمانية
٤,٠٧٤	٣٦٧	٣,٧٠٧	مجمّل التعرض لمخاطر الائتمان

المجموع	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		(مليون دولار أمريكي)
	غير مصنفة	فئة الاستثمار	
			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٢٤	-	٢٤	النقد والتقد المعادل
١,٠٣٠	-	١,٠٣٠	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢,١٣٦	١٥٦	٢,٩٨٠	أوراق دين متاحة للبيع
٣٩	-	٣٩	أوراق دين محتفظ بها حتى الاستحقاق
١١٠	-	١١٠	قروض وسلف
٢٣٠	٦٦	١٦٤	موجودات أخرى
٤,٥٧٩	٢٢٢	٤,٣٥٧	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٣٦٩	-	٣٦٩	تعهدات ائتمانية
٤,٩٤٨	٢٢٢	٤,٧٢٦	مجمّل التعرض لمخاطر الائتمان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٤ التزامات ومطلوبات محتملة

ضمن النشاط العادي لأعمال المجموعة لتلبية متطلبات العملاء، توجد على المجموعة التزامات منح تسهيلات ائتمانية وتقديم كفالات مالية واعتمادات مستندية لضمان أداء العملاء تجاه الأطراف الأخرى. إن مخاطر الائتمان الناتجة عن تلك المعاملات تعتبر بصفة عامة أقل من المبلغ التعاقدية. يوضح الجدول التالي المبالغ الافتراضية الأساسية للالتزامات القائمة.

القيمة الاسمية الأساسية		مبالغ مخاطر الائتمان (مليون دولار أمريكي)
٢٠٠٨	٢٠٠٩	
		البند الطارئة المتعلقة بالمعاملات:
٣٦٦	٣٣٩	- خطابات ضمان
٣	٢	التزامات قرض غير مسحوب والتزامات مؤمن عليها بموجب إصدار أوراق وتسهيلات متجددة
<u>٣٦٩</u>	<u>٣٤١</u>	

إن الالتزامات والمطلوبات الطارئة المحتملة أعلاه ذات مخاطر ائتمانية لا تتعلق بالبند داخل بيان المركز المالي وذلك لأن الأتعاب الناشئة والمستحقات للخسائر المحتملة فقط يتم إدراجها في بيان المركز المالي المجمعة إلى أن يتم الوفاء بالالتزامات أو انقضاء مدتها. إن العديد من الالتزامات والمطلوبات الطارئة سوف تنقضي بدون أن يتم منحها كلياً أو جزئياً. وعليه، فإن المبالغ لا تمثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. إن المطلوبات الطارئة المتعلقة بالمعاملات هي بالصافي بعد استبعاد مخصص بمبلغ ٢ مليون دولار أمريكي (٢:٢٠٠٨) مليون دولار أمريكي).

كان لدى المؤسسة الالتزامات غير الائتمانية التالية بتاريخ التقارير المالية:

		(مليون دولار أمريكي)
٢٠٠٨	٢٠٠٩	
١٢٤	١١٦	التزامات غير مسحوبة لاستثمارات في صناديق أسهم خاصة
٥١	٥٠	التزامات غير مسحوبة لاستثمارات ومساهمات في مشاريع
<u>١٧٥</u>	<u>١٦٦</u>	

٢٥ المشتقات

تستخدم المجموعة المشتقات المالية وأدوات الصرف الأجنبي كجزء من نشاط إدارة موجوداتها ومطلوباتها لتغطية تعرضها لمخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية.

في حالة معاملات المشتقات المالية، فإن القيمة الاسمية لا ينتقل بين الأطراف المتعاقدة بل هو فقط معيار لاحتساب المدفوعات. وعلى الرغم من أن القيمة الاسمية تستخدم كمقياس لحجم المشتقات وأسواق الصرف الأجنبي، إلا أنه لا يعتبر مقياساً لمخاطر السوق ولا لمخاطر الائتمان. إن مقياس المجموعة لتعرضها للائتمان يتمثل في تكلفة استبدال العقود بالأسعار الجارية في السوق في حالة تخلف الطرف الآخر عن الدفع قبل التاريخ المحدد للتسوية. وتمثل مبالغ مخاطر الائتمان الأرباح الإجمالية غير المحققة من المعاملات قبل الأخذ بالاعتبار توفر أية ضمانات إضافية أو أية اتفاقيات معاوضة رئيسية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٥ المشتقات (تمة)

محاسبة التغطية

إن مبادلات معدل الفائدة والتي بموجبها تقوم المؤسسة بدفع معدل فائدة ثابت وتلقى معدل فائدة متغير يتم استخدامها في تغطيات القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع ذات الفائدة الثابتة.

كما في تاريخ التقارير المالية، كان المبلغ الافتراضي لمبادلات الفائدة المستخدمة في تغطية مخاطر معدل الفائدة ٩١٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ١,٥٩٢ مليون دولار أمريكي) وكان صافي قيمتها العادلة خسارة مبادلة بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٩٦ مليون دولار أمريكي خسائر).

سجلت المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ربح بمبلغ ٢٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: صافي خسارة بمبلغ ٩١ مليون دولار أمريكي) يمثل الأرباح المحققة وغير المحققة من أدوات التغطية. وفي المقابل بلغت الخسائر المحققة وغير المحققة من الأوراق المالية المغطاة ذات الدخل الثابت ٣٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٩٠ مليون دولار أمريكي).

يلخص الجدول التالي إجمالي القيمة الاسمية وصافي القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية.

٢٠٠٨		٢٠٠٩		(مليون دولار أمريكي)
القيمة الاسمية	القيمة العادلة الموجبة السالبة	القيمة الاسمية	القيمة العادلة الموجبة السالبة	
١,٥٩٢	(٩٦)	٩١٩	(٥٠)	مشتقات محتفظ بها للتغطية
٣٤٣	(١٨)	٣٦٦	(١٤)	- مبادلات معدلات الفائدة
٢٠٠	-	٤٢	(١)	- مبادلات العملات الأجنبية
				- مبادلات مرتبطة بالمؤشر
١,٤٥٢	(٤٥)	١,٠٥٤	(١)	مشتقات محتفظ بها للمتاجرة
٢,٥٨٧	(١٥٩)	٢,٣٨١	(٦٦)	عقود تحويل عملات أجنبية آجلة

تحليل الاستحقاقات

المجموع	أكثر من خمس سنوات	من سنة إلى ٥ سنوات	سنة واحدة	(مليون دولار أمريكي)
٩١٩	١٩٧	٦٨٣	٣٩	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٣٦٦	١١٧	٢٤٩	-	مبادلات معدلات الفائدة
٤٢	-	-	٤٢	مبادلات العملات الأجنبية
١,٠٥٤	١١٧	٢٢٩	٧٠٨	مبادلات مرتبطة بالمؤشر
٢,٣٨١	٤٣١	١,١٦١	٧٨٩	عقود تحويل عملات أجنبية آجلة

المجموع	أكثر من خمس سنوات	من سنة إلى ٥ سنوات	سنة واحدة	(مليون دولار أمريكي)
١,٥٩٢	٣٩٣	٩٢٠	٢٧٩	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٣٤٣	١١٦	٢٢٧	-	القيمة الاسمية
٢٠٠	-	٢٠٠	-	مبادلات معدلات الفائدة
١,٤٥٢	١١٥	٢٢٧	١,١١٠	مبادلات العملات الأجنبية
٢,٥٨٧	٦٢٤	١,٥٧٤	١,٣٨٩	مبادلات مرتبطة بالمؤشر
				عقود تحويل عملات أجنبية آجلة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٦ معلومات القطاعات

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ المتعلق بقطاعات التشغيل الذي يسري مفعوله اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٩. وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ تستند أرباح القطاعات المدرجة إلى معلومات تقارير الإدارة الداخلية التي يتم مراجعتها بشكل دوري من قبل رئيس صانعي القرارات التشغيلية وذلك من أجل توزيع الموارد على القطاعات وتقييم أداءها، ويتم تسويتها مقابل ربح أو خسارة المجموعة. في المقابل، كان المعيار السابق (معيار المحاسبة الدولي ١٤ تقارير القطاعات) يتطلب أن تقوم المنشأة بتحديد مجموعتين من القطاعات (الأعمال والجغرافية). نتيجة لذلك، وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨، فقد تغير تحديد قطاعات المجموعة التي يتم إعداد تقارير حولها. إن سياسات القياس التي تستخدمها المجموعة لتقارير القطاعات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ هي نفس تلك المستخدمة في بياناتها المالية.

قطاعات الأعمال

يتم تقسيم أعمال المجموعة لأغراض الإدارة إلى خمسة قطاعات رئيسية للأعمال:

يكون قطاع المشاريع مسؤولاً عن الاستثمار بصورة فعالة في مشروعات ومساهمات مشاريع.

يوفر قطاع سوق السندات إيرادات منتظمة في شكل عوائد/ هامش الربح كما تعتبر السندات احتياطي للسيولة الإضافية. تتكون الاستثمارات من سندات سوقية قابلة للتداول وذات جودة عالية تتنوع من خلال عدد كبير من القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال.

إن قطاع الأسهم والاستثمارات البديلة يدير مجموعة متنوعة من المحافظ في منظومة من فئات الموجودات المختلفة وأفكار الاستثمار التي تتضمن استثمارات تشمل على الأسهم والأدوات المالية المنتظمة وصناديق الملكية الخاصة والاستثمار الحيادي بالسوق وصناديق التغطية والموجودات البديلة الأخرى.

يدير قطاع الخزنة سيولة المجموعة ومعدل الفائدة قصير الأجل وأنشطة تحويل العملات الأجنبية باستخدام مجموعة من نظم الخزنة داخل وخارج بنود الميزانية العمومية. يقوم القطاع بالمتاجرة لحسابه وكذلك لحساب العملاء في عقود تحويل العملات الأجنبية الحالية والآجلة والخيارات من السوق النقدي وسندات بمعدلات متغيرة وعقود المبادلة للفوائد والمشتقات الأخرى.

يتضمن قطاع "عمليات الشركات والعمليات الأخرى" بنود لا تتعلق مباشرة بقطاع أعمال معين، بما في ذلك الاستثمارات ذات طبيعة إستراتيجية، والإيرادات الناتجة عن إعادة تحميل صافي رأس المال الحر للمجموعة على وحدات الأعمال. تتكون العمليات الأخرى المجموعة من إدارة الأصول والعمليات والمراقبة المالية. تتم المعاملات بين قطاعات الأعمال على أساس المعاملات السوقية البحتة بمعدلات السوق المقدرة. يتم تحميل/ إضافة الفائدة إلى قطاعات الأعمال على أساس معدلات تعادل التكلفة الحدية للصناديق.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٦ معلومات القطاعات (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (مليون دولار أمريكي)						
المشاريع الرئيسية	أسواق السندات	استثمارات في أسهم واستثمارات بديلة	الخزينة	عمليات الشركات والعمليات الأخرى	مستبعدات المجموع	
٤	٧٨	-	٢١	٢	(٢١)	٨٤
٩٦	(١٠)	٦٤	(٢)	١	-	١٤٩
٥	-	-	-	-	-	٥
(٢٦)	(٦٦)	(١٤)	(١٠)	-	٣١	(٨٥)
٧٩	٢	٥٠	١٩	٣	-	١٥٣
(١٠)	(٦)	(٢)	(٢)	(٢٥)	-	(٤٦)
(٣)	٥	(١٩)	١	-	-	(١٦)
٦٦	١	٢٩	١٧	(٢٢)	-	٩١
٩١						

إيرادات فوائد
إيرادات استثمار وإيرادات
أتعاب وإيرادات تشغيل أخرى
حصة في نتائج شركات زميلة
مصروف فوائد
مجممل إيرادات التشغيل
مصروفات تشغيل أخرى
خسائر انخفاض القيمة
نتائج القطاع
صافي أرباح السنة

معلومات أخرى

١,٦٢٤	٢,٦٤٤	٧١٥	١,٠٥٨	٧٢	-	٦,١١٣
١,٥٠٤	٢,١٥٥	٦٦٤	٤٠	-	-	٤,٣٦٣
						١,٧٥٠
						٦,١١٣

موجودات القطاع
مطلوبات القطاع
حقوق الملكية
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ (مليون دولار أمريكي)						
المشاريع الرئيسية	أسواق السندات	استثمارات في أسهم واستثمارات بديلة	الخزينة	عمليات الشركات والعمليات الأخرى	مستبعدات المجموع	
٦	٢٠٧	١	٣٨	٥٤	(٥٧)	٢٤٩
٤١	٣	(١٤٠)	(٢)	٢	-	(٩٦)
١١٨	-	-	-	-	-	١١٨
(٥٨)	(١٦٨)	(٦٦)	(٢٧)	-	٥٧	(٢٦٢)
١٠٧	٤٢	(٢٠٥)	٩	٥٦	-	٩
(١٤)	(٦)	(٣)	(٣)	(٢٢)	-	(٤٨)
(١٤٨)	(٦٥٥)	(١٥٧)	(١)	٣	-	(٩٥٨)
(٥٥)	(٦١٩)	(٣٦٥)	٥	٣٧	-	(٩٩٧)
١						١
(٩٩٦)						(٩٩٦)

إيرادات فوائد
إيرادات استثمار وإيرادات أتعاب
حصة في نتائج شركات زميلة
مصروف فوائد
مجممل إيرادات التشغيل
مصروفات التشغيل أخرى
خسائر انخفاض القيمة
نتائج القطاع
إيرادات استرداد دين
صافي خسارة السنة

معلومات أخرى

١,٤٠٦	٣,٤٢٥	١,٢٨٠	١,٠٤٧	٥٢	-	٧,٢١١
١,٥١٦	٣,٣٠٧	١,٦٣٧	٨٩	-	-	٦,٥٤٩
						٦٦٢
						٧,٢١١

موجودات القطاع
مطلوبات القطاع
حقوق الملكية
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٦ معلومات القطاعات (تتمة)

القطاع الجغرافي

يبين الجدول التالي توزيع مجمل الإيرادات التشغيلية للمجموعة وإجمالي الموجودات حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		دولي		منطقة دول مجلس التعاون الخليجي		
استثمارات رئيسية	أخرى	استثمارات رئيسية	أخرى	استثمارات رئيسية	أخرى	(مليون دولار أمريكي)
١٠٤	٤٩	-	٣٦	١٠٤	١٣	صافي إيرادات التشغيل
١,٦٢٤	٤,٤٨٩	٢٠	٢,٨٨٢	١,٦٠٤	١,٦٠٧	مجموع الموجودات
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩						
المجموع		دولي		منطقة دول مجلس التعاون الخليجي		
استثمارات رئيسية	أخرى	استثمارات رئيسية	أخرى	استثمارات رئيسية	أخرى	(مليون دولار أمريكي)
١٦٤	(١٥٥)	-	(١٧١)	١٦٤	١٦	صافي إيرادات التشغيل
١,٤٠٦	٥,٨٠٥	٢٠	٤,٤٤٥	١,٢٨٦	١,٣٦٠	مجموع الموجودات
٣١ ديسمبر ٢٠٠٨						

٢٧ معلومات عن القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد التزام بين أطراف على دراية وراغبة في عملية تجارية بحتة. يتم تحديد القيمة العادلة من الأسعار المعروضة في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة التي يتوفر لها ذلك. عندما تكون سوق الأدوات المالية غير نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم. تتضمن أساليب التقييم درجة من التقدير والحد الذي يعتمد فيه على تعقد الأداة وتوفر بيانات السوق. تدرج الاستثمارات في أوراق مالية المصنفة كـ "متاحة للبيع" و "مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" بالقيمة العادلة. وتدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة السوق في معدلات الفائدة.

تحديد القيمة العادلة والجدول الهرمي لها:

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

- المستوى ١: أسعار معلنة في السوق النشط لنفس الأداة.
- المستوى ٢: أسعار معلنة في السوق النشط لأدوات مماثلة أو وسائل تقييم أخرى التي تكون جميع مدخلاتها الرئيسية قائمة على البيانات السوقية الملحوظة
- المستوى ٣: أساليب تقييم لا تعتمد أي من مدخلاتها الأساسية على البيانات السوقية الملحوظة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٧ معلومات عن القيمة العادلة (تتمة)

يوضح الجدول الآتي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة على أساس مستوى القيمة العادلة الهرمي.

(مليون دولار أمريكي)

إجمالي	مستوى: ٣	مستوى: ٢	مستوى: ١	
				موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة
				موجودات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق
٢٢٤	-	٢٧٥	٤٩	استثمارات في صناديق مدارة غير مسعرة
				موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من
				خلال بيان الدخل
٢٧٥	-	٢٧٥	-	استثمارات في صناديق أسهم بديلة
				مشتقات الأدوات المالية
١	١	-	-	عقود تحويل عملات أجنبية آجلة
				موجودات مالية متاحة للبيع
٢,٣٥٧	١,٢٥٥	-	١,١٠٢	أدوات دين
٦٤	-	٣٦	٢٨	أسهم وصناديق مدارة
٢٨٧	-	-	٢٨٧	مساهمات حقوق ملكية
٢٤٧	٢١٩	٢٨	-	صناديق أسهم خاصة
٣,٥٥٥	١,٤٧٥	٦١٤	١,٤٦٦	
				مطلوبات تم قياسها بالقيمة العادلة
				مشتقات الأدوات المالية
٥٠	-	٥٠	-	مبادلات أسعار الفائدة
١	١	-	-	عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة
١٤	١٤	-	-	مبادلات عملات أجنبية
١	١	-	-	إجمالي مبادلات العائد
٦٦	١٦	٥٠	-	

٢٨ معاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة الشركات التابعة والزميلة والمدراء التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا للمجموعة والشركات التي يسيطرون عليها أو التي يمارسون عليها تأثيراً ملموساً. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

فيما يلي المعاملات مع الشركات الزميلة خلال السنة:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
١٠	١٥	صافي الأتعاب والعمولات
١١٠	٨٥	قروض وسلف
٣٥٨	٣٣٠	ضمانات والتزامات
٢٤	٢٤	ذمم مدينة من الشركات الزميلة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٨ معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

مكافآت موظفي الإدارة العليا

فيما يلي مزايا موظفي الإدارة العليا خلال السنة:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
٦	٦	رواتب ومزايا قصيرة الأجل
٢	٢	مكافآت بعد التوظيف وإنهاء الخدمة
٨	٨	إجمالي المكافآت المدفوعة لموظفي الإدارة العليا

تتضمن الموجودات الأخرى قروض لموظفي الإدارة العليا بمبلغ ١ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ١ مليون دولار أمريكي).

٢٩ أنشطة الأمانة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت الموجودات تحت الإدارة والخاصة بأطراف أخرى (بالتكلفة العادلة) ٢٢٤ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٤٥٧ مليون دولار أمريكي). تدار هذه الموجودات بصفة أمانة وبالتالي تستبعد من بيان المركز المالي المجموع. بلغت الإيرادات الناتجة بأنشطة الأمانة ٨ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ١٦ مليون دولار أمريكي).

٣٠ إدارة رأس المال

يمثل رأس المال المؤسسة استثمار المساهمين والموارد الإستراتيجية الرئيسية التي تدعم تحمل مخاطر أنشطة الأعمال للمؤسسة.

إن هدف المجموعة هو توسيع هذا المصدر بأسلوب كفاء ومنظم من أجل اكتساب عائدات تنافسية.

تدير المؤسسة رأس المال لديها مع الأخذ في الحسبان المتطلبات الرقابية والاقتصادية.

لم يتم إجراء أي تغييرات على الأهداف أو السياسات أو الإجراءات منذ السنة السابقة.

بما يتناسب مع المشاركين الآخرين في قطاع الأعمال، تقوم المجموعة بمراقبة رأس المال على أساس معدل الاقتراض. ويتم احتساب هذا المعدل بصافي الدين مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية كما يلي:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	(مليون دولار أمريكي)
٦,٢٣٧	٤,١٥٨	ودائع وتمويل لأجل وقروض أخرى تحمل فائدة
٣١٢	٢٠٥	مطلوبات أخرى
(١,٠٦٤)	(١,٠٦٥)	ناقصاً: النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية
٥,٤٨٥	٣,٢٩٨	صافي الدين
٦٦٢	١,٧٥٠	حقوق الملكية
٨,٢	١,٩	معدل الاقتراض (صافي الدين / حقوق الملكية)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٣٠ إدارة رأس المال (تتمة)

رأس المال الاقتصادي

تعرف المؤسسة رأس المال الاقتصادي على أنه مبلغ رأس المال المطلوب لتغطية الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن الأعمال. وتحدد المؤسسة كفاية رأس المال الاقتصادي على أساس نماذج داخلية.

٣١ الشركات التابعة الرئيسية والشركات الزميلة

فيما يلي بيان بأهم الشركات التابعة والشركات الزميلة للمؤسسة:

النشاط الأساسي	حصة الملكية كما في ٢٠٠٨	حصة الملكية كما في ٢٠٠٩	بلد التأسيس	(مليون دولار أمريكي)
الشركات التابعة				
تصنيع مواد بناء	١٠٠,٠	١٠٠,٠	السعودية	شركة المنتجات البيتومينية المحدودة
شركة قابضة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الكويت	شركة جي أي كوربوريشن للتجارة العامة و المقاولات
تصنيع منسوجات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الإمارات	شركة جولف دينم
شركة قابضة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	البحرين	شركة انفستل القابضة
شركة قابضة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	جزر كايمان	جي أي سي للخدمات المالية
شركة قابضة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	جزر كايمان	جي أي سي للاستثمار القابضة
الشركات الزميلة				
إعادة التأمين	٥٠,٠	٥٠,٠	الإمارات	شركة الخليج لإعادة التأمين
مشروع طاقة ومياه	٥٠,٠	٢٥,٠	البحرين	شركة الدور للطاقة و الماء
تصنيع الصلب	٥٠,٠	٥٠,٠	البحرين	الشركة المتحدة لستانلس ستيل
أنشطة استثمار	٥٠,٠	٥٠,٠	عمان	شركة عمان للاستثمار
تشكيل الصلب	٥٠,٠	٥٠,٠	البحرين	شركة الخليج للاستثمار الصناعي
تكنولوجيا المعلومات	٤٧,٥	٤٧,٥	الكويت	شركة الخليج للتواصل الالكتروني
مشروع طاقة ومياه	٤٥,٠	٤٥,٠	البحرين	شركة العزل للطاقة
أدوية	٤٠,٠	٤٠,٠	البحرين	شركة البحرين لصناعة الادوية
مواد بناء	٤٠,٠	٤٠,٠	الإمارات	شركة اوريمكس لمنتجات الخرسانة
دواجن ومنتجات ألبان	٢٣,٢	٢٣,٢	الإمارات	شركة مزارع دواجن الصفاء
تصنيع ثاني أكسيد التيتانيوم	٢٣,٠	٢٣,٠	السعودية	الشركة الوطنية لثاني اكسيد التيتانيوم كريستال
مشروع طاقة ومياه	٢٣,٢	٢٣,٢	السعودية	شركة مرافق القابضة
تصنيع كابلات	٢٥,٠	٢٥,٠	عمان	الشركة العمانية للالياف البصرية
خدمات تبريد	٢٥,٠	٣٠,٧	الإمارات	شركة التوريد و الخدمات الفنية
إنشاءات صناعية	٢٥,٠	-	الكويت	الشركة الكويتية العالمية للصناعات المتطورة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٣١ الشركات التابعة الرئيسية والشركات الزميلة (تتمة)

النشاط الأساسي	حصة الملكية كما في		بلد التأسيس	(مليون دولار أمريكي)
	٢٠٠٨	٢٠٠٩		
				الشركات الزميلة (تتمة)
تصنيع كابلات	٢٥,٠	٢٥,٠	السعودية	شركة كابلات جدة
مواد بناء	٢٤,٥	٢٤,٥	الإمارات	شركة الومكو للصناعات
بلاستيك	٢٣,٥	٢٣,٥	الإمارات	شركة انتربلاست المحدودة
المنسوجات	٢٣,٠	٢٣,٠	البحرين	شركة سيلتكس لصناعة النسيج
منتجات ألبان	٢٢,٥	٢٢,٥	الإمارات	شركة روابي الامارات
تصنيع	٢٠,٠	٢٠,٠	عمان	شركة عمان بولي بروبيلين
مشروع طاقة ومياه	٢٠,٠	٢٠,٠	السعودية	شركة شقيق للماء والكهرباء
مواد بناء	٢٠,٠	٢٠,٠	عمان	شركة الخليج الدولية للانابيب
مواد بناء	٢٠,٠	٢٠,٠	عمان	شركة معاجر الخليج

٣٢ إعادة تصنيف معلومات المقارنة

قامت المجموعة بإعادة تصنيف بعض معلومات المقارنة لكي تتوافق مع التغيرات في طريقة عرض البيانات المالية التي تم تطبيقها في السنة الحالية.

كما في تاريخ التقارير المالية، أدت إعادة التصنيف في بيان المركز المالي المجمع إلى تغيرات في القيمة الدفترية للموجودات المدرجة سابقاً كما يلي:

العرض الحالي	إعادة التصنيف	المدرجة سابقاً	(مليون دولار أمريكي)
			في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
-	(١,٠٩١)	١,٠٩١	مشاريع ومساهمات في حقوق الملكية
٨٠٨	٨٠٨	-	استثمار في شركات زميلة (إيضاح ٧)
٢٨٨	٢٨٨	-	مساهمات في حقوق الملكية متاحة للبيع (إيضاح ٥)
(٥)	(٥)	-	مدنون آخرون (إيضاح ٩)
-	(٣,٣٣١)	٣,٣٣١	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
-	(١,١٠٣)	١,١٠٣	أسهم وصناديق مدارة
١,٠٩٣	١,٠٩٣	-	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (إيضاح ٤)
٣,١٣٦	٣,١٣٦	-	أوراق دين متاحة للبيع (إيضاح ٥)
١٦٦	١٦٦	-	أسهم وصناديق مدارة متاحة للبيع (إيضاح ٥)
٣٩	٣٩	-	أوراق دين محتفظ بها حتى الاستحقاق (إيضاح ٦)
٥,٥٥٠	-	٥,٥٥٠	

الاستثمارات المباشرة

(بملايين الدولارات)			
أسم الشركة	دولة المقر	مجموع حقوق المساهمين	الحصة المملوكة في رأس المال %
الشركات الزميلة			
شركة المنتجات البتومينية المحدودة (بيتومات)	المملكة العربية السعودية	١٠٥,٨٩	١٠٠,٠
شركة انفستل القابضة	مملكة البحرين	٥٩,٩٢	١٠٠,٠
شركة جي آي كوروبريشن للتجارة العامة والمقاولات	دولة الكويت	٠,٨٧	١٠٠,٠
شركة جولف دينم	الإمارات العربية المتحدة	١,٧١	١٠٠,٠
شركة باراماونت للخدمات الكهربائية	دولة الكويت	٤,٥٦	٩٢,٨
شركة جي آي سي للتكنولوجيا	دولة الكويت	٠,٨١	٨٠,٠
شركة الخليج جيوتي العالمية	الإمارات العربية المتحدة	١,٦٢	٧٠,٠
شركة كراون بيبير ميل لمتد	الإمارات العربية المتحدة	٢٣,٨١	٥٥,٩
مؤسسة الخليج إعادة التأمين	الإمارات العربية المتحدة	٢٠٥,٨٩	٥٠,٠
الشركة المتحدة للستانلس ستيل	مملكة البحرين	١٠١,٠٩	٥٠,٠
مؤسسة عمان للاستثمار	سلطنة عمان	٦٢,٢٤	٥٠,٠
شركة الخليج للاستثمار الصناعي	مملكة البحرين	٢٣٧,٠٢	٥٠,٠
شركة الخليج للتواصل الالكتروني	دولة الكويت	٥,١٠	٤٧,٥
شركة العزل للطاقة	مملكة البحرين	٢٢,٣٠	٤٥,٠
شركة مصنع البحرين للدواء	مملكة البحرين	١,٨٠	٤٠,٠
شركة أوري مكس لمنتجات الخرسانة	الإمارات العربية المتحدة	٢٤,٨٥	٤٠,٠
شركة إس جي إي مرافق القابضة	مملكة البحرين	-	٣٣,٣
شركة مزراع دواجن الصفاء	سلطنة عمان	٢٩,٥٥	٣٣,٢
الشركة الوطنية لثاني أكسيد التيتانيوم (كريستال)	المملكة العربية السعودية	٧٠٢,٧٤	٣٣,٠
شركة التوريد والخدمات الفنية	الإمارات العربية المتحدة	٦٣,٦٤	٣٠,٧
شركة عمان للألياف البصرية	سلطنة عمان	٢٠,٣٩	٢٥,٠
شركة الدور للطاقة والمياه	مملكة البحرين	٥٢٨,١٠	٢٥,٠
شركة كابلات جدة	المملكة العربية السعودية	٢٠٦,٦٠	٢٥,٠
شركة أومكو للصناعات	الإمارات العربية المتحدة	٥٠,٢٨	٢٤,٥
شركة انتريلاست المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	٢١٤,٨٥	٢٣,٥
شركة سلتكس لصناعة النسيج	مملكة البحرين	٥,٤٩	٢٣,٠
شركة روابي الإمارات	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠,٥٩	٢٢,٥
شركة عمان بولي بروبيلين	سلطنة عمان	٢٦,٣٩	٢٠,٠
شركة شقيق للماء والكهرباء	المملكة العربية السعودية	-	٢٠,٠
شركة الخليج الدولية للأنابيب	سلطنة عمان	٢٨,٠٧	٢٥,٠
شركة محاجر الخليج	سلطنة عمان	٨,٤٧	٢٠,٠
المساهمات الأخرى			
شركة تطوير الإنشائية	دولة قطر	٢٠٩,٧٢	١٣,٠
شركة بيرلا واينبرج بارترتز	الولايات المتحدة الاميركية	١٤٩,٨٢	٨,٠
شركة رساميل للهيكلية المالية	دولة الكويت	٩١,٠٩	١٠,٠
شركة رأس لفان للكهرباء المحدودة	دولة قطر	٢٣٣,٧٤	١٠,٠
مركز دبي الصحي	الإمارات العربية المتحدة	٦١,٠٩	١٠,٠
شركة كي جي إل لوجستيك	دولة الكويت	١٢٤,٨٦	٩,٠
شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)	مملكة البحرين	١٤٢,٧٨	٨,٠
شركة التصنيع الوطنية	المملكة العربية السعودية	٢.٠٥٥,٩٠	٧,٩
شركة الخليج لدرفلة الألومنيوم (جارمكو)	مملكة البحرين	١٩٢,٠٠	٥,٩
الشركة المتحدة للطاقة	سلطنة عمان	٨٤,٦١	٢,٣
شركة الرازي القابضة	دولة الكويت	١٥٠,٦٧	٢,٠
الشركة العربية للألياف الصناعية (ابن رشد)	المملكة العربية السعودية	٩٧٨,٠٠	٢,٠
شركة الثريا للاتصالات الفضائية	الإمارات العربية المتحدة	٦٤١,٨٧	١,٧
شركة الزامل للاستثمار الصناعي	المملكة العربية السعودية	٣١٩,٩٢	٠,٣

المنتجات الاستثمارية

أهداف الاستثمار	تاريخ طرح الصندوق	العملة	الصندوق
الصناديق الخليجية			
حقوق الملكية			
<ul style="list-style-type: none"> تحقيق ارتفاع في قيمة رأس المال المستثمر من خلال الاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية. تحقيق عوائد تنافسية مقارنة بمؤشر الأسهم الخليجية. 	ابريل ٢٠٠٣	دولار أمريكي	١ صندوق الخليج المميز
<ul style="list-style-type: none"> توفير أداة آمنة للاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية من خلال الأوراق المالية مضمونة رأس المال لصندوق الخليج المميز. 	ديسمبر ٢٠٠٥	دولار أمريكي	٢ صندوق الخليج المميز-أوراق مالية مضمونة رأس المال
<ul style="list-style-type: none"> منتج استثماري إسلامي ذو عائد مطلق، يهدف للاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية، عن طريق محفظة أسهم متنوعة تتوافق مع الشريعة الإسلامية. 	يناير ٢٠٠٨	دولار أمريكي	٢ صندوق الخليج الإسلامي
السندات			
<ul style="list-style-type: none"> تحقيق أعلى عائد من خلال الاستفادة من ارتفاع الأسعار بالتزامن مع المحافظة على رأس المال وأقل مستوى من المخاطر. 	مايو ٢٠٠٣	بالدينار الكويتي	١ صندوق مؤسسة الخليج للسندات
<ul style="list-style-type: none"> زيادة العوائد من خلال الاستثمار في إصدارات السندات العامة والخاصة. المحافظة على رأس المال وأقل مستوى من المخاطر 	مارس ٢٠٠٥	دولار أمريكي	٢ صندوق الخليج للسندات
الصناديق العالمية			
<ul style="list-style-type: none"> صندوق من صناديق التحوط يتميز بالتنوع والتوزيع الجيد بين مزيج واسع من الأسهم والاستراتيجيات وتحقيق ارتفاع في رأس المال المستثمر على المدى الطويل مع درجة تقلب منخفضة بالمقارنة مع الأسواق التقليدية للأسهم. توفير عوائد على درجة ارتباط منخفضة مع الأسواق العالمية للأسهم. تحقيق عوائد إجمالية سنوية بحدود سعر ليبور مضافاً إليها ٣٪-٥٪ توفير عوائد على درجة تقلب منخفضة تتراوح ما بين ٢٪-٤٪. 	أغسطس ١٩٩٩	دولار أمريكي	١ صندوق الاستراتيجيات البديلة
<ul style="list-style-type: none"> صندوق يتكون من مجموعة من صناديق التحوط يركز على استراتيجيات الحماية المدفوعة بالأحداث. عوائد سنوية مطلقة بحدود سعر ليبور مضافاً إليها ٤٪-٨٪. تحقيق العوائد بدرجة تقلب منخفضة تتراوح ما بين ٣٪-٥٪. توفير عوائد على درجة ارتباط منخفضة مع الأسواق العالمية للأسهم وأدوات الدخل الثابت والائتمان. 	يوليو ٢٠٠٢	دولار أمريكي	٢ صندوق تحوط للاستفادة من الأحداث القائمة
<ul style="list-style-type: none"> تحقيق ارتفاع في قيمة رأس المال المستثمر من خلال الاستثمار في الأوراق المالية العقارية المدرجة في الأسهم الأمريكية والأوروبية والآسيوية. تحقيق عوائد تنافسية ومستقرة. 	ديسمبر ٢٠٠٥	دولار أمريكي	٢ صندوق الخليج العالمي للأوراق العقارية

الدليل الإداري للمؤسسة

الإدارة العليا

هشام عبد الرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي والمدير العام

راشد بن رشيد
نائب المدير العام ورئيس الشؤون المالية والإدارية

أرون راترا
رئيس مجموعة الأسواق العالمية

الأسواق العالمية

مالك العجيل
رئيس إدارة تطوير الأعمال

طلال الطواري
رئيس إدارة الأسهم الخليجية

فهيم العلي
إدارة صناديق الاستثمار المدارة خارجياً

طارق الرحيم
رئيس إدارة البحوث الخليجية

وليد البريكان
الأوراق المالية الخليجية

مارتن جوي
رئيس إدارة الخزينة
رئيس إدارة أسواق الدين بالإنابة

ماثيو ابراهام
الأسواق النقدية

الاستثمارات المباشرة

شفيق علي
رئيس إدارة المرافق والخدمات المالية

خالد القديري
رئيس إدارة الصناعات التحويلية

محمد الملحم
رئيس إدارة المشاريع الخليجية المتنوعة

الشؤون المالية والإدارية

هاني الشخص
رئيس إدارة تقنية المعلومات

حازم الرافعي
رئيس إدارة الرقابة المالية

شوقي خلف
رئيس إدارة العمليات

حامد حامد
الموارد البشرية والشؤون الإدارية

قيس الشحطي
رئيس إدارة الإعلام والعلاقات العامة

المكتب التنفيذي

د. مجدي علي
رئيس إدارة الاقتصاد والإستراتيجية بالإنابة

سيباستيان فاداكومشيري
إدارة المخاطر

ماهيش ناير
إدارة التدقيق الداخلي

فهد العبد القادر
سكرتير مجلس الإدارة

العنوان البريدي
ص.ب ٣٤٠٢، الصفاة ١٣٠٣٥، الكويت

عنوان المراسلات
شرق شارع جابر المبارك الكويت

الموقع الإلكتروني
www.gic.com.kw

البريد الإلكتروني
gic@gic.com.kw

سويقت
GCOR KWKW

هاتف
(+٩٦٥) ٢٢٢٢ ٥٠٠٠

تليفاكس
(+٩٦٥) ٢٢٢٢ ٥٠١٠

